

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

المذكرة بعنوان:

سد النهضة بين المتطلبات التنموية و المنافسة الجيوسياسية
دراسة في تزايد الدور الإثيوبي 2011 – 2025

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص جيوبوليتيك افريقيا و الساحل

الأستاذة المشرفة:

إعداد الطالبة:

د. عباد ريمة

داوي حدة

لجنة المناقشة

الصفة	الرتبة	أعضاء اللجنة
رئيسا	-دكتور	-إيمان بلقرشي
مقررا	--دكتور	-ريمة عباد
مناقشا	--دكتور	-آيت وعراب مسيفة

الموسم الجامعي 2025_2026

إهداء

الحمد لله على كل النعم التي انعم بها علينا و فضلنا بها حمد لله
على كل النعم و نحمده على نعمة نور العلم التي انعم بها علينا
و فضلنا بها. نتقدم بالشكر الجزيل و الخالص الى الاستاذة
المحترمة المشرفة " عباد ريمة " شكرا يليق بمقامها على اشرافها
على هذه المذكرة التي لم تبخل علينا بنصائحها
طيلة انجاز هذه الدراسة ولا ننسى شكر الوالدين الكريمين
الحبيبين على تشجيعهما
و احسن القول الحمد لله و افضل الذكر لا اله الا الله
و سبحان الله و بحمده و سبحان الله العظيم.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ۚ وَأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَىٰ﴾

[النجم: 39-40]

الفضل لله الذي جعل لي من الدرب نوراً، ومن السعي طريقاً للإنجاز.

والحمد لله الذي ما تيقنْتُ به خيراً وأملاً إلا وأغرقني سروراً وفرحاً.

فلك الحمد يا الله حباً وشكراً وامتناناً.

أهدي هذا الإنجاز إلى الأمة الإسلامية أجمع ثم إلى من أحمل اسمه بكل فخر واعتزاز، إلى من غرس في قلبي حب العلم والطموح،

إلى قدوتي ومثلي الأعلى، داعمي الأكبر وسندي الثابت الذي لا يميل... أبي الغالي.

إلى النور الدائم في حياتي، والطمأنينة وسط كل فوضى، إلى من بوجودها تصبح الأيام كلها أعياداً،

وبدعواتها تزهر أمامي، إلى مأمن قلبي ورفيقة دربي الأولى... أمي الغالية.

إلى رياحين عمري ورفاق خطوتي الأولى، ومن يشاركونني الحلم والفرح، ويغمرونني بحبهم ودعمهم ما

يكفيني لأواصل الطريق، إلى من أفخر بوجودهم بحياتي... إخوتي وأخواتي الأحباء.

وإلى كل من يرافقني بنية طيبة، ومن يفرح لنجاحي كأنه نجاحه، ويتمنى لي كل الخير.

- حدة -

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى تحليل الأبعاد التنموية والجيوسياسية لمشروع سد النهضة الإثيوبي وانعكاساته على دول حوض النيل، باعتبار هذا الحوض فضاءً استراتيجياً تتقاطع فيه مصالح دول المنبع والمصب، وعلى رأسها إثيوبيا ومصر والسودان، وذلك خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2025 التي شهدت الإعلان عن المشروع وبداية إنجازه وما رافقه من تحولات سياسية ودبلوماسية أعادت تشكيل التوازنات الإقليمية. اعتمدت الدراسة على المنهج العلمي القائم على التكامل بين المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة، حيث ساعد المنهج الوصفي التحليلي في جمع البيانات المتعلقة بسد النهضة وتحليل تطورات وأبعاده المائية والتنموية والجيوسياسية، بينما مكّن منهج دراسة الحالة من التعمق في فهم المشروع كحالة معقدة وتقييم مخاطره وانعكاساته على الأمن المائي لدول المصب والتوازنات داخل إقليم حوض النيل. وتوصلت الدراسة إلى أن سد النهضة يمثل مشروعاً ذا أبعاد تنموية لإثيوبيا، لكنه في المقابل يثير تحديات جيوسياسية ومائية معقدة لدول الجوار، مما يجعل إدارة الأزمة مرهونة بمدى قدرة الأطراف على التوصل إلى تفاهات توازن بين حق التنمية ومتطلبات الأمن المائي الإقليمي.

الكلمات المفتاحية: سد النهضة، حوض النيل، الأمن المائي، الجيوسياسية، إثيوبيا، مصر، السودان، المنهج الوصفي التحليلي، دراسة الحالة.

Summary:

This study aimed to analyze the developmental and geopolitical dimensions of the Ethiopian Renaissance Dam project and its implications for the Nile Basin countries, considering the basin as a strategic space where the interests of upstream and downstream states intersect, particularly Ethiopia, Egypt, and Sudan. The study focuses on the period from 2011 to 2015, which witnessed the announcement of the project and the beginning of its construction, along with significant political and diplomatic changes that reshaped regional balances. The study relied on a scientific approach combining the descriptive-analytical method and the case study method. The descriptive-analytical method was used to collect and analyze data related to the dam, its developments, and its water, developmental, and geopolitical dimensions, while the case study method enabled an in-depth examination of the project as a complex case and the assessment of its risks and impacts on the water security of downstream countries and the balance of power within the Nile Basin. The study concluded that the Renaissance Dam represents a developmental project for Ethiopia on one hand, while on the other hand it generates complex geopolitical and water-related challenges for neighboring countries, making crisis management dependent on the ability of the involved parties to reach agreements that balance development needs with regional water security requirements.

Keywords: Grand Ethiopian Renaissance Dam, Nile Basin, water security, geopolitics, Ethiopia, Egypt, Sudan, descriptive-analytical method, case study.



قائمة المحتويات

خطة الدراسة

أ.....	مقدمة عامة.....
17	الفصل الأول سد النهضة كرافعة للتنمية الأثيوبية.....
19	المبحث الأول :الخلفية التاريخية لسد النهضة.....
19	المطلب الأول : نشأة المشروع وسياقه التاريخي والسياسي.....
22	المطلب الثاني : الخصائص التقنية والقدرة الانتاجية للسد.....
28	المطلب الثالث : مراحل الانجاز واهم التحديات الداخلية والخارجية.....
35	المبحث الثاني: الابعاد التنموية لسد النهضة في الاستراتيجية الاثيوبية.....
35	المطلب الأول : الأمن الطاقوي والتنمية الاقتصادية.....
40	المطلب الثاني : التنمية الصناعية والزراعية المرتبطة بمشروع السد.....
44	المطلب الثالث : سد النهضة كرمز للسيادة الوطنية واعادة بناء الهوية الدولة ..
48	المبحث الثالث: المكاسب الاقليمية المحتملة لسد النهضة.....
49	المطلب الأول : فرص التكامل الطاقوي في القرن الافريقي وحوض النيل الشرقي ..
53	المطلب الثاني : آفاق التعاون المائي الاقليمي.....
55	المطلب الثالث : سد النهضة في خطاب التنمية المشتركة.....
59	خلاصة الفصل:.....
60	الفصل الثاني سد النهضة و تحول التوازنات الجيوسياسية في حوض النيل.....
62	المبحث الأول: التحول من النظام القانوني إلى منطق القوة المائية.....
62	المطلب الأول: القواعد القانونية المنظمة لمياه نهر النيل.....

قائمة المحتويات

III.المطلب الثاني: صعود السيطرة المائية وتراجع المرجعية القانونية.....	66
IV.المطلب الثالث: القوة المائية كاداة لاثيوبيا وتشكيل قواعد التفاوض.....	69
V.المبحث الثاني: التداعيات الجيوسياسية لسد النهضة على حوض النيل.....	72
VI.المطلب الأول: موازين القوى الاقليمية داخل حوض النيل واعادة توزيعها.....	72
VII.المطلب الثاني: تداعيات سد النهضة على الأمن المائي لدولتي المصب (مصر والسودان).....	75
VIII.المطلب الثالث: تدويل الازمة وتأثيرها اقليميا ودوليا.....	78
IX.المبحث الثالث: التمويل الذاتي كمدخل لتعزيز القوة/المكانة الجيوسياسية.....	81
X.المطلب الأول: التمويل: مفهومه، ابعاده الاستراتيجية في المشاريع الكبرى.....	82
XI.المطلب الثاني: التمويل الذاتي كاداة لإثبات وتعزيز الاستقلالية لاثيوبيا.....	84
XII.المطلب الثالث: تأثير المكانة الجيوسياسية لاثيوبيا في افريقيا نتيجة التمويل الذاتي.....	87
خلاصة الفصل:.....	91
الفصل الثالث آثار بناء و تشغيل سد النهضة على التوازنات الجيوسياسية الاقليمية والآفاق المستقبلية.....	92
I.المبحث الأول: آثار سد النهضة على قطاعي الطاقة والزراعة في المنطقة.....	94
II.المطلب الأول: اثار سد النهضة على قطاع الطاقة وتعزيز القدرات الكهربائية الاثيوبية.....	94
III.المطلب الثاني: اثار سد النهضة على قطاع الزراعة والأمن الغذائي في المنطقة ..	102
IV.المبحث الثاني: سد النهضة وانعكاسه على التوازنات الجيوسياسية الإقليمية	111

قائمة المحتويات

V.المطلب الأول: إعادة تشكيل موازين القوة في منطقة حوض النيل.....	112
VI.المطلب الثاني: الاستقطاب الدولي وظهور القوى الجديدة.....	123
VII.المبحث الثالث: الآفاق المستقبلية للأزمة: رؤية تقييمية استشرافية.....	131
VIII.المطلب الأول : هندسة الحلول التقنية.....	131
خلاصة الفصل:.....	140
خاتمة.....	
قائمة المصادر و المراجع.....	147
الملاحق.....	159

مقدمة عامة

شكل موضوع المياه عبر التاريخ أحد أهم العوامل المؤثرة في استقرار الدول وتطورها، نظراً لارتباطه الوثيق بقدراتها الاقتصادية والاجتماعية ومجالات التنمية المختلفة. وفي القارة الإفريقية، يحتل نهر النيل موقعاً محورياً باعتباره أحد أقدم الأنهار التي ارتبطت بها حضارات متعددة، وظل عبر الزمن مجالاً حيوياً تتقاطع فيه المصالح بين دوله المختلفة. ومع تطور مفهوم الدولة الحديثة وتزايد الطلب على الموارد الطبيعية، لم يعد النيل مجرد مورد مائي مشترك، بل أصبح فضاءً تتداخل فيه الحسابات التنموية مع الاعتبارات السياسية والاستراتيجية، الأمر الذي جعله موضوعاً دائماً للتفاعل والتنافس بين دول الحوض.

وخلال العقود الأخيرة، بدأت ملامح التحول في ميزان القوى داخل حوض النيل تتضح بشكل تدريجي، خاصة مع تصاعد توجهات دول المنبع نحو إعادة توظيف مواردها المائية في خدمة مشاريعها التنموية. وفي هذا السياق، برزت إثيوبيا بوصفها فاعلاً إقليمياً يسعى إلى تعزيز قدراته الاقتصادية من خلال الاستثمار في قطاع الطاقة الكهرومائية، وهو ما تجسد في إطلاق مشروع السد سنة 2011. وقد جاء هذا المشروع ضمن رؤية تنموية أوسع تهدف إلى دعم النمو الداخلي وتقليل الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية، بما يعكس تحولاً في أولويات الدولة نحو تعزيز استقلالها الاقتصادي.

غير أن هذا التطور لم يبق محصوراً في الإطار الداخلي، بل سرعان ما امتد تأثيره إلى المحيط الإقليمي، حيث بدأ يثير نقاشاً واسعاً حول مستقبل إدارة الموارد المائية في الحوض. وقد أدى ذلك إلى انتقال القضية من بعدها التنموي البحت إلى مستوى أكثر تعقيداً يتداخل فيه البعد الجغرافي السياسي مع البعد الاقتصادي، خاصة مع تصاعد المخاوف لدى دول المصب بشأن انعكاساته المحتملة على أمنها المائي. وفي المقابل، تمسكت إثيوبيا برؤيتها القائمة على أولوية التنمية واستغلال مواردها الطبيعية، وهو ما ساهم في إعادة تشكيل طبيعة العلاقات داخل الإقليم.

وقد أسهمت هذه التحولات في فتح مرحلة جديدة من التفاعلات الدبلوماسية والمفاوضات، اتسمت بتعدد المبادرات وتداخل الأدوار الإقليمية والدولية، في محاولة للوصول إلى صيغة توازن بين متطلبات التنمية ومقتضيات الأمن المائي. وفي هذا السياق، برز الدور الإثيوبي بشكل متزايد، ليس فقط كفاعل تنموي، بل أيضاً كعنصر مؤثر في إعادة صياغة موازين القوة داخل منطقة حوض النيل خلال تلك المرحلة.

أهمية الموضوع :

تتجلى أهمية هذا الموضوع في كونه يتناول إحدى أبرز القضايا المائية والجيوسياسية في القارة الإفريقية خلال العقد الأخير، حيث لم يعد سد النهضة مجرد مشروع تنموي داخلي لإثيوبيا، بل أصبح نقطة تقاطع بين متطلبات التنمية الوطنية ومقتضيات الأمن الإقليمي. وتكمن أهمية الدراسة أيضاً في إبراز التحولات التي شهدتها حوض النيل نتيجة تزايد الدور الإثيوبي، وما ترتب عن ذلك من إعادة تشكيل لموازين القوى داخل المنطقة، إضافة إلى تصاعد التنافس حول إدارة الموارد المائية المشتركة. كما يكتسي الموضوع بعداً استراتيجياً لأنه يسلط الضوء على العلاقة المعقدة بين التنمية والطاقة والمياه، وكيف يمكن لمشروع واحد أن يعيد رسم خريطة التفاعلات السياسية والاقتصادية بين دول متجاورة. ومن جهة أخرى، تساعد هذه الدراسة على فهم طبيعة التفاعلات بين دول المنبع ودول المصب، واستيعاب ديناميكيات التفاوض والوساطة في القضايا المائية الدولية، مما يجعلها ذات قيمة علمية في تحليل قضايا الأمن المائي والجيوسياسة في إفريقيا.

أسباب إختيار الموضوع:

ترجع مبررات إختيار الموضوع إلى:

أ. الأسباب الموضوعية :

تكتسي دراسة هذا المجال أهمية علمية متزايدة بالنظر إلى مكانة سد النهضة ضمن أبرز القضايا المائية والجيوسياسية في القارة الإفريقية خلال العقد الأخير، وما يرتبط به من إشكالات تتعلق بإدارة الموارد المائية المشتركة وإعادة تشكيل توازنات القوة في حوض النيل بين دول المنبع والمصب. كما أن تداخل الأبعاد التنموية مع الاعتبارات الاستراتيجية والأمنية يجعل من هذه الإشكالية نموذجاً معبراً عن تعقيد العلاقات الدولية في إفريقيا، خاصة في ظل تصاعد الدور الإثيوبي خلال الفترة الممتدة بين 2011 و2015، وما ترتب عنه من تحولات في أنماط التفاعل الإقليمي. إضافة إلى ذلك، فإن دراسة هذه الحالة تساهم في فهم آليات التفاوض والوساطة في القضايا المائية العابرة للحدود.

ب. الأسباب الذاتية:

ينبع الاهتمام بهذا المجال من الرغبة في تعميق الفهم حول قضايا الأمن المائي في إفريقيا ودور الموارد الطبيعية في تشكيل العلاقات بين الدول، إلى جانب الاهتمام بالديناميكيات الجيوسياسية التي تحكم منطقة حوض النيل. كما أن تحليل التداخل بين مشاريع التنمية الكبرى والتحول الإقليمي يتيح فرصة لتوسيع المعارف الأكاديمية في مجال العلاقات الدولية والجيوسياسة، وفهم كيفية انعكاس المشاريع التنموية على إعادة تشكيل موازين القوى الإقليمية.

الدراسات السابقة:

1. دراسة عبد الكريم بشلة (2025) بعنوان التنمية المستدامة في ظل استمرار الصراع

المائي بين مصر و إثيوبيا :الإنجازات والتحديات (2011 – 2024)

هدفت الدراسة إلى إبراز طبيعة العلاقة بين مصر وإثيوبيا في ظل اشتراكهما في مياه نهر النيل، مع التركيز على تأثير غياب اتفاقية شاملة تنظم استغلال المياه بين دول المنابع والمصب في تصاعد حالة التوتر والصراع بين الطرفين، إضافة إلى توضيح انعكاسات التغيرات المناخية ومخاطر الجفاف والندرة المائية والضغط السكاني المتزايد على مستقبل الأمن المائي والتنمية في المنطقة. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل العلاقات المائية بين الدولتين ودراسة العوامل السياسية والبيئية المؤثرة في أزمة مياه النيل وتفسير أبعادها المختلفة. وتوصلت الدراسة إلى أن استمرار غياب التعاون الفعال والاتفاقات الملزمة بين دول الحوض يساهم في تعميق الخلافات بين مصر وإثيوبيا، خاصة مع تزايد الضغوط المرتبطة بالمناخ وارتفاع الطلب على المياه، مؤكدة أن تجاوز الأزمة يتطلب تبني مقاربة تعاونية تقوم على الحوار والتسيق المشترك بما يحقق المصالح المتبادلة ويدعم أهداف التنمية المستدامة بعيداً عن منطق الصراع والتنافس، في حين تسعى دراستنا إلى الجمع بين الأبعاد التنموية والجيوبوليتيكية عند تحليل سد النهضة مع التركيز على دوره في تعزيز المكانة الإقليمية لإثيوبيا وإعادة تشكيل التوازنات الجيوسياسية في حوض النيل خلال الفترة (2011_2025).

2. دراسة ابتسام أوعشرين (2021) بعنوان دور المشاريع التنموية الكبرى في إعادة

بعث التنمية والأمن في منطقة حوض النيل-المحفزات والمعوقات - "سد النهضة انموذجا

هدفت الدراسة إلى إبراز الأهمية الجيوسياسية لمنطقة حوض النيل باعتبارها من أكثر المناطق الاستراتيجية في شرق إفريقيا، نظراً لما تتوفر عليه من موارد مائية وطبيعية،

إضافة إلى ما تشهده من تعقيدات وتناقضات عرقية ودينية بين دول الحوض، كما سعت إلى توضيح الانعكاسات الأمنية والاقتصادية الناتجة عن هذه التناقضات، مع التركيز على التجربة التنموية الإثيوبية ومكانة سد النهضة ضمن المشاريع التي اعتمدت عليها إثيوبيا لتحقيق النمو والتطور الاقتصادي. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل طبيعة التفاعلات السياسية والاقتصادية داخل حوض النيل، ودراسة تأثير مشروع سد النهضة على العلاقات بين دول المنبع والمصب. وتوصلت الدراسة إلى أن سد النهضة ساهم في خلق حركية اقتصادية واجتماعية داخل إثيوبيا وبعض دول الحوض، غير أنه في المقابل أدى إلى تصاعد الصراعات الجيومائية وإثارة نزاعات قانونية وسياسية بين دول المنطقة، الأمر الذي انعكس بشكل مباشر على مستوى الاستقرار الإقليمي داخل حوض النيل، و تشترك أو تتفق هذه الدراسة مع موضوع دراستنا في تناول أو الحديث عن الأبعاد التنموية والجيوسياسية لسد النهضة، لكننا نجد أن التركيز الأكبر على دوره في التنمية والأمن داخل حوض النيل بصورة عامة في حين أن دراستنا تركز على تحليل مساهمة السد في تعزيز الدور الإقليمي لإثيوبيا وإعادة تشكيل التوازنات الجيوسياسية في حوض النيل خلال الفترة الممتدة (2011_2025).

3. دراسة حسين رمضان جويلي و محمود زكريا (2025) بعنوان أزمة سد النهضة: دوافع التفاوض ومسارات الحل.

هدفت الدراسة إلى تحليل أزمة سد النهضة الإثيوبي باعتبارها نزاعاً مائياً معقداً بين مصر وإثيوبيا والسودان، مع التركيز على دوافع الأطراف المختلفة للانخراط في مسار التفاوض، حيث سعت إلى توضيح ارتباط الموقف المصري بالحفاظ على الأمن المائي وتجنب التصعيد العسكري وتعزيز الاستقرار الداخلي والعلاقات الدبلوماسية، مقابل سعي إثيوبيا إلى تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال توليد الطاقة ودعم النمو الداخلي وتقادي العزلة الدولية وضمان الدعم المالي والفني اللازم لاستكمال المشروع. واعتمدت الدراسة على المنهج

الوصفي التحليلي من خلال دراسة مواقف الدول الثلاث وتحليل أبعاد الأزمة السياسية والتنمية وأهداف المفاوضات المرتبطة بها. وتوصلت الدراسة إلى أن التعاون الإقليمي يمثل عنصراً أساسياً لتحقيق المصالح المشتركة بين الأطراف، وأن المفاوضات تظل الوسيلة الرئيسية لتجنب التصعيد رغم استمرار الخلافات، بما يعكس حاجة المنطقة إلى بناء شراكة مائية مستدامة تقوم على التوازن بين متطلبات التنمية والاستقرار وتحد من احتمالات الصراع طويل المد، لكنا نلاحظ أن هذه الدراسة انصبت على مسار التفاوض وتسوية الأزمة في حين أننا في بحثنا ركزنا على الأبعاد الجيوسياسية للسد.

4. دراسة عزمى محمد الغايش (2022) بعنوان التأثيرات الاقتصادية لسد النهضة الإثيوبي على التنمية الاقتصادية لإثيوبيا ومصر- المخاوف والفرص المتاحة

هدفت الدراسة إلى تحليل أبعاد أزمة سد النهضة وانعكاساتها على الأمن المائي المصري، مع التركيز على المخاوف المرتبطة بتأثير المشروع على حصة مصر من مياه النيل في ظل استمرار الخلافات مع إثيوبيا وعدم التوصل إلى اتفاق ملزم ينظم عملية الملء والتشغيل. كما سعت إلى إبراز الفرص الممكنة للتعاون بين مصر وإثيوبيا من خلال تسليط الضوء على الدوافع التنموية الإثيوبية المرتبطة بالمشروع، والرؤية الاستراتيجية التي اعتمدتها الحكومة الإثيوبية لتوظيف السد في دعم النمو الاقتصادي وجذب المساعدات المالية والتقنية، إضافة إلى دراسة إمكانية تحويل الأزمة إلى مجال للتكامل التنموي خاصة في قطاع الطاقة الكهرومائية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل المواقف السياسية والاقتصادية للطرفين، ودراسة الدعايات المحتملة للمشروع على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجية. وتوصلت الدراسة إلى أن استمرار غياب اتفاق شامل حول السد قد يؤدي إلى انعكاسات خطيرة على الأمن المائي المصري، غير أن وجود فرص للتعاون المشترك في مجالات الطاقة والتنمية الاقتصادية يمكن أن يشكل مدخلاً لتخفيف حدة الأزمة وبناء شراكة إقليمية أكثر استقراراً بين الطرفين، إلا أن دراستنا الحالية

تتميز بكونها تغطي فترة زمنية أحدث (2011_2025) ما يسمح برصد التطورات الأخيرة ذات العلاقة بعملية التشغيل والملء ومعرفة المواقف الدولية والإقليمية، وهو ما لم تتناوله دراسة الاستاذ الغايش التي ركزت على الجوانب الاقتصادية والتنمية.

إشكالية الدراسة:

تعالج هذه الدراسة إشكالية التداخل بين الأبعاد التنموية والجيوسياسية لمشروع سد النهضة الإثيوبي، من خلال تحليل كيفية توظيف إثيوبيا لهذا المشروع كأداة لتحقيق أهدافها في مجالي الطاقة والأمن المائي، وانعكاسات ذلك على التوازنات الإقليمية داخل حوض النيل خلال الفترة الممتدة بين 2011 و2025، و عليه نطرح السؤال البحثي التالي:

- كيف ساهم مشروع سد النهضة في تحقيق الأهداف التنموية لإثيوبيا في مجالي الطاقة و الأمن المائي ، في ظل التوازنات الجيوسياسية السائدة في إقليم حوض النيل خلال الفترة الممتدة 2011 – 2025 ؟

التساؤلات الفرعية

- كيف أسهم مشروع سد النهضة في تحقيق الأهداف التنموية لإثيوبيا خاصة في مجالي الاقتصاد والطاقة؟

-فيما يتمثل أثر سد النهضة في التوازنات الجيوسياسية بين دول حوض النيل؟

- ما هي الآثار الجيوسياسية والمائية المترتبة عن بناء وتشغيل سد النهضة على دول حوض النيل، وما السيناريوهات المستقبلية المحتملة لإدارة هذا الملف الإقليمي؟

فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية

_ كلما تزايد التشابك بين الأبعاد التنموية والجيوسياسية لمشروع سد النهضة الإثيوبي الكبير كلما ازداد تأثيره المزدوج في دعم مسارات التنمية الاقتصادية داخل إثيوبيا من جهة، وفي إعادة رسم ملامح التفاعلات الإقليمية وموازين القوى بين دول حوض النيل من جهة أخرى.

الفرضيات الفرعية

- إذا توسّعت الطاقة الانتاجية لمشروع سد النهضة الإثيوبي على الصعيدين الكهربائي والمائي، فإن مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إثيوبيا يرتفع ارتفاعاً دالاً وواضحاً.

- كلما اتسعت المخرجات الاستراتيجية لمشروع سد النهضة، كلما تزايدت حدة التفاعلات الجيوسياسية بين دول المنبع ودول المصب، بما ينعكس على بنية العلاقات التعاونية والتنافسية في حوض النيل.

- إذا تراكمت اسهامات سد النهضة في تعظيم النفوذ المائي والطاقي لإثيوبيا على المستوى الإقليمي، فإن ذلك يُفضي إلى إعادة تشكيل التوازنات السياسية داخل حوض النيل، عبر ترسيخ مكانة إثيوبيا بوصفها قوة إقليمية صاعدة.

مجال الدراسة :

أ . المجال المكاني

تمتد هذه الدراسة إلى منطقة حوض النيل باعتبارها الإطار الجغرافي الذي تتفاعل داخله دول المنبع والمصب، وعلى رأسها إثيوبيا ومصر والسودان، حيث يبرز هذا الحوض كفضاء استراتيجي تتداخل فيه الأبعاد المائية والتنمية والجيوسياسية المرتبطة بسد النهضة.

ب. المجال الزمني

تغطي هذه الدراسة الفترة الممتدة من سنة 2011 إلى سنة 2025، وهي المرحلة التي تزامنت مع الإعلان عن مشروع سد النهضة وانطلاق أشغال بنائه، وما صاحب ذلك من تحولات سياسية ودبلوماسية أسهمت في إعادة تشكيل التوازنات داخل إقليم حوض النيل.

مفاهيم الدراسة :

1. سد النهضة

يقصد بسد النهضة ذلك المشروع الكهرومائي الضخم الذي شرعت إثيوبيا في إنجازه على مجرى نهر النيل الأزرق سنة 2011، بهدف إنتاج الطاقة الكهربائية وتلبية الطلب الداخلي المتزايد على الكهرباء، إضافة إلى دعم مسارها التنموي والاقتصادي. ويُعد هذا المشروع من أكبر مشاريع الطاقة الكهرومائية في القارة الإفريقية من حيث السعة التخزينية وإمكانات التوليد. غير أن أهميته لا تقتصر على بعدها التنموي الداخلي، بل تتجاوز ذلك لتشكل نقطة تحول في إدارة الموارد المائية المشتركة في حوض النيل، نظراً لانعكاساته المباشرة على

دولتي المصب، مصر والسودان، وما أثاره من إشكالات تتعلق بتقاسم المياه وملء وتشغيل السد¹.

2. الأمن المائي

يعبر الأمن المائي عن الحالة التي تتمكن فيها الدولة أو المجتمع من ضمان توفر موارد مائية كافية وبجودة مناسبة وبشكل مستدام، بما يلبي احتياجات السكان والأنشطة الاقتصادية ويحافظ في الوقت ذاته على التوازن البيئي. ويشمل هذا المفهوم عدة أبعاد مترابطة، من بينها الأمن الغذائي المرتبط بالمياه، والاستقرار الاقتصادي، والحد من المخاطر الناتجة عن شح المياه أو تلوثها أو سوء إدارتها. كما يرتبط الأمن المائي بشكل وثيق بالعلاقات الدولية، خاصة في الأحواض المائية المشتركة، حيث يمكن أن يتحول إلى مصدر للتعاون أو التوتر بين الدول².

3. حوض النيل

هو المجال الجغرافي والهيدرولوجي الذي يشمل الأراضي التي تصب مياهها في نهر النيل وروافده، ويضم عدداً من الدول الإفريقية المتشاطئة على هذا النهر. ويتميز هذا الحوض بكونه من أكثر الأحواض المائية تعقيداً من حيث التوزيع الجغرافي للمياه وتباين مصالح الدول المشاركة فيه. كما يُعد مجالاً استراتيجياً تتداخل فيه الاعتبارات التنموية مع الأبعاد

¹ زاهر حسن عبدالرحمن محمد ، المخاطر الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لسد النهضة الاثيوبي على السودان-دراسة تحليلية -2013-2023 ، مجلة البحوث والدراسات المعاصرة ، المجلد 3 ، العدد 1 ، 2025 ، ص 112

² منشور صالح محمود العمري، سد النهضة و مخاطره على الأمن الإقليمي المصري 2010-2021 ، المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية ، المجلد 14 ، العدد 1 ، 2022 ، ص 555

السياسية والأمنية، نظراً لاعتماد العديد من دوله على النهر كمصدر رئيسي للمياه في الزراعة والشرب والطاقة¹.

4. القوة الإقليمية

تشير القوة الإقليمية إلى قدرة دولة معينة داخل نطاق جغرافي محدد على التأثير في محيطها الإقليمي من خلال امتلاكها لمجموعة من المقومات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والدبلوماسية. وتستند هذه القوة إلى قدرتها على التأثير في سلوك الدول المجاورة، والمشاركة في صياغة قواعد التفاعل الإقليمي، والتحكم النسبي في الموارد الاستراتيجية داخل الإقليم. كما أن القوة الإقليمية لا تُقاس فقط بالقوة العسكرية، بل أيضاً بمدى القدرة على توظيف الموارد الاقتصادية والطبيعية لتحقيق النفوذ والتأثير².

5. التوازنات الجيوسياسية

يقصد بالتوازنات الجيوسياسية حالة التفاعل والتوازن بين القوى الفاعلة داخل إقليم معين، بحيث لا تتمكن أي قوة من فرض هيمنتها المطلقة على باقي الأطراف. ويعتمد هذا المفهوم على توزيع النفوذ بين الدول وفق اعتبارات جغرافية واستراتيجية واقتصادية، بما يضمن استقرار النسق الإقليمي. وفي هذا السياق، تلعب الموارد الطبيعية، وخاصة المياه والطاقة،

¹ بن حامو زينب ، بن عودة محمد الأمين ، إقتسام مياه حوض النيل مابين نصوص الإتفاقيات الدولية وسياسات القوى

الإقليمية و الدولية ، مجلة مدارات سياسية ، المجلد 8 ، العدد 1 ، 2024 ، ص 151

² زكرياء وهبي ، القوة الإقليمية: إشكالية تداخل المفهوم وكيفية توظيف المؤشرات الجزائر نموذجاً ، مجلة السياسية العالمية

، المجلد 8 ، العدد 2 ، 2024 ، ص 630

دوراً محورياً في إعادة تشكيل هذه التوازنات، حيث يمكن لمشاريع كبرى مثل السدود أن تؤثر بشكل مباشر في موازين القوة داخل الإقليم¹.

6. التنمية المائية/الطاقة الكهرومائية

تشير التنمية المائية إلى إدارة واستغلال الموارد المائية بطريقة تضمن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، بينما ترتبط الطاقة الكهرومائية باستغلال تدفق المياه في توليد الكهرباء عبر السدود والمنشآت المائية. ويعد هذا النوع من الطاقة من مصادر الطاقة المتجددة التي تسهم في دعم التنمية الصناعية والزراعية، وتقليل الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية. كما أن تطوير هذا القطاع يرتبط بشكل وثيق بقدرة الدول على التحكم في مواردها المائية وتوجيهها لخدمة أهدافها التنموية².

الإطار المنهجي للدراسة:

تستند هذه الدراسة إلى اعتماد منهج علمي دقيق يتلاءم مع طبيعة الموضوع وأبعاده المتشابكة، حيث إن البحث في قضايا سد النهضة وما يرتبط بها من أبعاد تنموية وجيوسياسية يتطلب مقاربة تحليلية قادرة على الإحاطة بالظاهرة من مختلف جوانبها. ويُعد المنهج العلمي الأداة الأساسية التي يعتمد عليها الباحث في فهم الظواهر وتفسيرها، من خلال تنظيم المعطيات وربط العلاقات بين المتغيرات بهدف الوصول إلى نتائج علمية دقيقة ومبررة.

وانطلاقاً من خصوصية الموضوع، فقد تم الاعتماد على مجموعة من المناهج المتكاملة، أبرزها المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة، وذلك على النحو الآتي:

¹ مایسة خلیل حسن ، التعددية القطبية ومستقبل التوازنات الجيوسياسية: تحليل تأثير القوى الكبرى على الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية و الاقتصادية ، مصر ، 2025 ، ص 5

² منصور منال ، أهمية التوليد الكهربائي باستخدام الطاقات المتجددة ونسبتها من إجمالي قدرات التوليد في الجزائر ، مجلة الاقتصاد الصناعي ، العدد 14 ، 2018 ، ص 139

أ. المنهج الوصفي التحليلي:

يعد هذا المنهج من أهم المناهج المستخدمة في الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، لما يوفره من قدرة على وصف الظاهرة محل الدراسة وتحليل عناصرها المختلفة بشكل دقيق. وقد تم توظيفه في هذه الدراسة من أجل جمع المعلومات المتعلقة بمشروع سد النهضة، وتحليل تطورات وانعكاساته على دول حوض النيل. كما ساهم في توضيح طبيعة العلاقات بين المتغيرات المختلفة، سواء المرتبطة بالجوانب التنموية مثل الطاقة والأمن المائي، أو بالجوانب الجيوسياسية المتعلقة بتوازنات القوى. إضافة إلى ذلك، أتاح هذا المنهج تفسير الخلفيات التي أدت إلى تصاعد الأزمة بين إثيوبيا ودول المصب، ورصد المواقف المتباينة بين الأطراف المعنية.

ب. منهج دراسة الحالة:

يعتمد هذا المنهج على التعمق في دراسة حالة محددة بشكل شامل ومفصل، وهو ما يتناسب مع طبيعة موضوع سد النهضة باعتباره حالة معقدة تجمع بين أبعاد تنموية وإقليمية ودولية. وقد تم توظيفه لتحليل مشروع سد النهضة الإثيوبي كحالة دراسية، من خلال تتبع تطورات خلال الفترة الممتدة بين 2011 و2025، ودراسة أبعاده المختلفة. كما ساعد هذا المنهج في تقييم المخاطر المحتملة الناتجة عن المشروع، خاصة على مستوى الأمن المائي لدول المصب، وفهم تأثيراته على التوازنات الإقليمية داخل حوض النيل، بما يتيح قراءة أعمق لديناميكيات الأزمة.

الإطار النظري للدراسة:

تستند هذه الدراسة إلى اقترابات تحليلية تتلاءم مع طبيعة الموضوع وأبعاده المتنوعة، حيث إن البحث في موضوع سد النهضة وما يرتبط به من أبعاد تنموية وجيوسياسية يتطلب زوايا تحليلية قادرة على الإحاطة بالظاهرة من مختلف جوانبها. ويُعد الاقتراب الجيوبوليتيكي

ومقاربة الاقتصاد الدولي السياسي اضافة الى مقارنة الأمن المائي الأداة الأساسية التي يعتمد عليها الباحث في فهم الظواهر وتفسيرها، من خلال تنظيم المعطيات وربط العلاقات بين المتغيرات بهدف الوصول إلى نتائج علمية دقيقة ومبررة.

وانطلاقاً من خصوصية الموضوع، فقد تم الاعتماد على مجموعة من الاقترابات المتكاملة، أبرزها الاقتراب الجيوبوليتيكي، اقتراب الاقتصاد الدولي السياسي و اقتراب الأمن المائي وذلك على النحو الآتي:

أ. الاقتراب الجيوسياسي:

يقوم الاقتراب الجيوسياسي على تحليل التفاعل بين المعطيات الجغرافية والظواهر السياسية انطلاقاً من اعتبار الجغرافيا عاملاً مؤثراً في بناء القوة الوطنية وتحديد المصالح الاستراتيجية للدول، ويساعد هذا الاقتراب على فهم طبيعة التنافس والصراع حول الموارد والمجالات الحيوية، وتفسير التحولات في موازين القوى داخل الأقاليم المختلفة، لذلك فإن اعتماد هذا الاقتراب ساعدنا في تحليل وفهم التوجه والاستغلال الاثيوبي لسد النهضة لبناء قوتها الاقليمية في المنطقة وتحقيق اهدافها الاستراتيجية.

ب. اقتراب الاقتصاد السياسي الدولي:

ويعد من بين أكثر الاقترابات تفسيراً للظواهر الدولية، بالارتكازا على تحليل التفاعل بين العوامل السياسية والاقتصادية وهذا كله من خلال دراسة دور الموارد سواء كانت مائية او غيرها، والاستثمارات ومشاريع التنمية الكبرى، في تشكيل مصالح وتحديد استراتيجياتها وسلوكها داخل النظام الدولي.

لذلك فقد تم الاعتماد على هذا الاقتراب قصد تحليل الأبعاد التنموية والاقتصادية لمشروع سد النهضة، من خلال دراسة دوره في إنتاج الطاقة الكهربائية، ودعم النمو الاقتصادي للدولة

الإثيوبية، فضلاً عن إبراز العلاقة بين المصالح الاقتصادية والتنافس الجيوسياسي في حوض النيل.

تقسيم الدراسة:

إستناداً إلى الإشكالية المطروحة و الفرضيات المقدمة سيتم تناول الدراسة وفق التقسيم التالي :

يتناول الفصل الأول مشروع سد النهضة باعتباره أحد أهم المشاريع الاستراتيجية في إثيوبيا، من حيث دوره في دعم مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز الأمن الطاقوي. وينطلق الفصل من تتبع الخلفية التاريخية للمشروع وسياقه السياسي، مع تحليل خصائصه التقنية وقدرته الإنتاجية ومراحل إنجازه والتحديات التي واجهته داخلياً وخارجياً. كما يسلط الضوء على الأبعاد التنموية للسد داخل الاستراتيجية الإثيوبية، خاصة في ما يتعلق بالطاقة والتنمية الصناعية والزراعية، إضافة إلى اعتباره رمزاً للسيادة الوطنية وإعادة بناء هوية الدولة. ويختتم الفصل بدراسة المكاسب الإقليمية المحتملة للسد، من خلال إبراز فرص التكامل الطاقوي في منطقة القرن الإفريقي وحوض النيل الشرقي، وآفاق التعاون المائي، وموقع السد في خطاب التنمية المشتركة.

يعالج الفصل الثاني التحولات الجيوسياسية العميقة التي أحدثها مشروع سد النهضة داخل حوض النيل، من خلال الانتقال من منطق القواعد القانونية المنظمة للمياه إلى منطق القوة المائية. ويركز على الإطار القانوني الذي ينظم مياه النيل، ثم يوضح صعود مفهوم السيطرة المائية وتراجع المرجعية القانونية التقليدية، مع إبراز كيفية توظيف إثيوبيا للقوة المائية كأداة لإعادة تشكيل قواعد التفاوض. كما يناقش التداعيات الجيوسياسية للمشروع على موازين

القوى داخل الحوض وإعادة توزيعها، إضافة إلى تأثيراته على الأمن المائي لدولتي المصب، مصر والسودان، وما نتج عنه من تدويل للأزمة على المستويين الإقليمي والدولي. ويختتم الفصل بدراسة التمويل الذاتي باعتباره مدخلاً لتعزيز الاستقلالية الجيوسياسية لإثيوبيا، وانعكاساته على مكانتها داخل القارة الإفريقية.

أما الفصل الثالث تناول الآثار المترتبة عن بناء وتشغيل سد النهضة على التوازنات الجيوسياسية الإقليمية، مع التركيز على انعكاساته على قطاعي الطاقة والزراعة في منطقة حوض النيل. كما يبرز تأثير المشروع في تعزيز القدرات الكهرومائية لإثيوبيا وما يقابله من تحديات على الأمن الغذائي والمائي في دول الجوار. وينتقل الفصل إلى تحليل إعادة تشكيل موازين القوى الإقليمية وظهور أنماط جديدة من الاستقطاب الدولي داخل الملف، قبل أن يناقش الآفاق المستقبلية للأزمة من خلال رؤية تقييمية واستشرافية، تشمل إمكانيات الحلول التقنية والاتفاقات الممكنة لإدارة هذا الملف المعقد بما يضمن التوازن بين التنمية الإثيوبية والاستقرار الإقليمي.

الفصل الأول

سد النهضة كرافعة للتنمية الأثيوبية

يعتبر سد النهضة من أبرز المشاريع الاستراتيجية التي تعول عليها إثيوبيا لتحقيق تحول اقتصادي وتنموي شامل، حيث يمثل استغلالاً فعالاً للموارد المائية في خدمة أهداف التنمية المستدامة. ولا يقتصر دور هذا المشروع على إنتاج الطاقة الكهرومائية، بل يتجاوز ذلك ليشمل دعم مختلف القطاعات الاقتصادية من خلال توفير الكهرباء، وتشجيع الاستثمار، وتحسين البنية التحتية، وهو ما يساهم في رفع مستوى المعيشة وتعزيز النمو الاقتصادي. كما يعكس هذا التوجه سعي الدول النامية إلى تحقيق قدر أكبر من الاستقلال الاقتصادي بالاعتماد على إمكانياتها الذاتية، رغم ما يحيط بهذه المشاريع من تحديات، خاصة في ظل التوازنات الإقليمية المرتبطة بالموارد المائية المشتركة.

1. المبحث الأول: الخلفية التاريخية لسد النهضة

تعد الخلفية التاريخية لسد النهضة من الجوانب الأساسية لفهم أبعاده الحالية، إذ لم يكن هذا المشروع وليد اللحظة، بل جاء نتيجة تراكمات تاريخية وسياسية واقتصادية طويلة. فقد ارتبطت فكرة استغلال مياه النيل الأزرق منذ عقود بتموحيات إثيوبيا في تحقيق التنمية والاستفادة من مواردها الطبيعية.

II. المطلب الأول : نشأة المشروع وسياقه التاريخي والسياسي

يعتبر سد النهضة الإثيوبي الكبير من أبرز المشاريع المائية في إفريقيا، ليس فقط من حيث حجمه وأهميته الاقتصادية، بل أيضًا بسبب السياق التاريخي والسياسي الذي نشأ فيه. فالمشروع لم يكن وليد لحظة مفاجئة، بل جاء نتيجة تراكمات تاريخية تتعلق بإدارة مياه النيل، إضافة إلى تحولات سياسية داخلية وإقليمية دفعت إثيوبيا إلى تبني هذا المشروع الاستراتيجي.

1. نشأة مشروع سد النهضة

1.1. الجذور الأولى لفكرة السد

تعود فكرة إنشاء سد على النيل الأزرق إلى ستينيات القرن العشرين، حين قامت جهات دولية، خاصة مكتب الاستصلاح الأمريكي، بإجراء دراسات أولية حول إمكانية بناء سدود في إثيوبيا. وقد أظهرت هذه الدراسات الإمكانيات الكبيرة للنيل الأزرق في توليد الطاقة

الكهرومائية، إلا أن المشروع لم يُنفذ آنذاك بسبب الظروف الاقتصادية والسياسية التي كانت تمر بها إثيوبيا. وبالتالي، فإن سدّ النهضة يُعدّ امتدادًا لفكرة قديمة تم إحيائها في سياق جديد¹.

2.1. إعادة إحياء المشروع في الألفية الجديدة

مع بداية الألفية الثالثة، عادت إثيوبيا إلى التفكير في استغلال مواردها المائية بشكل أكبر، خاصة في ظل حاجتها المتزايدة للطاقة. وقد تزامن ذلك مع تبني سياسات اقتصادية جديدة تهدف إلى تحقيق التنمية من خلال البنية التحتية الكبرى. وفي هذا السياق، تم إحياء فكرة السد وتطويرها لتصبح مشروعًا متكاملًا يحمل أبعادًا تنموية واستراتيجية².

3.1. الإعلان الرسمي والانطلاق الفعلي (2011)

في عام 2011، أعلنت إثيوبيا رسميًا عن بدء مشروع سدّ النهضة، ووضعت حجر الأساس له، مستغلة ظروفًا إقليمية ودولية ساعدت على اتخاذ القرار. وقد اعتمدت الدولة على التمويل الداخلي بشكل كبير، من خلال السندات والتبرعات، وهو ما أعطى المشروع طابعًا وطنيًا. كما تميزت هذه المرحلة ببداية التوترات مع بعض دول حوض النيل، خاصة مصر³.

¹ Glickman, C. "Development of the Grand Ethiopian Renaissance Dam." Council on Foreign Relations, 7 December 2016.

² Müller- Mahn, D, et al , The Water- Energy- Food Nexus beyond "Technical Quick Fix": The Case of Hydro- Development in the Blue Nile Basin, Ethiopia. Frontiers in Water, 4, Article 787589, 2022 , p 1–2.

³ Aynalem, D. Competing frames over the Grand Ethiopian Renaissance Dam: A multimodal analysis of media representations. Frontiers in Communication, 2025, p 1-2.

2. السياق التاريخي والسياسي للمشروع

1.2. الخلفية التاريخية لاتفاقيات مياه النيل

تعود جذور الخلاف حول مياه النيل إلى اتفاقيات تاريخية، مثل اتفاقية 1929 واتفاقية 1959، التي منحت مصر والسودان حصة كبيرة من المياه دون إشراك إثيوبيا. وقد اعتبرت إثيوبيا هذه الاتفاقيات غير عادلة، وهو ما دفعها إلى السعي لإعادة التوازن في إدارة الموارد المائية من خلال مشاريع مثل سدّ النهضة¹.

2.2. التحولات السياسية الداخلية في إثيوبيا

ساهمت التحولات السياسية التي شهدتها إثيوبيا، خاصة منذ تسعينيات القرن الماضي، في خلق بيئة مناسبة لتنفيذ مشاريع تنمية كبرى. فقد تبنت الحكومة سياسات تقوم على تعزيز التنمية الاقتصادية وتقوية الدولة، وكان سدّ النهضة جزءًا من هذه الرؤية. كما أن الاستقرار النسبي ساعد على تنفيذ المشروع رغم التحديات².

3.2. السياق الإقليمي والتوازنات السياسية

جاء الإعلان عن سدّ النهضة في سياق إقليمي معقد، حيث تزامن مع أحداث سياسية مهمة في المنطقة، مثل التغيرات التي شهدتها بعض الدول العربية. وقد استغلت إثيوبيا هذا

¹ Tayia, A., et al, The evolution of the Nile regulatory regime: a history of cooperation and conflict, Water History, 13, 2021 ,p 294.

² Aalen, L. Ethnic Federalism in a Dominant Party State: The Ethiopian Experience from 1991–2000. Chr. Michelsen Institute (CMI).2002 , p 1.

الظرف لتعزيز موقفها والمضي قدماً في المشروع. كما أن السد أصبح جزءاً من التوازنات السياسية في حوض النيل، حيث يعكس صراع المصالح بين دول المنبع والمصب¹.

لم تكن نشأة سدّ النهضة الإثيوبي الكبير حدثاً معزولاً، بل جاءت نتيجة تراكمات تاريخية وتحولات سياسية داخلية وإقليمية. فقد بدأت الفكرة منذ عقود، ثم أُعيد إحيائها في سياق تنموي جديد، لتصبح مشروعاً استراتيجياً يعكس طموحات إثيوبيا في تحقيق التنمية وتعزيز سيادتها. كما أن السياق التاريخي والسياسي للمشروع يبرز تعقيداته، خاصة في ظل التوازنات الإقليمية المرتبطة بمياه النيل، مما يجعل السد قضية تتجاوز الجانب التقني لتشمل أبعاداً سياسية واستراتيجية عميقة.

III. المطلب الثاني: الخصائص التقنية والقدرة الإنتاجية للسد

يصنف سدّ النهضة الإثيوبي الكبير ضمن أكبر المشاريع الكهرومائية في إفريقيا من حيث الحجم والتصميم والقدرة الإنتاجية، وهو مشروع يعتمد على تقنيات هندسية حديثة تهدف إلى تحويل النيل الأزرق إلى مصدر رئيسي للطاقة الكهربائية في إثيوبيا. وتكمن أهمية دراسة خصائصه التقنية في فهم كيفية تشغيل هذا النوع من السدود العملاقة، وكيف يمكن لبنائه الهندسية أن تتحكم في كميات ضخمة من المياه وتحوّلها إلى طاقة. كما أن القدرة الإنتاجية للسد تجعل منه عنصراً استراتيجياً في معادلة الطاقة الإقليمية في شرق إفريقيا.

¹ Ayferam, G. The Grand Ethiopian Renaissance Dam (GERD): Geopolitical Implications. Ethiopian Journal of Water Science and Technology, 5,2024 , p 25.

1. الخصائص التقنية لسد النهضة

1.1. التصميم الهندسي ونوع السد

يعتمد سد النهضة على تقنية السدود الخرسانية المدكوكة ، وهي تقنية حديثة تُستخدم في بناء السدود الضخمة نظرًا لقدرتها على تحمل الضغوط المائية العالية وتقليل مدة وتكلفة البناء مقارنة بالسدود التقليدية. ويتميز هذا النوع من السدود بدمج الخرسانة الجافة مع تقنيات الدكّ الطبقي، مما يمنحه صلابة عالية واستقرارًا إنشائيًا مهمًا. وقد تم اختيار هذا التصميم بسبب طبيعة تضاريس النيل الأزرق التي تتسم بالانحدار الشديد والوديان الضيقة¹.



صورة 01 : سد النهضة الإثيوبي

¹ Karthik Maram Reddy, Grand Ethiopian Renaissance Dam (GERD): A Comprehensive Overview, 2025, p 2.

2.1. الأبعاد الهندسية والحجم التخزيني

من الناحية الفيزيائية، يبلغ طول سد النهضة حوالي 1800 مترًا، بينما يصل ارتفاعه إلى نحو 145 مترًا، وهو ما يجعله من أكبر السدود في إفريقيا من حيث الحجم الإنشائي. أما الخزان المائي، فتبلغ سعته التخزينية حوالي 70 مليار متر مكعب من المياه، وهو رقم ضخم يسمح بتنظيم تدفق النيل الأزرق على مدار السنة. وتتيح هذه السعة الكبيرة التحكم في الفيضانات وتخزين المياه خلال موسم الأمطار لاستخدامها في توليد الكهرباء خلال فترات الجفاف¹.

3.1. المنشآت المائية وأنظمة التحكم

يتكوّن سدّ النهضة من منظومة هندسية معقدة تشمل الخزان الرئيسي، وعدة بوابات للتحكم في تصريف المياه، إضافة إلى قنوات تحويل المياه نحو محطات التوليد. كما يحتوي على مفيضات مصممة لتصريف المياه الزائدة في حالات الفيضانات، وهو عنصر أساسي لضمان سلامة السد واستقراره. وتُعد هذه الأنظمة ضرورية للتحكم في التدفق المائي بدقة عالية بما يضمن تشغيل التوربينات بكفاءة².

¹ مجدي عبد الهادي ، سد النهضة بين مصر وإثيوبيا: أبعاد الأزمة والمواجهة ، مركز الجزيرة للدراسات ، 2019 ، ص 3.

² عبد الله راشد سالمه العرقان ، سد النهضة و مخاطره على الأمن الإقليمي المصري 2010-2021، المجلة العربية الأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية و الإجتماعية ، المجلد 14 ، العدد 1 ، 2022 ، ص 563 .

4.1. التوربينات وآلية توليد الكهرباء

يعتمد سد النهضة على نظام توربينات مائية ضخمة لتحويل الطاقة الحركية للمياه إلى طاقة كهربائية. ويضم المشروع ما بين 13 إلى 16 توربينًا، تبلغ قدرة كل منها حوالي 375 ميغاواط. وتعمل هذه التوربينات وفق نظام متدرج يضمن تشغيلها تدريجيًا حسب امتلاء الخزان وتوفر المياه. ويُعد هذا النظام من أكثر الأنظمة الكهرومائية تطورًا في إفريقيا من حيث القدرة على إنتاج طاقة عالية بكفاءة تشغيلية كبيرة¹.



الصورة 02 : توربينات توليد الكهرباء في سد النهضة

¹ حازم بدر، بحيرة ممتلئة وتوربينات متوقفة.. فلم تحجز إثيوبيا مياه سد النهضة؟، مركز الجزيرة للدراسات ، 2025 .

2. القدرة الإنتاجية لسد النهضة

1.2. القدرة الكهربائية الإجمالية

تُقدَّر القدرة الإنتاجية الإجمالية لسد النهضة بما بين 5,150 و6,000 ميغاواط من الكهرباء، مما يجعله أكبر محطة لتوليد الطاقة الكهرومائية في القارة الإفريقية. وتتيح هذه القدرة الضخمة تلبية جزء كبير من الطلب المحلي على الكهرباء في إثيوبيا، إضافة إلى تعزيز إمكانيات تصدير الطاقة إلى دول الجوار مثل السودان وكينيا وجيبوتي¹.

2.2. الإنتاج السنوي المتوقع

تشير الدراسات إلى أن السد قادر على إنتاج ما بين 15 إلى 17 تيراواط/ساعة سنوياً من الطاقة الكهربائية، وهو إنتاج يعادل احتياجات دولة متوسطة الحجم في مجال الكهرباء. حيث تُقدَّر المؤسسات الدولية هذا الإنتاج بنحو 15.7 تيراواط/ساعة سنوياً ، ويساهم هذا الإنتاج في دعم خطط إثيوبيا للتحويل إلى دولة صناعية تعتمد على الطاقة المتجددة، خصوصاً في مجالات الصناعة الثقيلة والنقل الكهربائي².

3.2. التشغيل التدريجي للسد

يعتمد تشغيل سد النهضة الإثيوبي على نظام تدريجي، حيث لا يتم تشغيله بكامل طاقته منذ البداية، بل يتم ملء الخزان على مراحل متتابة، بالتوازي مع إدخال التوربينات إلى

¹ Karthik Maram Reddy, as previously mentioned , p 3.

² World Bank, *Grand Ethiopian Renaissance Dam Project*, accessed March 26, 2026.

الخدمة بشكل تدريجي، إذ تبدأ العملية بتشغيل عدد محدود من التوربينات خلال المرحلة الأولى، ثم تُضاف وحدات توليد جديدة تباعاً كل بضعة أشهر مع ارتفاع منسوب المياه، وهو ما يضمن تحقيق التوازن بين توليد الطاقة والتحكم في تدفقات المياه¹.

4.2. التأثير الهيدرولوجي على الإنتاج

تعتمد قدرة السد على إنتاج الكهرباء بشكل كبير على تدفق مياه النيل الأزرق، الذي يتأثر بالمواسم المناخية. ففي موسم الأمطار يرتفع الإنتاج بشكل ملحوظ نتيجة وفرة المياه، بينما ينخفض في فترات الجفاف. وهذا يجعل إدارة الخزان عملية دقيقة تتطلب موازنة بين التخزين والتوليد لضمان استمرارية الإنتاج².

5.2. الأهمية الاستراتيجية للقدرة الإنتاجية

تمثل القدرة الإنتاجية الضخمة لسد النهضة عنصراً استراتيجياً لإثيوبيا، حيث تمنحها موقعاً متقدماً في سوق الطاقة الإقليمية. ومن المتوقع أن تتحول إثيوبيا إلى مركز إقليمي لتصدير الكهرباء نحو شرق إفريقيا، مما يعزز دورها الاقتصادي والسياسي. كما أن هذا المشروع يدعم رؤية الحكومة الإثيوبية في تحقيق الاكتفاء الطاقوي وتحفيز النمو الصناعي³.

¹ Wheeler, Kevin G, et al, Cooperative Filling Approaches for the Grand Ethiopian Renaissance Dam, *Water International*, VOL. 41, NO. 4 , 2016, pp 618 – 619.

² Mansour A, et al, Hydropower Generation in Merowe Dam in response to Grand Ethiopian Renaissance Dam (GERD), *University of Khartoum Engineering Journal* 6 (1), 2023, p 6.

³ Ron Matthews , Vlado Vivoda, 'Water Wars': strategic implications of the grand Ethiopian Renaissance Dam, *CONFLICT, SECURITY & DEVELOPMENT*, 2023, p 6.

يتضح من خلال تحليل الخصائص التقنية والقدرة الإنتاجية لسدّ النهضة الإثيوبي الكبير أنه مشروع هندسي ضخم يعتمد على تقنيات متقدمة في بناء السدود وتوليد الطاقة الكهرومائية. فالبنية الهندسية للسد، بما في ذلك الخزان الضخم والتوربينات وأنظمة التحكم، تعكس مستوى عاليًا من التعقيد التقني الذي يسمح بإنتاج كميات هائلة من الكهرباء. كما أن قدرته الإنتاجية الكبيرة تمنحه دورًا استراتيجيًا في تعزيز مكانة إثيوبيا في قطاع الطاقة على مستوى إفريقيا.

IV. المطلب الثالث : مراحل الانجاز واهم التحديات الداخلية والخارجية

إن مشروع سدّ النهضة الإثيوبي الكبير من أكثر المشاريع المائية تعقيدًا في إفريقيا من حيث مراحل الإنجاز والتحديات التي واجهته منذ الإعلان عنه سنة 2011. فقد مرّ المشروع بمسار طويل من البناء التدريجي والتجارب التشغيلية، في ظل ظروف داخلية تتعلق بالتمويل والإدارة، وظروف خارجية مرتبطة بالخلافات الإقليمية، خاصة مع دولتي المصب مصر والسودان.

1. مراحل إنجاز سدّ النهضة الإثيوبي الكبير

1.1. مرحلة الإعلان والانطلاق (2011-2013)

تم الإعلان رسميًا عن مشروع سدّ النهضة في أبريل 2011 من طرف الحكومة الإثيوبية، باعتباره مشروعًا وطنيًا استراتيجيًا لإنتاج الطاقة الكهرومائية. وقد تميزت هذه المرحلة بوضع حجر الأساس وبدء الأعمال التحضيرية، إلى جانب إطلاق حملات تعبئة وطنية لتمويل المشروع داخليًا عبر السندات والتبرعات الشعبية. كما شهدت هذه الفترة بداية التوتر السياسي مع مصر والسودان¹.

2.1. مرحلة البناء الأساسي (2013-2018)

شهدت هذه المرحلة تقدمًا كبيرًا في أعمال البناء، بما في ذلك إنشاء الهيكل الأساسي للسد وبداية تركيب أجزاء من البنية التحتية الهيدروليكية. كما تم تحويل مجرى النيل الأزرق جزئيًا لتسهيل عمليات البناء. وخلال هذه الفترة، بدأت إثيوبيا في تعزيز قدراتها الهندسية عبر شركات محلية، مع بعض الاستعانة بخبرات أجنبية محدودة².

¹ Mohamed Salman Tayie , The Hydropolitics of the Nile River Basin, The Handbook of Environmental Chemistry, 2016 , p 601.

² Africa Energy Portal, "Construction of Grand Ethiopian Renaissance Dam at 66% Complete," 2019.

3.1. مرحلة الملء الأولي للخزان (2020-2022)

بدأت إثيوبيا في تنفيذ عملية الملء الأولي لخزان السد على مراحل، حيث تم تخزين كميات تدريجية من المياه خلال مواسم الأمطار. وقد أثار هذا الإجراء جدلاً واسعاً على المستوى الإقليمي، خاصة بسبب غياب اتفاق قانوني ملزم بين الدول الثلاث. كما تم تشغيل أول توربينات تجريبية خلال هذه المرحلة¹.

4.1. مرحلة التشغيل الجزئي (2022-حتى الآن)

في هذه المرحلة، بدأ تشغيل عدد محدود من التوربينات لإنتاج الكهرباء بشكل فعلي، مع استمرار أعمال البناء في بعض الأجزاء المتبقية من المشروع. وتهدف هذه المرحلة إلى اختبار قدرة السد التشغيلية تدريجياً قبل الوصول إلى التشغيل الكامل².

2. التحديات الداخلية التي واجهت المشروع

1.2. التحديات المالية

واجه سد النهضة تحدياً كبيراً في التمويل، حيث اعتمدت إثيوبيا بشكل أساسي على التمويل الداخلي عبر السندات الحكومية والتبرعات الشعبية. وقد شكّل هذا الأسلوب ضغطاً

¹ Wheeler, Kevin G, et al, as previously mentioned, pp 612 .

² Salman, S. M. A. The Grand Ethiopian Renaissance Dam: the road to the declaration of principles and beyond, Journal: Water International, Vol. 46, Issue 4, 2021, p 538.

اقتصاديًا على المواطنين، كما حدّ من سرعة الحصول على تمويل خارجي بسبب الحساسية السياسية للمشروع¹.

2.2. التحديات التقنية والهندسية

تُعدّ التحديات التقنية والهندسية من أبرز المعوقات في بناء مشروع سدّ النهضة الإثيوبي، خاصة عند تنفيذه على نهر النيل الأزرق سريع التدفق. فقد استلزمت عملية التصميم الهندسي تحويل مجرى النهر خلال مراحل البناء، ومعالجة التدفقات المائية العالية والإدارة الدقيقة للأحمال الهيدروليكية، إلى جانب ضمان استقرار الأساسات في ظل ظروف جيولوجية معقدة، وتصميم هياكل خرسانية ضخمة قادرة على تحمل تغيرات الأحمال المائية وعمليات البناء المتسارعة².

3.2. التحديات السياسية الداخلية

رغم الدعم الشعبي الواسع الذي حظي به مشروع سدّ النهضة باعتباره مشروعًا حيويًا في استراتيجية التنمية الوطنية، واجهت إثيوبيا تحديات سياسية داخلية عميقة أثّرت بشكل غير مباشر على وتيرة العمل في المشروع. فقد تصاعدت النزاعات الداخلية، لا سيما الصراع المسلح في إقليم تيغراي ، الأمر الذي استنزف موارد الدولة وشتّت الانتباه الحكومي عن

¹ هايدي الشافعي، سد النهضة.. مصادر التمويل، المرصد المصري ، 2020 .

² Meron Teferi Taye, et al , The Grand Ethiopian Renaissance Dam: Source of Cooperation or Contention?, J. Water Resour. Plann. Manage, 142 (11), 2016, p 4.

الأولويات التنموية الكبرى بما فيها تنسيق مشروع السد وإدارته، وأظهر هشاشة الاستقرار السياسي الداخلي وقدرته على التأثير في تنفيذ المشاريع الوطنية الضخمة.¹

3. التحديات الخارجية (الإقليمية والدولية)

1.3. الخلاف مع مصر حول مياه النيل

يعتبر الخلاف بين مصر وإثيوبيا حول سدّ النهضة الإثيوبي أحد أبرز النزاعات المائية في القرن الحادي والعشرين، حيث ترى مصر في بناء وتشغيل السد تهديدًا مباشرًا لحصتها التاريخية من مياه نهر النيل، التي أُقيمت على أساسها اتفاقات مائية منذ الحقبة الاستعمارية وتلبي احتياجاتها الزراعية والسكانية الرئيسية. في المقابل، تدفع إثيوبيا بدوافع التنمية الوطنية وحققها في استغلال الموارد المائية التي تمر ضمن إقليمها، في تحدٍ لهيمنة مصر السابقة على مياه النهر، ما يعكس صراعًا بين الحقوق التاريخية للمياه والنزعة التنموية للدول المنبع في سياق إدارة الأنهار العابرة للحدود.²

2.3. موقف السودان المتذبذب

اتخذ السودان موقفًا مزدوجًا ومتذبذبًا تجاه مشروع سدّ النهضة الإثيوبي، حيث لم يلتزم دائمًا بوضوح موقف ثابت طوال مراحل التفاوض حول المشروع. فقد تأرجح الموقف الرسمي

¹ Tessema, T. A. Recent Developments in the Grand Ethiopian Renaissance Dam and Its Effects on Ethiopia-Egypt Relations: Somalia as the Epicenter of Conflict , The Thinker Journal 103 (2), 2025 , p14 - 15 .

² Mujib Ahmad Azizi , Jorge Leandro, Factors Affecting Transboundary Water Disputes: Nile Basin Case. Water, 17(4), article 525, 2025, p 7.

السوداني بين دعم إثيوبيا في بعض الفترات لأسباب تحالفية، والانحياز لمصر أحياناً أخرى، قبل أن يسعى في النهاية إلى تبني موقف توفيق يراعي علاقاته مع كلا البلدين دون أن يخسر أيًا منهما سياسيًا. وأوضحت الدراسة أن هذا التذبذب لا ينبع فقط من الاعتبارات الفنية للمياه، بل هو أيضًا نتاج صراعات داخلية في آلية اتخاذ القرار السياسية بالسودان وتحديات التوازن بين المصالح الوطنية والحسابات الخارجية¹.

3.3. فشل المفاوضات الثلاثية

على الرغم من عقد عدة جولات تفاوضية بين إثيوبيا ومصر والسودان على مدار سنوات، لم تتمكن الأطراف من التوصل إلى اتفاق نهائي ملزم بسبب الخلافات الجوهرية حول القواعد القانونية لتنظيم ملء وتشغيل سدّ النهضة، والتي شملت: مواعيد الملء الأولي، الإجراءات أثناء مواسم الفيضان، وحقوق الدول في حصص المياه. كما أظهرت الدراسة أن الوساطات الدولية، رغم أهميتها الرمزية، لم تتجح في تقريب وجهات النظر بين الأطراف الثلاثة، إذ ظل كل طرف متمسكًا بمصالحه الوطنية وأولوياته في الأمن المائي والسيادة على الموارد. في هذا السياق، حاول السودان تبني موقف متوازن بين مصالحه الاقتصادية والفنية المرتبطة بالملء ومصالحه السياسية في الحفاظ على العلاقات مع مصر وإثيوبيا².

4.3. التنافس الجيوسياسي الدولي

¹ Rowida Farh The Grand Ethiopian Renaissance Dam (GERD) Crisis and Sudan's Position, Middle Eastern Studies, Vol. 12, No. 2 (2020), p 435 – 436.

² المرجع نفسه.

تحوّل ملف سدّ النهضة الإثيوبي إلى قضية ذات بعد جيوسياسي دولي يتجاوز نطاق العلاقات الثلاثية بين إثيوبيا ومصر والسودان، إذ أصبح محورًا لتحولات في التوازنات الاستراتيجية في حوض النيل والإقليم بأسره. وقد أبرزت الدراسات أن المشروع يمثل موضوعًا لصراع بين أهداف التنمية الوطنية الإثيوبية وإستراتيجيات الأمن المائي والسياسي لدول المصب، وخاصة مصر والسودان، مما أدى إلى تفاعلات سياسية ودبلوماسية معقدة تشمل ضغوطًا ومفاوضات متعددة الأطراف، تدخلات من جهات دولية، وتنافسًا بين قوى إقليمية تهتم بالحفاظ على الاستقرار الإقليمي وتأمين الموارد المائية الحيوية. وقد كشف هذا النزاع عن عمق التداخل بين الأمن المائي، السيادة الوطنية، والتنافس الجيوسياسي في المنطقة، مما يعكس الدور الذي تلعبه المياه العابرة للحدود في إعادة تشكيل العلاقات الدولية في القرن الأفريقي وشمال شرق إفريقيا.¹

يتضح من خلال دراسة مراحل إنجاز سدّ النهضة والتحديات التي واجهته أن المشروع لم يكن مجرد عملية بناء هندسي، بل هو مشروع معقد متعدد الأبعاد يجمع بين التقني والسياسي والاقتصادي. فقد مرّ بعدة مراحل تدريجية من التخطيط إلى التشغيل الجزئي، في ظل تحديات داخلية تتعلق بالتمويل والاستقرار السياسي، وتحديات خارجية مرتبطة بالخلافات الإقليمية حول مياه النيل. كما أن هذه التحديات جعلت المشروع واحدًا من أكثر

¹ Almesafri, A., et al, *Waters of Contention: The GERD and Its Impact on Nile Basin Cooperation and Conflict*. *Water*, 16(15), Article 2174, 2024, pp 2–3.

المشاريع المائية إثارة للجدل في إفريقيا المعاصرة، وأحد أبرز الأمثلة على تداخل الجغرافيا السياسية مع التنمية المائية.

٧. المبحث الثاني: الأبعاد التنموية لسد النهضة في الاستراتيجية الإثيوبية

تعتبر أبعاد سد النهضة جزءاً أساسياً من الاستراتيجية التنموية لإثيوبيا، حيث يهدف المشروع إلى تعزيز القدرة الإنتاجية للطاقة الكهربائية وتوفير بنية تحتية متقدمة لدعم الصناعة والزراعة. يسعى السد أيضاً إلى خلق فرص عمل واسعة وتحفيز الاستثمار الداخلي والخارجي، ما يساهم في رفع مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٦. المطلب الأول : الأمن الطاقوي والتنمية الاقتصادية

يُعدّ سدّ النهضة الإثيوبي الكبير من أهم المشاريع الاستراتيجية التي تعوّل عليها إثيوبيا لتحقيق التحول الاقتصادي وتعزيز أمنها الطاقوي. فقد عانت البلاد لفترة طويلة من نقص في إنتاج الكهرباء، وهو ما انعكس سلباً على مختلف القطاعات الاقتصادية. ومع تزايد الطلب على الطاقة نتيجة النمو السكاني والتوسع الحضري، أصبح من الضروري الاستثمار في مشاريع كبرى قادرة على تلبية هذا الطلب.

1. سدّ النهضة وتعزيز الأمن الطاقوي

1.1. تقليص العجز في إنتاج الكهرباء

ساهم سدّ النهضة الإثيوبي في تقليص الفجوة الكبيرة بين العرض والطلب على الكهرباء داخل إثيوبيا، إذ تم تصميم المشروع أساسًا لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة في بلد يعاني من نقص كهرباء حاد، وبالتالي تعزيز التنمية الاقتصادية وتحقيق أمن الطاقة الوطني. وقد أشار تحليل حديث إلى أن سدّ النهضة يُتوقع أن يساهم في مضاعفة إنتاج الكهرباء في البلاد، مما يرفع القدرة الإنتاجية ويخفف من الانقطاعات الكهربائية المتكررة، ويهيئ بيئة مواتية للنمو الصناعي وتحسين مستوى الخدمات الأساسية¹.

2.1. الاعتماد على الطاقة المتجددة

يمثل سدّ النهضة توجهًا واضحًا نحو الاعتماد على الطاقة الكهرومائية كمصدر نظيف ومستدام للطاقة. ويساعد هذا التوجه على تقليل الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية، كما يساهم في الحد من التأثيرات البيئية السلبية. إضافة إلى ذلك، فإن الطاقة المتجددة توفر استقرارًا أكبر على المدى الطويل من حيث التكاليف والإمدادات².

¹ Almesafri, A, et al , as previously mentioned , p 2.

² المرجع نفسه .

3.1. تعزيز استقرار النظام الطاقوي

يسهم سد النهضة الإثيوبي بشكل ملحوظ في تعزيز استقرار النظام الطاقوي الوطني من خلال إنتاج طاقة كهرومائية مستدامة ومنتظمة، حتى في ظل تقلبات التدفقات المائية. ويشير تحليل حديث إلى أن تصميم وتشغيل السد يمكن أن يوفر إنتاجًا موثوقًا ومستقرًا للكهرباء مما يدعم الاستقرار الشبكي في إثيوبيا ويحدّ من الاعتماد على مصادر الطاقة غير المتجددة، وهو ما يعدّ عنصرًا أساسيًا في استراتيجية الدولة لتحقيق أمن الطاقة الوطني والاستفادة من مصادر الطاقة المتجددة¹.

4.1. التوجه نحو تصدير الطاقة

تسعى إثيوبيا من خلال سد النهضة الإثيوبي إلى تجاوز مجرد تلبية احتياجاتها المحلية من الكهرباء إلى تصدير الطاقة إلى دول الجوار، ضمن استراتيجية لإدماج الاقتصاد الوطني في شبكات الطاقة الإقليمية. إذ يُتوقع أن يوفر السد كمية من الكهرباء تفوق الطلب المحلي، ما يتيح تسويق الفائض في سوق شرق إفريقيا للطاقة، حيث يمكن لإثيوبيا أن تصبح لاعبًا رئيسًا في تجارة الطاقة عبر الحدود، ويزيد من الإيرادات الوطنية ويعزز التعاون الإقليمي في مجال الطاقة².

¹ Essam Heggy et al, Grand Ethiopian Renaissance Dam Can Generate Sustainable Hydropower While Minimizing Downstream Water Deficit during Prolonged Droughts, Communications Earth & Environment, 5, Article 757, 2024, p 3.

² Ashebir Dingeto Hailu, Ethiopia hydropower development and Nile basin hydro politics, AIMS Energy, Volume 10, Issue 1, 2022, p 87.

2. سد النهضة ودوره في التنمية الاقتصادية

1.2. تحسين مستوى المعيشة

يساهم سدّ النهضة الإثيوبي في تحسين مستوى المعيشة من خلال توسيع نطاق الوصول إلى الكهرباء، مما ينعكس إيجابيًا على الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية، ويسهم في دعم المشاريع الصغيرة والنشاطات الاقتصادية المحلية، ما يعزز الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للسكان، خاصة في المناطق الريفية التي كانت تعاني من نقص طويل في الإمدادات الكهربائية¹.

2.2. دعم النشاط الصناعي

يُعدّ توفر الكهرباء من أهم عوامل نجاح القطاع الصناعي، حيث يساهم الإمداد الكهربائي المستقر والموثوق في رفع كفاءة المصانع، خفض تكاليف الإنتاج، وتحسين قدرتها التنافسية. وقد ركزت إثيوبيا في سياساتها التنموية على مشاريع الطاقة الكهرومائية الكبرى مثل سدّ النهضة لتوفير إمدادات كهربائية ثابتة تلبي ليس فقط الطلب المنزلي بل أيضًا احتياجات التوسّع الصناعي والاقتصادي، مما يساهم في تحقيق نمو صناعي مستدام وتطوير قطاعات اقتصادية استراتيجية في البلاد².

¹ Peng Li, et al , Identify the Impacts of the Grand Ethiopian Renaissance Dam on Watershed Sediment and Water Yields Dynamics, Sustainability 14(13), 2022 , p 1 – 2.

² Ashebir Dingeto Hailu , as previously mentioned, p 1 – 2 .

3.2. خلق فرص العمل

ساهم سدّ النهضة الإثيوبي في خلق فرص عمل واسعة خلال مرحلة البناء، مستفيدًا من استخدام آلاف العمال في مختلف الأعمال الهندسية والإنشائية. ومن المتوقع أن يوفر المشروع فرص عمل إضافية بعد التشغيل في قطاعات الطاقة والصناعات المرتبطة بالكهرباء، إضافة إلى دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المناطق المجاورة، مما يعزز الدخل الفردي ويقلل معدلات البطالة، ويُسهم في تحسين الرفاه الاجتماعي للسكان المحليين.¹

4.2. زيادة الإيرادات الوطنية

يمكن لإثيوبيا عبر سدّ النهضة الإثيوبي أن تحقق إيرادات وطنية مهمة من خلال تصدير فائض الكهرباء الناتج عن الطاقة الكهرومائية إلى دول الجوار، إضافة إلى تلبية الطلب المحلي على الطاقة. إذ يُتوقع أن زيادة قدرة الإنتاج الكهرومائي ستتيح لإثيوبيا تجارة الطاقة داخليًا وإقليميًا، مما يعزز الموارد المالية للدولة ويسهم في دعم المشاريع التنموية والبنية التحتية، بالإضافة إلى تعزيز موقعها في أسواق الطاقة الإقليمية.²

يتضح أن سدّ النهضة يمثل ركيزة أساسية في الاستراتيجية الإثيوبية لتحقيق الأمن الطاقوي والتنمية الاقتصادية. فالمشروع لا يقتصر على إنتاج الكهرباء، بل يساهم في دعم

¹ المرجع نفسه ، ص 2 .

² Ahmed Kamara, Environmental and Economic Impacts of the Grand Ethiopian Renaissance Dam in Africa, Water , 14(3),2022 , p 1 – 2.

مختلف القطاعات وتحسين مستوى المعيشة. كما يعزز من مكانة إثيوبيا على المستوى الإقليمي، مما يجعله مشروعًا ذا أبعاد تنموية واستراتيجية متكاملة.

VII. المطلب الثاني : التنمية الصناعية والزراعية المرتبطة بمشروع السد

يُعدّ سدّ النهضة الإثيوبي الكبير من المشاريع التي لا يقتصر تأثيرها على قطاع الطاقة فقط، بل يمتد ليشمل مختلف القطاعات الاقتصادية، وعلى رأسها القطاعان الصناعي والزراعي. فقد أدركت إثيوبيا أن تحقيق التنمية الشاملة يتطلب تكاملاً بين توفير الطاقة وتطوير الإنتاج الزراعي والصناعي.

1. دور سدّ النهضة في التنمية الصناعية

1.1. توفير الطاقة اللازمة للتصنيع

يُعتبر توفر الطاقة الكهربائية عنصراً أساسياً لنجاح أي نشاط صناعي، إذ تعتمد المصانع والقطاعات الإنتاجية على إمداد موثوق ومستمر من الكهرباء لتشغيل خطوط الإنتاج والمعدات الثقيلة. وفي حالة إثيوبيا، تُعد مشاريع الطاقة الكهرومائية، لا سيما سدّ النهضة ، أحد الركائز الرئيسية في السياسات الوطنية لزيادة الطاقة الكهربائية وتوسيع نطاق الوصول إليها، بما يتيح دعماً مباشراً للقطاع الصناعي وزيادة القدرة التنافسية للإنتاج المحلي في السوقين الإقليمي والدولي. كما تعتبر إثيوبيا الوصول إلى الطاقة والأمن الطاقوي من العوامل

الدرجة للنمو الاقتصادي، مما يجعل الاستثمار في الطاقة الكهرومائية عاملاً محفزاً لتطوير الصناعات المختلفة في البلاد¹.

2.1. جذب الاستثمارات الصناعية

يساهم توفر الطاقة بأسعار منخفضة في جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية، حيث تبحث الشركات عن بيئة مستقرة من حيث الإمدادات الطاقوية. وقد ساعد سدّ النهضة في تعزيز ثقة المستثمرين، خاصة في المناطق الصناعية التي أنشأتها الدولة، مثل المجمعات الصناعية الحديثة. كما أن توفر الطاقة يشجع على تنويع الأنشطة الصناعية بدلاً من الاعتماد على قطاع واحد².

3.1. دعم التحول نحو التصنيع

تسعى إثيوبيا إلى التحول من اقتصاد زراعي تقليدي إلى اقتصاد صناعي حديث، ويُعدّ سدّ النهضة أحد الأدوات الرئيسية لتحقيق هذا الهدف. فتوفر الطاقة يتيح تطوير الصناعات التحويلية، مثل الصناعات الغذائية والنسيجية، مما يساهم في خلق قيمة مضافة للموارد المحلية³.

¹ Ashebir Dingeto Hailu, as previously mentioned, p 89 .

² Wang, F., & Debel, M. T. Investing in the relationship between industrial output, renewable energy, and sustainable economic development in Ethiopia: Does clean energy matter? Energy Policy, 207, Article 114844, 2025 .

³ المرجع نفسه .

4.1. خلق فرص العمل في القطاع الصناعي

يساهم توسع النشاط الصناعي المرتبط بتوفر الطاقة الكهربائية في خلق فرص عمل جديدة، حيث يؤدي توفر الكهرباء المستقرة، خاصة من مشاريع كبرى مثل سدّ النهضة الإثيوبي، إلى زيادة الإنتاج الصناعي وتوسّع المصانع، مما يستدعي توظيف عمالة إضافية في مجالات الإنتاج والصيانة والخدمات المرتبطة بالصناعة. كما يعزز ذلك من تنمية المهارات المهنية وتقليل معدلات البطالة، وهو ما ينعكس إيجابيًا على النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي. كما أن تطوير الطاقة الكهرومائية يدعم التوسع الصناعي ويسهم في خلق فرص عمل في عدة قطاعات اقتصادية¹.

2. دور سدّ النهضة في التنمية الزراعية

1.2. تنظيم تدفق المياه وتحسين الري

يساهم سدّ النهضة الإثيوبي في تنظيم تدفق مياه النيل الأزرق من خلال تخزين المياه خلال فترات الفيضان وإطلاقها بشكل متوازن خلال فترات الجفاف، مما يحدّ من مخاطر الفيضانات في دول المصب، خاصة السودان. كما يساهم هذا التنظيم في تحسين إدارة

¹ Tesfay, A. H., et al, Sustainability challenges of hydropower and its implication on Ethiopia's economy. International Journal of Sustainable Engineering, 17(1), 2024 , p 6.

الموارد المائية وتوفير إمدادات مستقرة لأنظمة الري، الأمر الذي يدعم الإنتاج الزراعي ويعزز الأمن الغذائي في المنطقة¹.

2.2. دعم الزراعة الحديثة

يساهم سدّ النهضة الإثيوبي في دعم الزراعة الحديثة من خلال تنظيم تدفق مياه النيل الأزرق، مما ينعكس إيجاباً على كفاءة أنظمة الري واستقرارها، ويتيح التوسع في الزراعة المروية بدل الاعتماد على الأمطار. كما يساعد في الحد من الفيضانات وحماية الأراضي الزراعية، وهو ما يعزز الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي².

3.2. تقليل مخاطر الجفاف والفيضانات

يساهم سدّ النهضة الإثيوبي في تقليل مخاطر الجفاف والفيضانات من خلال تنظيم تدفق مياه النيل الأزرق على مدار السنة، حيث يعمل على تخزين المياه خلال فترات الأمطار الغزيرة وإطلاقها تدريجياً خلال فترات الجفاف. ويساعد هذا التنظيم في الحد من التقلبات المناخية التي تؤثر سلباً على النشاط الزراعي، كما يساهم في تقليل الأضرار الناتجة عن الفيضانات المفاجئة وحماية الأراضي الزراعية والبنية التحتية. وبالمقابل، يتيح توفر المياه

¹ Abtew, W, & Dessu, S. B, The Grand Ethiopian Renaissance Dam on the Blue Nile. Springer, 2019, p 87.

² Ahmed, Shamseddin M., et al, The Performance of Irrigation Schemes in Sudan Affected by Climate Variability and the Grand Ethiopian Renaissance Dam, Agronomy 15(1), 2025, p 4.

بشكل منتظم دعم استقرار الإنتاج الزراعي وتحسين إدارة الموارد المائية في دول حوض النيل¹.

4.2. تعزيز الأمن الغذائي

يساهم سدّ النهضة الإثيوبي في تعزيز الأمن الغذائي من خلال تحسين الإنتاج الزراعي الناتج عن استقرار الموارد المائية وتنظيم تدفق مياه النيل الأزرق. فتوفر المياه بشكل منتظم يحدّ من التقلبات الموسمية التي تؤثر على الزراعة، ويتيح التوسع في الزراعة المروية بدلاً من الاعتماد على الأمطار، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية الزراعية وتحسين جودة المحاصيل. كما أن استقرار الإمدادات المائية يساهم في تقليل مخاطر نقص الغذاء، ويدعم السياسات الزراعية طويلة المدى، وهو ما ينعكس إيجاباً على الأمن الغذائي على المستويين الوطني والإقليمي².

VIII. المطلب الثالث : سد النهضة كرمز للسيادة الوطنية وإعادة بناء الهوية الدولة

يعتبر سدّ النهضة الإثيوبي الكبير من أبرز المشاريع التي تحمل أبعاداً تتجاوز الجانب الاقتصادي، حيث أصبح رمزاً وطنياً يعكس تطلعات إثيوبيا نحو تحقيق السيادة والتنمية. وقد ارتبط المشروع منذ انطلاقه بخطاب سياسي وتنموي يسعى إلى إبراز قدرة الدولة على التحكم

¹ Wheeler, K. G., et al, as previously mentioned, p 2.

² FAO , The State of Food and Agriculture: Climate Change, Agriculture and Food Security, 2016, p 55.

في مواردها الطبيعية وتعزيز استقلالها. كما ساهم السد في إعادة تشكيل الهوية الوطنية، خاصة في ظل التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها البلاد. ومن هذا المنطلق، يمكن تحليل السد من زاويتين أساسيتين: كرمز للسيادة الوطنية، وكأداة لإعادة بناء هوية الدولة.

1. سد النهضة كرمز للسيادة الوطنية

1.1. تأكيد السيطرة على الموارد المائية

يمثل سد النهضة تجسيدًا واضحًا لسيادة إثيوبيا على مياه النيل الأزرق، حيث سعت الدولة من خلاله إلى تأكيد حقها في استغلال مواردها الطبيعية بما يخدم مصالحها التنموية. ويعكس هذا التوجه رغبة إثيوبيا في تجاوز القيود التاريخية المرتبطة بإدارة مياه النيل، خاصة تلك التي لم تكن طرفًا فيها. كما أن المشروع يعبر عن تحول في الرؤية السياسية نحو استغلال الموارد الوطنية بشكل مستقل¹.

2.1. الاستقلال في اتخاذ القرار التنموي

يُبرز سد النهضة الإثيوبي مبدأ الاستقلال في اتخاذ القرار التنموي، حيث يعكس قدرة الدولة على تنفيذ مشروع استراتيجي ضخم بالاعتماد على مواردها الذاتية، دون الخضوع للضغط أو الشروط الخارجية. فقد اعتمدت إثيوبيا بشكل كبير على التمويل الداخلي من خلال السندات الحكومية ومساهمات المواطنين، وهو ما يعكس إرادة سياسية قوية لتحقيق التنمية

¹ Cascão, Ana Elisa , Nicol, Alan, GERD: New norms of cooperation in the Nile Basin?, WATER INTERNATIONAL, VOL. 41, NO. 4, 2016 , p 553.

الوطنية وفق رؤية مستقلة. كما يعزز هذا التوجه من سيادة القرار الاقتصادي، ويمنح الدولة مرونة أكبر في تحديد أولوياتها التنموية بعيداً عن التبعية للمؤسسات المالية الدولية¹.

3.1. تعزيز المكانة الإقليمية والسياسية

ساهم سدّ النهضة الإثيوبي في تعزيز المكانة الإقليمية والسياسية لإثيوبيا، حيث تحوّل إلى أداة استراتيجية مكنتها من فرض حضورها كفاعل رئيسي في قضايا المياه والطاقة في منطقة حوض النيل. وقد منح المشروع إثيوبيا قدرة أكبر على التأثير في التوازنات الإقليمية، خاصة في ظلّ تحكمها في مصدر رئيسي للمياه، مما عزّز دورها التفاوضي في مواجهة كل من مصر والسودان. كما ساهم السد في إعادة تشكيل العلاقات الإقليمية، حيث أصبحت إثيوبيا محوراً مهماً في مشاريع التعاون الطاقوي وتبادل الكهرباء، وهو ما يدعم طموحاتها في أن تصبح قوة إقليمية صاعدة².

2. سدّ النهضة وإعادة بناء الهوية الوطنية

1.2. تعزيز الوحدة الوطنية

ساهم سدّ النهضة الإثيوبي في تعزيز الوحدة الوطنية داخل إثيوبيا، حيث تحوّل إلى مشروع رمزي يعكس طموحات الدولة في التنمية والاستقلال الاقتصادي. وقد لعب السد دوراً

¹ Gebreluel, Goitom ,Ethiopia's Grand Renaissance Dam: Ending Africa's Oldest Geopolitical Rivalry?, The Washington Quarterly 37(2), 2014 , p 28.

² Cascão, Ana Elisa ,Changing Power Relations in the Nile River Basin: Unilateralism vs. Cooperation?, Water Alternatives 2(2), 2009, p256.

مهماً في تعبئة مختلف مكونات المجتمع الإثيوبي حول هدف مشترك، من خلال حملات التمويل الشعبي وشراء السندات، مما عزز الشعور بالانتماء الوطني. كما استخدمته الحكومة كأداة لتعزيز التماسك الداخلي، خاصة في ظل التنوع العرقي والسياسي، حيث أصبح السد رمزاً للسيادة والتقدم، وساهم في خلق نوع من الإجماع الوطني حول مشروع تنموي استراتيجي¹.

2.2. ترسيخ خطاب التنمية والنهضة

ارتبط سدّ النهضة الإثيوبي بخطاب سياسي وإعلامي يؤكد التنمية والنهضة الوطنية في إثيوبيا، إذ أصبح المشروع جزءاً من اللغة الرمزية التي تعبّر عن طموحات التنمية والهوية الوطنية. وقد خلا المشروع من حدود كونه مجرد إنجاز هندسي، ليتحول إلى أداة لإعادة تشكيل الوعي الوطني وترسيخ تصور مشترك عن التقدم السياسي والاقتصادي، مما يعزز مكانة السد في الخطاب الرسمية والإعلامية كمشروع يمثل مستقبل الدولة وازدهارها².

3.2. استعادة الثقة في مؤسسات الدولة

ساهم سدّ النهضة الإثيوبي في استعادة وتعزيز ثقة المواطنين في الدولة ومؤسساتها من خلال تقديم نموذج ملموس للنجاح في تنفيذ مشروع استراتيجي ضخم. فقد ساعد التقدم في

¹ المرجع نفسه ، ص 27 .

² Assefa, A. H., Gedifew, B. T, Symbolic Values and Implications of the Grand Ethiopian Renaissance Dam Project in Ethiopian Identity Politics. Skhid. Retrieved from , SKHID Vol.1(2), 2021, p 7.

مراحل البناء والملء الأولي والتشغيل الجزئي على إظهار قدرة الحكومة على التخطيط والتنفيذ وإدارة الموارد الوطنية بكفاءة. كما لعبت الحملات الشعبية لتمويل المشروع من خلال السندات والمساهمات دورًا في إشراك المواطنين، مما عزز شعورهم بالمشاركة والمسؤولية، ورفع الثقة في قدرة الدولة على تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي¹.

يشكل سدّ النهضة الإثيوبي الكبير رمزًا مهمًا للسيادة الوطنية وأداة فعالة لإعادة بناء الهوية الإثيوبية. فقد ساهم في تعزيز استقلال القرار الوطني، ورفع مكانة الدولة إقليميًا، كما لعب دورًا في تقوية الوحدة الوطنية وترسيخ خطاب التنمية. وبالتالي، فإن هذا المشروع يعكس طموحات إثيوبيا في تحقيق نهضة شاملة تجمع بين البعد الاقتصادي والسياسي والرمزي.

IX. المبحث الثالث: المكاسب الإقليمية المحتملة لسد النهضة

تُعَدّ المكاسب الإقليمية المحتملة لسدّ النهضة من الجوانب المهمة التي تعكس أبعاد هذا المشروع خارج الإطار الوطني لإثيوبيا، حيث لا يقتصر تأثيره على الداخل فقط بل يمتد إلى دول الجوار. إذ يفتح السد آفاقًا لتعزيز التكامل الطاقوي وتبادل الكهرباء بين دول المنطقة، خاصة في القرن الإفريقي وحوض النيل الشرقي. كما يساهم في خلق فرص جديدة للتعاون المائي وتحقيق منافع مشتركة بين الدول المعنية.

¹ المرجع نفسه ، ص 8 .

X. المطلب الأول : فرص التكامل الطاقوي في القرن الإفريقي وحوض النيل الشرقي

يُعدّ التكامل الطاقوي من أهم آليات تعزيز التعاون الإقليمي في المناطق التي تعاني من تفاوت في الموارد والإمكانات، مثل القرن الإفريقي وحوض النيل الشرقي. فبينما تمتلك بعض الدول، كإثيوبيا، موارد مائية ضخمة وقدرة على إنتاج الطاقة الكهرومائية، تعاني دول أخرى من نقص حاد في الكهرباء.

1. فرص التكامل الطاقوي في القرن الإفريقي

1.1. تبادل الطاقة بين الدول ذات الفائض والعجز

تمثل فرص التكامل الطاقوي بين الدول ذات الفائض والعجز في الإنتاج الكهربائي أحد أهم محاور التعاون الإقليمي، إذ يمكن للبلدان التي تمتلك فائضًا في إنتاج الكهرباء، مثل الدول ذات القدرات الهيدروكهرومائية العالية، أن تصدر الطاقة إلى الدول التي تعاني من عجز في الإمداد. ويشير تحليل حديث إلى أن تجارة الكهرباء الإقليمية في حوض النيل يمكن أن تخفّض التكاليف الكلية لنظام الطاقة وتعزّز الأمن الطاقوي، كما تساهم في تعميق التعاون الاقتصادي بين الدول المجاورة¹.

¹ Md. Alam Hossain Mondal, Claudia Ringler , Long- term optimization of regional power sector development: Potential for cooperation in the Eastern Nile region? , Energy, Volume 201,2020 , p 1 – 2.

2.1. دعم التنمية الاقتصادية الإقليمية

يساهم التكامل الطاقوي عبر شبكات الربط الكهربائي الإقليمية في دعم التنمية الاقتصادية الإقليمية من خلال تمكين الدول من تبادل الكهرباء، تحسين كفاءة نظم الطاقة، وتقليل تكاليف التشغيل، مما يؤدي إلى توسع الخدمات الصناعية والتجارية وزيادة الاستثمار في البنية التحتية. وقد أكدت الدراسات أن حوض النيل وإفريقيا الجنوبية تشهد تطورًا متسارعًا في شبكات الربط التي تهيئ بيئة طاقية مشتركة تدعم النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي عبر الاستفادة من موارد الطاقة المتجددة المتاحة¹.

3.1. إنشاء شبكات ربط كهربائي إقليمية

يُعدّ تطوير شبكات الربط الكهربائي بين دول القرن الإفريقي خطوة أساسية نحو تعزيز التكامل الطاقوي الإقليمي، حيث تمكن هذه الشبكات الدول من تبادل الطاقة الكهربائية بين دول ذات فائض إنتاج ودول تعاني من عجز. كما تتيح هذه الشبكات فرصًا لتحسين الكفاءة الاقتصادية للنظام الكهربائي الإقليمي وتقليل الهدر في الطاقة، إلى جانب دعم الأمن الطاقوي والاستقرار في الإمداد الكهربائي. ويشير البحث إلى أن إنشاء شبكة ربط كهربائي متكاملة بين إثيوبيا، كينيا، أوغندا، والسودان يمكن أن يكون حجر الأساس لتعاون طاقوي

¹ Eltahir Elabbas, et al, African power pools and regional electricity market design: Taking stock of regional integration in energy sectors: Energy Research & Social Science, 105, 2023 , p 6 – 7 .

طويل الأمد، مع إمكانية دمج مصادر الطاقة المتجددة لتعزيز التنمية المستدامة في المنطقة¹.

2. فرص التكامل الطاقوي في حوض النيل الشرقي

1.2. استغلال الموارد المائية المشتركة

يملك حوض النيل الشرقي موارد مائية كبيرة يمكن استغلالها بشكل مشترك لإنتاج الطاقة الكهرومائية، إذ تشير الدراسات إلى أن الأنهار الرئيسية في الحوض، مثل النيل الأزرق والأبيض، تمتلك قدرات هيدروليكية عالية يمكن استثمارها لتوليد الكهرباء بشكل مستدام. إن الاستغلال المتكامل لهذه الموارد المشتركة بين الدول الواقعة على الحوض يمكن أن يسهم في توسيع توليد الكهرباء، دعم الأمن الطاقوي، وتحفيز التعاون الاقتصادي الإقليمي، إلى جانب تعزيز التنمية المستدامة وتقليل الاعتماد على مصادر طاقة غير متجددة².

¹ Md. Alam Hossain Mondal, Claudia Ringler , as previously mentioned , p 2 – 3.

² Diriba, H. & Li, F ,Energy Sector Status and Hydropower Development in the Eastern Nile Basin ,Open Access Library Journal, 8(04) , 2021 , p 1 – 2 .

2.2. إنشاء سوق إقليمية للطاقة

يمثل إنشاء سوق مشتركة للطاقة في حوض النيل الشرقي فرصة مهمة لتعزيز التكامل، حيث يتم تبادل الكهرباء وفق آليات اقتصادية واضحة. ويساهم ذلك في تحسين كفاءة استخدام الموارد وتوفير الطاقة بأسعار تنافسية¹.

3.2. تقليل النزاعات من خلال التعاون الطاقوي

يساهم التكامل الطاقوي الإقليمي في تقليل النزاعات بين دول حوض النيل من خلال تشجيع التعاون على مشاريع مشتركة للطاقة الكهرومائية وتبادل الكهرباء. إذ يمكن أن يؤدي إقامة شبكات الربط الكهربائي وتبادل الطاقة إلى خلق مصالح مشتركة اقتصادية واستراتيجية بين الدول، مما يقلل من التوترات السياسية ويعزز الثقة المتبادلة².

تمثل فرص التكامل الطاقوي في القرن الإفريقي وحوض النيل الشرقي مسارًا واعدًا لتحقيق التنمية المشتركة وتعزيز الاستقرار الإقليمي. فالتعاون في مجال الطاقة يتيح استغلال الموارد بشكل أفضل، ويقلل من التفاوت بين الدول، كما يساهم في تحويل التحديات إلى فرص. ومع ذلك، فإن تحقيق هذا التكامل يتطلب إرادة سياسية قوية وتنسيقًا مستمرًا بين الدول المعنية، من أجل بناء نظام طاقوي إقليمي متكامل ومستدام.

¹ Karekezi, S., Kithyoma, W., Promoting Regional Energy Cooperation for Sustainable Development in Eastern Africa: Energy Policy, Volume 129, 2019, p 378–380.

² Diriba, H. & Li, F, as previously mentioned, p 8.

XI. المطلب الثاني : آفاق التعاون المائي الاقليمي

أصبحت مسألة المياه من القضايا الاستراتيجية التي تفرض على الدول تبني نهج تعاوني بدلاً من الاعتماد على السياسات الفردية، خاصة في الأقاليم التي تتقاسم فيها عدة دول نفس الموارد المائية. ومع تزايد الضغوط الناتجة عن النمو السكاني والتغيرات المناخية، بات التعاون المائي الإقليمي ضرورة لضمان الاستدامة وتحقيق التنمية.

1. تبني مبدأ تقاسم المنافع

يُعدّ تقاسم المنافع من أبرز الاتجاهات الحديثة في إدارة الموارد المائية المشتركة، حيث يتم التركيز على توزيع الفوائد الناتجة عن استخدام المياه، مثل الطاقة والزراعة، بدلاً من التركيز على تقاسم الكميات فقط. ويساهم هذا النهج في تحقيق مكاسب متبادلة لجميع الدول، ويعزز فرص التعاون بدلاً من الصراع، خاصة في الأحواض المائية المشتركة¹.

2. إنشاء أطر قانونية وتنظيمية مشتركة

يمثل تطوير أطر قانونية وتنظيمية مشتركة بين دول حوض النيل خطوة أساسية لتعزيز التعاون في إدارة الموارد المائية العابرة للحدود. مثل هذه الأطر توفر إطاراً واضحاً لمبادئ مثل الاستخدام العادل والمعقول، الالتزام بعدم التسبب في ضرر، والإخطار المسبق والتشاور عند تنفيذ مشاريع تؤثر على الموارد المائية المشتركة، مما يقلل من النزاعات ويعزز التنمية

¹ Sadoff, C. W., & Grey, D, Cooperative Water Management: The Role of Benefit-Sharing in Transboundary River Basins: Water Policy, Volume 7, Issue 5, 2005 , p 412 – 414 .

المشتركة. وقد صاغت الأمم المتحدة هذا الإطار في اتفاقية قانون الاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية¹.

3. تعزيز دور المؤسسات الإقليمية

تلعب المؤسسات الإقليمية دورًا مهمًا في دعم التعاون بين الدول، من خلال توفير منصات للحوار وتبادل المعلومات، إضافة إلى تنسيق السياسات وتنفيذ المشاريع المشتركة. كما تساهم هذه المؤسسات في بناء الثقة وتعزيز العمل الجماعي².

4. تنفيذ مشاريع مائية مشتركة

تُعَدّ المشاريع المشتركة، مثل السدود وشبكات الري، من أهم وسائل تعزيز التعاون المائي، حيث تسمح بتقاسم التكاليف والاستفادة الجماعية من الموارد. كما تساهم هذه المشاريع في تحسين إدارة المياه وزيادة الإنتاج الزراعي وتوليد الطاقة³.

¹ Convention on the Law of the Non- Navigational Uses of International Watercourses, adopted by the UN General Assembly on 21 May 1997 (entered into force 17 Aug 2014), p 5 – 6.

² Almesafri, A., as previously mentioned, p 1 – 2.

³ Teshome, W. B. Transboundary Water Cooperation in Africa: The Case of the Nile Basin Initiative (NBI). Alternatives: Turkish Journal of International Relations, 7(4),2008, p 36.

5. مواجهة التحديات المناخية بشكل جماعي

يُعدّ التعاون الإقليمي ضروريًا لمواجهة التحديات المرتبطة بالتغير المناخي، مثل الجفاف والفيضانات، حيث يمكن للدول تنسيق جهودها لتطوير استراتيجيات مشتركة لإدارة هذه المخاطر. كما يساهم ذلك في تعزيز القدرة على التكيف مع التغيرات البيئية¹.

تمثل آفاق التعاون المائي الإقليمي ركيزة أساسية لتحقيق الأمن المائي والتنمية المستدامة في المناطق التي تتقاسم الموارد المائية. فمن خلال تبني مبدأ تقاسم المنافع، وتطوير الأطر القانونية، وتعزيز المؤسسات الإقليمية، وتنفيذ المشاريع المشتركة، إضافة إلى مواجهة التحديات المناخية بشكل جماعي، يمكن للدول تحويل المياه من مصدر صراع إلى أداة للتعاون والتكامل. وبالتالي، فإن نجاح هذا التعاون يعتمد بشكل كبير على الإرادة السياسية والتنسيق المستمر بين الدول المعنية.

XII. المطلب الثالث : سد النهضة في خطاب التنمية المشتركة

يعتبر سدّ النهضة الإثيوبي الكبير من المشاريع التي أُحييت بخطاب سياسي وتنموي يركّز على فكرة "التنمية المشتركة" بين دول حوض النيل، خاصة في ظل التحديات المرتبطة بندرة الموارد والتفاوت في القدرات الاقتصادية. وقد سعت إثيوبيا إلى تقديم السد

¹ Arfanuzzaman, M. Transboundary water cooperation and joint river basin management are pivotal for climate-resilient development in South Asia. World Development Perspectives, 38,2025, 100681.

ليس فقط كمشروع وطني، بل كأداة لتحقيق منافع إقليمية متبادلة، تقوم على التعاون بدل الصراع.

1. الترويج لمفهوم تقاسم المنافع

يُقَدَّم سدّ النهضة في الخطاب الإثيوبي كوسيلة لتحقيق تقاسم المنافع بين دول حوض النيل، حيث لا يقتصر أثره على إثيوبيا، بل يمتد ليشمل دول الجوار من خلال توفير الطاقة وتنظيم تدفق المياه. ويُعدّ هذا المفهوم بديلاً عن النزاعات التقليدية حول حصص المياه، إذ يركز على تحقيق مكاسب جماعية¹.

2. تعزيز التعاون الإقليمي في مجال الطاقة

يرتبط خطاب التنمية المشتركة بفكرة أن سدّ النهضة يمكن أن يكون مصدراً للطاقة الكهربائية لدول المنطقة، خاصة تلك التي تعاني من نقص في الكهرباء. ومن خلال تصدير الطاقة، يمكن تحقيق تكامل طاقي يساهم في دعم التنمية الاقتصادية في المنطقة².

¹ Rawia Tawfik ,The Grand Ethiopian Renaissance Dam: a benefit- sharing project in the Eastern Nile?, Water International, Vol. 41, N 04 , 2016, p 574.

² Cascão, Ana Elisa , Nicol, Alan, GERD: New norms of cooperation in the Nile Basin?, WATER INTERNATIONAL, , p 565 – 566.

3. دعم الاستقرار الإقليمي

يُطرح السد في الخطاب الرسمي كأداة لتعزيز الاستقرار في المنطقة، من خلال خلق مصالح مشتركة بين الدول. فالتعاون في إدارة الموارد المائية والطاقة يمكن أن يقلل من فرص النزاع ويعزز العلاقات الإيجابية بين الدول¹.

4. تحقيق تنمية اقتصادية متكاملة

يركّز خطاب التنمية المشتركة على أن سدّ النهضة يمكن أن يساهم في تحقيق تنمية اقتصادية تشمل عدة قطاعات، مثل الزراعة والصناعة، ليس فقط في إثيوبيا بل في دول الجوار أيضًا. فتتظّم المياه وتوفير الطاقة يتيحان فرصًا أكبر للاستثمار والتنمية².

5. إعادة صياغة العلاقات المائية الإقليمية

يسعى خطاب التنمية المشتركة إلى إعادة تعريف العلاقات بين دول حوض النيل، من خلال الانتقال من منطق الصراع إلى منطق التعاون. ويُعدّ سدّ النهضة أداة رئيسية في هذا التحول، حيث يُستخدم كنموذج لمشاريع يمكن أن تحقق منافع مشتركة³.

¹ Jewaro, A. K. From Conflict to Cooperation? Lessons from the GERD for Transboundary Water Diplomacy. International Journal of Water Management and Diplomacy, 1 (9) , 2025 , p 3.

² Negash Kahsay, G., et al, The economic significance of the Grand Ethiopian Renaissance Dam (GERD) to the Eastern Nile economies: A CGE modeling approach , Ethiopian Economics Association, 2020 , p 3 – 5.

³ Cascão, A. E., Nicol, A. GERD: New Norms of Cooperation in the Nile Basin? Water International, p 559 -560.

يمثل سدّ النهضة في إطار خطاب التنمية المشتركة محاولة لإعادة توجيه العلاقات الإقليمية نحو التعاون والتكامل. فمن خلال التركيز على تقاسم المنافع، وتعزيز التعاون الطاقوي، ودعم الاستقرار، يسعى هذا الخطاب إلى تقديم السد كمشروع يخدم مصالح جميع الأطراف. ومع ذلك، فإن نجاح هذا التوجه يبقى مرهوناً بمدى التزام الدول المعنية بتبني هذا النهج وتحويله من خطاب نظري إلى واقع عملي قائم على التعاون والثقة المتبادلة.

خلاصة الفصل:

إن مسار سد النهضة يظهر أنه لا يقتصر على كونه مجرد مشروع مائي، بل يمثل تجسيدا واقعيا لرؤية اثيوبية استراتيجية تقوم على توظيف الموارد المائية الوطنية ، فهو نتاج مسار تاريخي حيث ارتبطت نشأته بسياق وطني يسعى إلى استغلال الموارد الذاتية وتعزيز الاستقلال الاقتصادي. وقد مكّنت الخصائص التقنية والقدرة الإنتاجية الكبيرة للسدا الأمر الذي جعله ركيزة أساسية لتحقيق الأمن الطاقوي ودعم النمو الاقتصادي، رغم ما واجهه من تحديات داخلية وخارجية خلال مراحل إنجازه. كما ساهم المشروع في دفع عجلة التنمية الصناعية والزراعية، إلى جانب ترسيخ رمزيته كأداة للسيادة الوطنية وإعادة بناء هوية الدولة. وعلى المستوى الإقليمي، يفتح السد آفاقا واعدة للتكامل الطاقوي وتعزيز فرص التعاون المائي بين دول القرن الإفريقي وحوض النيل الشرقي، خاصة في إطار خطاب يقوم على التنمية المشتركة وتحقيق المصالح المتبادلة.

الفصل الثاني

سد النهضة و تحول التوازنات
الجيوسياسية في حوض النيل

شهد حوض النيل عبر فترات طويلة توازنا جيوساسيا ارتبط أساسا بسيطرة دول المصب، خاصة مصر، على إدارة الموارد المائية للنهر اعتمادا على اتفاقيات تاريخية كرست نفوذها السياسي والمائي في المنطقة. غير أن التحولات التي عرفتها القارة الإفريقية خلال العقود الأخيرة، إلى جانب تصاعد طموحات دول المنبع في تحقيق التنمية واستغلال مواردها الطبيعية، أدت إلى بروز معطيات جديدة غيّرت طبيعة العلاقات داخل الحوض. وفي هذا السياق ظهر مشروع سد النهضة الإثيوبي باعتباره من أبرز المشاريع التي أثارت جدلا سياسيا واستراتيجيا واسعا، لما يحمله من أبعاد اقتصادية وتنموية وسيادية، إضافة إلى تأثيره المباشر على موازين القوة والتعاون بين دول النيل. وقد ساهم هذا المشروع في إعادة تشكيل التوازنات الجيوسياسية داخل الحوض، حيث انتقل جزء من مركز التأثير نحو دول المنبع، الأمر الذي فتح المجال أمام مرحلة جديدة تتداخل فيها المصالح السياسية والاقتصادية والأمنية في إدارة مياه النيل.

١. المبحث الأول: التحول من النظام القانوني إلى منطق القوة المائية

عرفت قضية مياه النيل لسنوات طويلة اعتمادا كبيرا على الاتفاقيات القانونية التي نظمت حصص الدول وطرق استغلال المياه، غير أن التطورات السياسية والاقتصادية التي شهدتها المنطقة أدت إلى تراجع فعالية هذا الإطار التقليدي، ومع بروز مشاريع مائية ضخمة، خاصة سد النهضة، بدأت بعض الدول تعتمد على قدراتها التنموية والسيادية لفرض واقع جديد داخل الحوض، وهكذا انتقل ملف النيل تدريجيا من منطق الاتفاقيات التاريخية إلى منطق القوة المائية والتأثير الجيوسياسي.

٢. المطلب الأول: القواعد القانونية المنظمة لمياه نهر النيل

يصنف نهر النيل ضمن أكثر الأنهار الدولية التي شهدت تراكما قانونيا معقدا عبر الزمن، إذ لم يكن تنظيمه نتيجة نص قانوني واحد أو مرحلة تاريخية واحدة، بل هو حصيلة مسار طويل من الاتفاقيات الثنائية والإقليمية ثم المبادئ الحديثة في القانون الدولي للمجاري المائية، وقد ارتبط هذا المسار بتغير موازين القوى في إفريقيا، من الحقبة الاستعمارية إلى مرحلة الاستقلال ثم إلى مرحلة التنافس التنموي بين دول الحوض، وهو ما جعل القواعد المنظمة له تعكس تداخلا واضحا بين التاريخ والسياسة والقانون.

أولا: القواعد الاستعمارية كأساس تاريخي لتنظيم مياه النيل

شهدت المرحلة الاستعمارية بداية تشكل قواعد قانونية غير متوازنة لتنظيم مياه النيل، حيث سعت بريطانيا إلى فرض نظام قانوني يخدم مصالحها الاستراتيجية في مصر والسودان باعتبارهما محورين اقتصاديين مهمين داخل الامبراطورية، وقد تجسد ذلك في اتفاقية 1902 مع إثيوبيا التي فرضت قيودا على المشروعات المائية في النيل الأزرق وروافده، بحيث لا يجوز تنفيذ أي أعمال قد تؤثر على تدفق المياه نحو دول المصب دون موافقة مسبقة، وقد اكتسبت هذه الاتفاقية لاحقا قيمة قانونية في الخطاب المصري باعتبارها

التزاما دوليا تاريخيا، في حين طعنت إثيوبيا في مشروعيتها بعد الاستقلال معتبرة انها نتاج ظرف استعماري انتهى بزواله¹.

ثانيا: اتفاقية 1929 وترسيخ الامتياز المائي لدول المصب

في سياق تطور السيطرة الاستعمارية تم توقيع اتفاقية 1929 بين مصر وبريطانيا ممثلة للمستعمرات الواقعة على منابع النيل، وقد جاءت هذه الاتفاقية لتكرس وضع قانونيا مائيا متميزا لمصر، حيث اعترفت بحقوقها التاريخية في مياه النهر ومنحتها سلطة الاعتراض على اي مشروع قد يخل بتدفق المياه، ويعكس هذا التنظيم القانوني طبيعة التوازنات الاستعمارية التي كانت تمنح الاولوية لدول المصب لضمان استقرار الزراعة والاقتصاد المصري، غير ان دول المنبع اعتبرت لاحقا ان هذا الاطار القانوني لم يعد ملزما بعد حصولها على الاستقلال السياسي².

ثالثا: اتفاقية 1959 واعادة بناء النظام الثنائي بين مصر والسودان

مع نهاية الحقبة الاستعمارية وبداية الاستقلال السياسي في السودان، شهد نظام النيل تحولا نحو الثنائية القانونية من خلال اتفاقية 1959 بين مصر والسودان، والتي اعادت تنظيم توزيع مياه النهر بين الدولتين بصورة تفصيلية، حيث حددت حصصا سنوية ثابتة لكل طرف، كما ارسى قواعد التعاون في ادارة الموارد المائية وتنفيذ المشروعات الكبرى، وقد مثلت هذه الاتفاقية انتقالا من نظام دولي مفروض الى نظام تفاوضي ثنائي، لكنها في المقابل استبعدت دول المنبع من المشاركة في صياغة قواعد توزيع المياه، وهو ما اثار لاحقا جدلا قانونيا واسعا حول عدالتها³.

¹الصادق جراية ، المنظورات القانونية والسياسية للصراع الدولي حول مياه نهر النيل :دراسة في أزمة سد النهضة بين إثيوبيا ومصر ، مجلة العلوم القانونية و السياسية ، المجلد 13 ، العدد 2 ، 2022 ، ص 70 – 71 .

²محمد مصطفى ، الإتفاقيات الدولية المنظمة لتوزيع مياه النيل ، رسالة ماجستير ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النيلين، 2017 ، ص 38 – 40 .

³الصادق جراية ، مرجع نفسه ، ص 71 .

رابعاً: مبدأ الانتفاع المنصف والمعقول كتحول في فلسفة توزيع المياه

مع تطور القانون الدولي للمجاري المائية ظهر مبدأ الانتفاع المنصف والمعقول باعتباره تحولاً جوهرياً في فلسفة توزيع الموارد المائية المشتركة، اذ يقوم على فكرة الموازنة بين حقوق الدول المشاطئة في الاستفادة من النهر دون احتكار او استبعاد، وقد مثل هذا المبدأ استجابة قانونية للانتقادات الموجهة للاتفاقيات التاريخية التي كرست تفاوتاً في الحقوق بين دول الحوض، كما استندت اليه دول المنبع في المطالبة بإعادة النظر في نظام الحصص بما يتناسب مع متطلبات التنمية الوطنية¹.

خامساً: مبدأ عدم التسبب في ضرر ذي شأن كقيد على السيادة المائية

يعد مبدأ عدم التسبب في ضرر ذي شأن من اهم القيود التي فرضها القانون الدولي على ممارسة الدول لسيادتها على الموارد المائية المشتركة، حيث يمنع الدول من اتخاذ اجراءات قد تؤدي الى اضرار جسيمة بدول اخرى تشترك معها في نفس النهر، وقد اكتسب هذا المبدأ اهمية خاصة في حالة نهر النيل نظراً لاعتماد دول المصب شبه الكامل على مياهه، مما جعله اساساً قانونياً تستخدمه هذه الدول في مواجهة المشروعات المائية الكبرى في دول المنبع، في مقابل تأكيد الاخيرة على ضرورة عدم استخدام هذا المبدأ كوسيلة لتعطيل مشاريع التنمية².

سادساً: مبدأ الاخطار المسبق ودوره في ادارة النزاعات المائية

يبرز مبدأ الاخطار المسبق كآلية قانونية تهدف الى تنظيم العلاقات بين الدول المشاطئة للأنهار الدولية من خلال فرض التزام بالتشاور وتبادل المعلومات قبل تنفيذ المشروعات ذات التأثير العابر للحدود، ويعكس هذا المبدأ تطوراً في الفكر القانوني الدولي نحو الوقاية من

¹ زينب بن حامو ، محمد الأمين بن عودة ، اقتسام مياه حوض النيل ما بين نصوص الاتفاقيات الدولية وسياسات القوى الإقليمية و الدولية ، مجلة مدارات سياسية ، المجلد 8 ، العدد 1 ، 2024 ، ص 153 – 154.

² السر العجمي ، محمود زكريا ، العلاقة بين مبدأ الانتفاع المنصف والمعقول ومبدأ عدم الإضرار في الأنهار الدولية مع التطبيق علي مياه نهر النيل ، المجلد 48 ، العدد 1 ، ج 1 ، 2026 ، ص 94 .

النزاعات بدل معالجتها بعد وقوعها، وقد اكتسب أهمية عملية كبيرة في حوض النيل مع تزايد مشاريع السدود، حيث أصبح عنصر التشاور المسبق جزءا محوريا في المفاوضات بين دول الحوض¹.

سابعا: مبادرة حوض النيل كمرحلة انتقالية نحو التعاون الاقليمي

مثلت مبادرة حوض النيل التي انطلقت سنة 1999 محاولة لاعادة صياغة العلاقات المائية بين دول الحوض على اساس التعاون والتنمية المشتركة، حيث هدفت الى تجاوز منطق الصراع التاريخي حول المياه وبناء اطار مؤسسي للحوار بين الدول المشاطئة، وقد عكست المبادرة تحولا تدريجيا نحو التفكير الجماعي في ادارة الموارد المائية، غير ان استمرار الخلافات حول الحقوق التاريخية حال دون تحقيق توافق شامل بين جميع الدول².

ثامنا: اتفاقية عنتيبي ومحاولة اعادة تشكيل النظام القانوني للنيل

جاءت اتفاقية عنتيبي سنة 2010 في سياق سعي دول المنبع الى اعادة بناء النظام القانوني لنهر النيل على اسس جديدة تقوم على المساواة في الحقوق، حيث اكدت على مبدأ الانتفاع المنصف وضرورة انشاء مفوضية مشتركة لادارة النهر، وقد مثلت هذه الاتفاقية تحولا في ميزان الخطاب القانوني داخل الحوض، الا انها واجهت رفضا من مصر والسودان اللتين اعتبرتاها تهديدا للاتفاقيات التاريخية التي تنظم حصص المياه، مما ادى الى تعميق الانقسام القانوني والسياسي بين دول الحوض³.

¹ احمد قاسم شياع ، علي محمود شكر ، المبادئ الأساسية الحاكمة لبناء السدود على الأنهار الدولية وفقا لإتفاقية الأمم المتحدة لعام 1997 ، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية ، المجلد 6 ، العدد 2 ، 2025 ، ص 476 .

² زينب بن حامو ، محمد الأمين بن عودة ، مرجع نفسه ، ص 157 .

³ الصادق جرایة ، مرجع نفسه ، ص 71 – 72 .

تاسعا: القواعد القانونية لسد النهضة كاختبار للنظام القانوني للنيل

شكل سد النهضة الاثيوبي نقطة اختبار حقيقية للقواعد القانونية المنظمة لمياه النيل، حيث استندت اثيوبيا الى مبدأ السيادة على الموارد الطبيعية وربطت المشروع بخطاب وطني يركز على التنمية والاستقلال الاقتصادي، وفي هذا السياق جاء تصريح رئيس الوزراء الاثيوبي ابي احمد "A drop of blood, a drop of sweat, a drop of tears, and a drop of water" ليعكس البعد الرمزي للمشروع باعتباره تعبيراً عن تضحيات وطنية، في المقابل تتمسك مصر والسودان بضرورة وجود اتفاق قانوني ملزم ينظم عمليات الملء والتشغيل بما يضمن عدم الاضرار بمصالح دول المصب¹.

يتبين من خلال تحليل القواعد القانونية المنظمة لمياه نهر النيل ان هذا النظام لم يكن ثابت البنية، بل تطور عبر مراحل تاريخية متتابعة عكست انتقالاً من منطق السيطرة الاستعمارية الى منطق الدولة الوطنية ثم الى منطق التفاوض الاقليمي، غير ان هذا التطور لم يلغ التباينات العميقة بين دول الحوض، بل اعاد انتاجها في شكل خلافات قانونية حول تفسير المبادئ الحديثة مثل الانتفاع المنصف وعدم الاضرار، مما يجعل النظام القانوني للنيل نظاماً مفتوحاً على احتمالات متعددة بين التعاون والصراع.

III. المطلب الثاني: صعود السيطرة المائية وتراجع المرجعية القانونية

شهد حوض نهر النيل خلال العقود الأخيرة تحولاً تدريجياً وعميقاً في طبيعة إدارة موارده المائية، حيث لم يعد النظام القانوني الدولي للمجاري المائية هو الإطار الوحيد أو الحاسم في تنظيم العلاقات بين دول الحوض، بل بدأت تتقدم اعتبارات القوة الفعلية المرتبطة بالتحكم في منابع المياه واستغلالها وتوجيه استخدامها، وقد ارتبط هذا التحول بتغيرات بنيوية في

¹ Prime Minister Abiy Ahmed Declares the Grand Ethiopian Renaissance Dam (GERD) a Symbol of Sacrifice and Renewal, FDRE Government communication service , August 25, 2025

موازن القوى الإقليمية، خاصة مع صعود دول المنبع اقتصاديا وتنمويا، وتزايد اعتمادها على مشاريع السدود الكبرى كأداة للسيادة والتنمية، وهو ما أضعف تدريجيا مركزية القواعد القانونية التقليدية لصالح منطق القوة المائية والقدرة على فرض الواقع الميداني.

أولاً: التحول من التوازن القانوني إلى إعادة تشكيل القوة المائية داخل الحوض

عرف حوض النيل انتقالاً تاريخياً من مرحلة كان فيها التوازن القانوني الناتج عن الاتفاقيات التاريخية هو المحدد الأساسي للعلاقات المائية، إلى مرحلة جديدة أصبحت فيها القدرة الفعلية على التحكم في الموارد المائية عنصراً مركزياً في إعادة توزيع النفوذ، فقد بدأت دول المنبع في تطوير مشاريع مائية كبرى تهدف إلى توليد الطاقة وتحقيق التنمية الاقتصادية، وهو ما منحها قدرة أكبر على التأثير في تدفق المياه قبل وصولها إلى دول المصب، وبالتالي تغيرت معايير القوة من نصوص قانونية ثابتة إلى معطيات واقعية مرتبطة بالبنية التحتية المائية، الأمر الذي أعاد تشكيل موازين التأثير داخل الحوض بصورة تدريجية ولكن عميقة¹.

ثانياً: تراجع الوظيفة العملية للاتفاقيات التاريخية أمام التحولات السياسية

مع التحولات السياسية الكبرى التي عرفت القارة الإفريقية بعد الاستقلال، بدأت الاتفاقيات التاريخية المنظمة لمياه النيل تفقد جزءاً من فعاليتها العملية، رغم استمرار وجودها من الناحية الشكلية، حيث أعادت دول المنبع النظر في مدى إلزاميتها معتبرة أنها ارتبطت بظروف استعمارية لم تعد قائمة، وقد انعكس ذلك في إعادة تفسير اتفاقيات 1902 و 1929 و 1959 وفق مقاربات جديدة تركز على مبدأ السيادة الكاملة على الموارد الطبيعية، وهو ما

¹ زينب بن حامو ، محمد الأمين بن عودة ، مرجع نفسه ، ص 158 – 159 .

أدى إلى تقليص دور هذه الاتفاقيات في تنظيم الواقع المائي الفعلي، مقابل استمرار اعتماد دول المصب عليها كمرجعية قانونية أساسية في خطابها الدولي².

ثالثاً: محدودية الإلزام القانوني لمبادئ القانون الدولي في إدارة النزاع المائي

رغم التطور الكبير في قواعد القانون الدولي للمجاري المائية، وعلى رأسها مبدأ الانتفاع المنصف والمعقول ومبدأ عدم التسبب في ضرر ذي شأن، إلا أن تطبيق هذه المبادئ داخل حوض النيل ظل محدوداً من الناحية العملية، بسبب غياب آليات تنفيذ ملزمة قادرة على فرض تفسير موحد لهذه القواعد بين الدول، وقد أدى ذلك إلى استمرار الخلاف حول مضمون هذه المبادئ وحدود تطبيقها، حيث تتمسك كل دولة بتفسير يخدم مصالحها الوطنية، مما جعل القانون الدولي أقرب إلى إطار مرجعي تفاوضي منه إلى نظام إلزامي حاسم في إدارة النزاعات المائية¹.

رابعاً: التفاوض السياسي كآلية بديلة لإدارة الخلافات المائية

أدى تعقد الخلافات داخل حوض النيل إلى بروز التفاوض السياسي كأداة رئيسية لإدارة النزاعات المائية، حيث أصبحت المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف والوساطات الإقليمية والدولية الوسيلة الأكثر استخداماً لتقريب وجهات النظر بين الدول، في ظل صعوبة الوصول إلى تسوية قانونية نهائية ملزمة، وقد عكس هذا الاتجاه انتقالاً تدريجياً من منطق الحسم القانوني إلى منطق إدارة التوازنات السياسية، حيث يتم التعامل مع النزاع بوصفه عملية مستمرة من التفاوض وليس ملفاً قابلاً للحل النهائي السريع، وهو ما يعزز من حضور منطق القوة داخل معادلة القانون².

² مرجع نفسه ، ص 160 .

¹ سامح محمود عطا و آخرون ، التكامل الإقليمي بين دول حوض النيل الأسس القانونية والتحديات ، مجلة الدراسات الإفريقية ، المجلد 47 ، العدد 3 ، ج 1 ، 2025 ، ص 254 .

² مرجع نفسه ، ص 257 .

يتضح من خلال تحليل مسار صعود السيطرة المائية وتراجع المرجعية القانونية داخل حوض النيل أن النظام الحاكم للعلاقات المائية لم يعد قائما على القواعد القانونية وحدها، بل أصبح نتاج تفاعل معقد بين القانون والقوة والتنمية والسيادة، حيث تراجعت الفاعلية العملية للاتفاقيات التاريخية والمبادئ القانونية أمام صعود المشاريع المائية الكبرى والخطابات التنموية الحديثة، مما أدى إلى إعادة تشكيل موازين النفوذ داخل الحوض، وترك مستقبل إدارة مياه النيل مفتوحا على معادلة غير مستقرة تجمع بين التعاون القانوني والتنافس السياسي.

IV. المطلب الثالث: القوة المائية كأداة لإثيوبيا وتشكيل قواعد التفاوض

عرفت قضية نهر النيل خلال العقدين الأخيرين تحولا لافتا في طبيعة الفاعلين داخل حوضه، حيث برزت إثيوبيا كقوة مائية صاعدة أعادت طرح قواعد التفاوض التقليدية بين دول الحوض، ولم يعد النقاش محصورا في الإطار القانوني الكلاسيكي الذي تهيمن عليه اتفاقيات تاريخية، بل أصبح مرتبطا بقدرة الدول على خلق وقائع مائية جديدة من خلال المشاريع الكبرى، وفي مقدمتها مشروع سد النهضة، وهو ما جعل القوة المائية أداة تفاوضية مركزية تعيد صياغة موازين التأثير بين دول المنبع ودول المصب.

أولاً: سد النهضة كأداة لإعادة تعريف موازين القوة داخل الحوض

يمثل سد النهضة الإثيوبي نقطة تحول استراتيجية في إدارة موارد نهر النيل، إذ لم يعد مشروعا تقنيا فقط بل أصبح أداة سياسية لإعادة تشكيل ميزان القوة داخل الحوض، فقد استخدمته إثيوبيا كوسيلة لتعزيز مكانتها الإقليمية من خلال التحكم في جزء مهم من تدفق النيل الأزرق، وهو ما منحها قدرة تفاوضية جديدة لم تكن متاحة لها في المراحل السابقة،

حيث أصبحت تمتلك ورقة مائية مؤثرة في أي مسار تفاوضي يتعلق بتوزيع المياه أو تنظيم استخدامها بين دول الحوض¹.

ثانيا: الخطاب السياسي الإثيوبي وإعادة بناء الشرعية المائية

اعتمدت إثيوبيا في تبرير مشروع سد النهضة على خطاب سياسي يقوم على فكرة التنمية والسيادة الوطنية على الموارد الطبيعية، حيث ربطت بين المشروع وبين مفهوم النهضة الاقتصادية والتحرر من قيود التاريخ المائي القديم، وقد جاء في خطاب رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد:

"A drop of blood, a drop of sweat, a drop of tears, and a drop of water"

ويعكس هذا التصور إعادة بناء مفهوم الشرعية المائية على أساس تضحيات وطنية ورؤية تنموية، حيث لم يعد الامتثال للاتفاقيات التاريخية هو المرجعية الأساسية، بل أصبح الإنجاز التنموي والسيطرة على الموارد جزءا من تعريف الشرعية السياسية في استخدام المياه².

ثالثا: إعادة صياغة قواعد التفاوض داخل حوض النيل

أدى دخول القوة المائية كعنصر فاعل في معادلة النيل إلى إعادة تشكيل قواعد التفاوض بين الدول، حيث لم يعد التفاوض قائما فقط على أساس النصوص القانونية، بل أصبح مرتبطا بالقدرة على فرض الواقع المائي من خلال البنية التحتية والسدود، وقد ساهم ذلك في انتقال المفاوضات من منطق الالتزام القانوني المسبق إلى منطق التفاوض حول الأمر

¹ غنية بوخرص ، أزمة سد النهضة وتداعياتها على مصر و السودان ، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية ، المجلد 12 ، العدد 3 ، 2023 ، ص 271 – 272 .

² Prime Minister Abiy Ahmed Declares the Grand Ethiopian Renaissance Dam (GERD) a Symbol of Sacrifice and Renewal, FDRE Government communication service , August 25, 2025.

الواقع، مما جعل كل طرف يسعى إلى تحسين موقعه التفاوضي عبر تعزيز قدراته المائية على الأرض قبل الدخول في أي اتفاق نهائي¹.

رابعاً: تراجع مركزية الاتفاقيات التاريخية أمام منطق التفاوض الجديد

في ظل صعود القوة المائية الإثيوبية، تراجعت تدريجياً مركزية الاتفاقيات التاريخية في إدارة النزاع المائي، حيث أصبحت هذه الاتفاقيات أقل قدرة على ضبط السلوك الفعلي للدول، مقابل صعود نمط جديد من التفاوض يقوم على إعادة تفسير القواعد القانونية بما يتلاءم مع الواقع المائي الجديد، وقد أدى ذلك إلى انتقال النقاش من سؤال الالتزام بالاتفاقيات إلى سؤال توزيع القوة المائية الفعلية داخل الحوض، وهو ما يعكس تغيراً جوهرياً في بنية النظام القانوني للنيل².

خامساً: القوة المائية كأداة ضغط تفاوضي داخل الصراع الإقليمي

أصبحت القوة المائية في حالة إثيوبيا أداة ضغط تفاوضي فعالة داخل الإقليم، حيث تستخدم القدرة على التحكم في تدفق النهر كورقة استراتيجية في المفاوضات مع دول المصب، وهو ما جعل التفاوض حول سد النهضة يتجاوز البعد الفني ليأخذ طابعاً سياسياً واستراتيجياً معقداً، إذ ترتبط كل مرحلة من مراحل الملء والتشغيل بتوازنات تفاوضية دقيقة تعكس حجم القوة المائية المكتسبة، الأمر الذي جعل المياه تتحول من مورد طبيعي إلى عنصر قوة في العلاقات الدولية داخل حوض النيل³.

إن إدارة مياه نهر النيل لم تعد محكومة فقط بالقواعد القانونية التقليدية، بل أصبحت مرتبطة بشكل متزايد بقدرة الدول على إنتاج القوة المائية عبر المشاريع الكبرى، حيث شكل سد النهضة نقطة تحول في إعادة صياغة قواعد التفاوض داخل الحوض، مما أدى إلى

¹الصادق جرایة ، مرجع نفسه ، ص 72 – 73 .

²غنية بوخرص ، مرجع نفسه ، ص 272 – 273 .

³الصادق جرایة ، مرجع نفسه ، ص 75 .

انتقال مركز الثقل من المرجعية القانونية إلى منطق القوة والواقع المائي، وهو ما يجعل مستقبل التوازنات داخل النيل مرهونا بتطورات القوة أكثر من النصوص القانونية الثابتة.

٧. المبحث الثاني: التداعيات الجيوسياسية لسد النهضة على حوض النيل

أحدث سد النهضة تحولاً واضحاً في طبيعة العلاقات السياسية داخل حوض النيل، حيث أصبح ملف المياه يرتبط بشكل مباشر بالتوازنات الإقليمية ومصالح الدول الاستراتيجية، وقد أدى هذا المشروع إلى تصاعد التنافس الدبلوماسي بين دول المنبع والمصب، خاصة مع اختلاف الرؤى حول كيفية إدارة الموارد المائية المشتركة، كما ساهم في إعادة رسم موازين القوة داخل المنطقة وفتح مرحلة جديدة من التفاعلات الجيوسياسية.

٧.١. المطلب الأول: موازين القوى الإقليمية داخل حوض النيل وإعادة توزيعها

أحدث سد النهضة الإثيوبي تغييرات واسعة في البنية الجيوسياسية لحوض النيل، إذ لم يقتصر تأثيره على الجوانب الفنية المتعلقة بالمياه والطاقة، بل امتد ليشمل طبيعة العلاقات الإقليمية بين دول الحوض، وقد أدى المشروع إلى إعادة ترتيب مواقع النفوذ والتأثير داخل شرق إفريقيا، كما ساهم في بروز فاعلين جدد داخل معادلة النيل، وهو ما جعل الحوض يشهد مرحلة انتقالية انتقلت فيها العلاقات من نمط الهيمنة التقليدية إلى نمط أكثر تعقيداً يقوم على توازنات متحركة ومصالح متشابكة.

أولاً: انتقال مركز الثقل السياسي نحو دول المنبع

لفترة طويلة ارتبطت إدارة نهر النيل بثقل سياسي ودبلوماسي تركز أساساً لدى دولتي المصب، خاصة مصر التي اعتمدت على إرث الاتفاقيات التاريخية في إدارة الملف المائي، غير أن مشروع سد النهضة ساهم في نقل جزء مهم من مركز الثقل السياسي نحو دول المنبع، وعلى رأسها إثيوبيا، التي استطاعت فرض نفسها كطرف رئيسي في معادلة النهر من خلال امتلاك مشروع مائي ضخم ذي أبعاد اقتصادية وإقليمية، وقد أدى ذلك إلى بروز

واقع سياسي جديد أصبحت فيه دول المنبع أكثر قدرة على التأثير في القرارات المتعلقة بمستقبل الحوض¹.

ثانيا: تعزيز النفوذ الإثيوبي داخل شرق إفريقيا

ساهم سد النهضة في تعزيز الحضور الإقليمي لإثيوبيا داخل منطقة شرق إفريقيا، حيث تحول المشروع إلى وسيلة لدعم نفوذها السياسي والاقتصادي مع الدول المجاورة من خلال تصدير الطاقة الكهربائية وربط المصالح الاقتصادية بالبنية التحتية الإقليمية، وقد منح ذلك أديس أبابا قدرة أكبر على توسيع شبكة علاقاتها داخل القارة الإفريقية، كما ساعدها في تقديم نفسها باعتبارها دولة قادرة على قيادة مشاريع التنمية الإقليمية، وهو ما انعكس بشكل واضح على مكانتها داخل الاتحاد الإفريقي ومؤسسات التعاون الإفريقي².

ثالثا: تغير طبيعة الدور المصري داخل الحوض

أدى التحول في موازين القوى إلى إعادة صياغة الدور المصري داخل حوض النيل، حيث لم يعد الاعتماد على المرجعية القانونية والتاريخية كافيا للحفاظ على مستوى النفوذ التقليدي، الأمر الذي دفع القاهرة إلى تنويع أدواتها الدبلوماسية والإقليمية من خلال تكثيف التحركات السياسية داخل إفريقيا، وتوسيع التعاون الاقتصادي والأمني مع عدد من دول الحوض، وقد عكس هذا التوجه محاولة للتكيف مع واقع إقليمي جديد لم تعد فيه مصر الطرف الوحيد المؤثر في إدارة ملف النيل³.

¹ محمود محمد محمود برعي ، سد النهضة الأثيوبي والأوضاع المائية لدول حوض النيل ، المجلة المصرية للقانون الدولي ، المجلد 76 ، العدد 76 ، 2020 ، ص 231 .

² مرجع نفسه ، ص 248 – 249 .

³ عبد الله راشد سلامة العرقان ، منشور صالح محمود العمري ، سد النهضة و مخاطره على الأمن المائي المصري 2010 – 2021 ، المجلة العربية للأبحاث و الدراسات في العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، المجلد 14 ، العدد 1 ، 2022 ، ص 559 .

رابعاً: بروز التحالفات الإقليمية المرتبطة بالمياه والطاقة

ساهم مشروع سد النهضة في ظهور أنماط جديدة من التحالفات داخل حوض النيل، حيث بدأت بعض الدول تنظر إلى المشروع باعتباره فرصة للاستفادة من الطاقة الكهربائية والتعاون الاقتصادي مع إثيوبيا، وقد أدى ذلك إلى تشكل شبكة من المصالح المتبادلة بين عدد من دول شرق إفريقيا، وهو ما منح إثيوبيا دعماً سياسياً غير مباشر داخل الإقليم، وفي المقابل سعت دول المصب إلى بناء تفاهمات وتحالفات موازية للحفاظ على توازن المصالح داخل الحوض¹.

خامساً: تحول المياه إلى عنصر من عناصر النفوذ الجيوسياسي

أدى سد النهضة إلى ترسيخ فكرة المياه باعتبارها أداة جيوسياسية تؤثر في العلاقات الإقليمية، حيث أصبحت السيطرة على الموارد المائية تمنح الدول قدرة على التأثير السياسي والاقتصادي داخل محيطها الإقليمي، وقد برز هذا التحول بوضوح في الخطاب الإثيوبي الذي قدم السد باعتباره رمزاً للنهضة الوطنية والوحدة الداخلية، وفي هذا السياق صرح رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد قائلاً:

"A drop of blood, a drop of sweat, a drop of tears, and a drop of water"

وتعكس هذه المقولة توظيف المشروع في بناء صورة إثيوبيا كقوة إقليمية صاعدة تعتمد على المياه كأداة للنفوذ والتنمية في آن واحد².

¹ مرجع نفسه ، ص 567 – 568 .

² Prime Minister Abiy Ahmed Declares the Grand Ethiopian Renaissance Dam (GERD) a Symbol of Sacrifice and Renewal, FDRE Government communication service , August 25, 2025.

سادسا: تغير نمط إدارة الأزمات داخل حوض النيل

قبل أزمة سد النهضة كانت الخلافات المائية داخل الحوض تدار غالبا في نطاق فني أو قانوني محدود، غير أن المشروع أدى إلى انتقال الملف إلى مستوى جيوسياسي أكثر تعقيدا، حيث أصبحت الأزمة مرتبطة بحسابات الأمن القومي والتوازنات الإقليمية، كما دخلت أطراف إفريقية ودولية على خط الوساطة والتفاوض، وهو ما يعكس تحول قضية النيل من ملف تقني متعلق بالمياه إلى قضية إقليمية ذات أبعاد استراتيجية واسعة¹.

لم يكن سد النهضة مجرد مشروع مائي لتوليد الطاقة، بل شكل نقطة تحول جيوسياسية أعادت توزيع النفوذ داخل المنطقة، حيث ساهم في صعود إثيوبيا إقليميا، وفي إعادة تشكيل أدوار دول الحوض وتحالفاتها، كما أدى إلى انتقال المياه من مجرد مورد طبيعي إلى عنصر مؤثر في صناعة القوة والنفوذ داخل شرق إفريقيا، وهو ما يجعل مستقبل العلاقات داخل الحوض مرتبطا بدرجة كبيرة بتطور هذه التوازنات الجديدة.

VII. المطلب الثاني: تداعيات سد النهضة على الأمن المائي لدولتي المصب (مصر والسودان)

أصبحت قضية سد النهضة من أبرز القضايا المرتبطة بالأمن المائي في منطقة حوض النيل، نظرا لما تمثله مياه النهر من أهمية حيوية لدولتي المصب، خاصة مصر التي تعتمد بصورة شبه كاملة على النيل كمصدر أساسي للمياه، إلى جانب السودان الذي يرتبط أمنه الزراعي والاقتصادي باستقرار تدفق المياه، وقد أدى إنشاء السد إلى إثارة مخاوف واسعة تتعلق بمستقبل الحصص المائية وإدارة فترات الجفاف والتشغيل، وهو ما جعل الملف المائي يتحول إلى قضية ترتبط مباشرة بالأمن القومي والاستقرار الداخلي في البلدين.

¹ رملي مخلوف ، التنافس الدولي على المياه في المنطقة العربية: نزاعات دول حوض النيل أنموذجا ، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ، المجلد 6 ، العدد 1 ، 2022 ، ص 479

أولاً: تأثير سد النهضة على الحصّة المائية المصرية

تعتمد مصر تاريخياً على مياه نهر النيل باعتباره المصدر الرئيسي للمياه العذبة، حيث يوفر الجزء الأكبر من احتياجاتها الزراعية والصناعية والسكانية، ولذلك أثار مشروع سد النهضة مخاوف واسعة بشأن احتمال تراجع كميات المياه المتدفقة نحو الأراضي المصرية، خاصة خلال فترات الملاء الأول والتشغيل طويل المدى، وقد ارتبطت هذه المخاوف بإمكانية انخفاض منسوب المياه في بحيرة ناصر وما قد يترتب عن ذلك من ضغوط على قطاع الزراعة وتوفير مياه الشرب والطاقة الكهرومائية، وهو ما جعل القاهرة تنظر إلى القضية باعتبارها مسألة وجودية تتعلق بالأمن القومي للدولة¹.

ثانياً: الانعكاسات الزراعية والاقتصادية على مصر

يرتبط الأمن الغذائي في مصر ارتباطاً مباشراً باستقرار تدفق مياه النيل، لذلك فإن أي تراجع محتمل في الحصّة المائية ينعكس بصورة مباشرة على القطاع الزراعي الذي يستهلك النسبة الأكبر من الموارد المائية، وقد أشارت عدة دراسات إلى أن انخفاض كميات المياه قد يؤدي إلى تقلص المساحات الزراعية وارتفاع تكلفة الإنتاج الزراعي وزيادة الاعتماد على استيراد الغذاء، كما يمكن أن يؤثر ذلك على قطاعات اقتصادية مرتبطة بالزراعة والصناعة والطاقة، الأمر الذي يوضح حجم الترابط بين قضية المياه والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي داخل الدولة المصرية².

ثالثاً: تداعيات سد النهضة على الأمن المائي السوداني

رغم أن السودان قد يستفيد من بعض الجوانب الفنية المرتبطة بتنظيم تدفق المياه وتقليل الفيضانات، إلا أن مشروع سد النهضة أثار أيضاً مخاوف تتعلق بأمنه المائي وسلامة منشآته المائية، خاصة في ظل قرب السد من الحدود السودانية، وقد ارتبطت هذه المخاوف

¹ محمود محمد محمود برعي، مرجع نفسه، ص 244 – 245.

² مرجع نفسه.

بإمكانية تأثير أي خلل فني أو تشغيل غير منسق على السدود السودانية والزراعة ومياه الشرب، كما أبدى السودان اهتماما كبيرا بضرورة تبادل المعلومات الفنية والتنسيق المستمر حول عمليات الملء والتشغيل حفاظا على استقرار أوضاعه المائية¹.

رابعاً: أزمة الثقة بين دولتي المصب وإثيوبيا

ساهمت الخلافات المتعلقة بآليات ملء وتشغيل السد في تعميق أزمة الثقة بين إثيوبيا ودولتي المصب، حيث اعتبرت مصر والسودان أن تنفيذ خطوات أحادية دون اتفاق قانوني ملزم يهدد الاستقرار الإقليمي ويضعف فرص التعاون المشترك، في المقابل تؤكد إثيوبيا حقها في استغلال مواردها الطبيعية لتحقيق التنمية وتوليد الطاقة، وقد أدى هذا التباين في الرؤى إلى تعقيد مسار المفاوضات وخلق حالة من التوتر السياسي المستمر داخل الحوض².

خامساً: الأمن المائي كجزء من الأمن القومي لدول المصب

تحولت قضية سد النهضة تدريجياً من ملف فني متعلق بإدارة المياه إلى قضية ترتبط بمفهوم الأمن القومي في كل من مصر والسودان، حيث أصبحت المياه عنصراً أساسياً في حسابات الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وقد انعكس ذلك في الخطاب الرسمي والإعلامي داخل البلدين، إذ تم تصوير الحفاظ على تدفق مياه النيل باعتباره جزءاً من حماية المصالح الحيوية للدولة، وهو ما ساهم في رفع مستوى الحساسية السياسية تجاه أي تطورات مرتبطة بالسد³.

سادساً: البعد الرمزي والسياسي للسد في الخطاب الإثيوبي

حرصت إثيوبيا على تقديم سد النهضة باعتباره مشروعاً وطنياً جامعاً يعبر عن طموحات التنمية والوحدة الداخلية، وفي هذا السياق صرح رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد قائلاً:

¹ عبد الله راشد سلامة العرقان ، منشور صالح محمود العمري ، مرجع نفسه ، ص 567 .

² محمود محمد محمود برعي ، مرجع نفسه ، ص 231 .

³ عبد الله راشد سلامة العرقان ، منشور صالح محمود العمري ، مرجع نفسه ، ص 562 – 563 .

“A drop of blood, a drop of sweat, a drop of tears, and a drop of water”

وتعكس هذه العبارة توظيف المشروع في بناء سردية سياسية تعتبر السد نتيجة لتضحيات الشعب الإثيوبي ورمزا لنهضة الدولة الحديثة، كما تكشف عن البعد الرمزي الذي تجاوز الجوانب التقنية لجعل من السد قضية سيادية مرتبطة بالهوية الوطنية والتنمية الاقتصادية في إثيوبيا¹.

يتبين من خلال دراسة تداعيات سد النهضة على الأمن المائي لدولتي المصب أن المشروع لم يعد مجرد منشأة هندسية لتوليد الطاقة، بل تحول إلى عنصر مؤثر في معادلات الأمن القومي والاستقرار الإقليمي داخل حوض النيل، حيث ارتبطت آثاره المحتملة بمستقبل الموارد المائية والزراعة والاقتصاد والعلاقات السياسية بين الدول، وهو ما جعل قضية السد تعكس بصورة واضحة الترابط بين الأمن المائي والتحول الجيوسياسي في المنطقة.

VIII. المطلب الثالث: تدويل الأزمة وتأثيرها اقليميا ودوليا

لم تبق أزمة سد النهضة الإثيوبي في إطارها الفني أو الإقليمي الضيق، بل تحولت تدريجيا إلى قضية ذات أبعاد دولية معقدة، نتيجة تشابك المصالح السياسية والاقتصادية المرتبطة بمياه النيل، وقد أدى تعثر المفاوضات بين الأطراف المعنية إلى انتقال الأزمة من نطاق التفاوض الثنائي والإقليمي إلى دوائر إقليمية ودولية أوسع، وهو ما جعل قضية السد ترتبط بحسابات الأمن الإقليمي والتوازنات الدولية داخل منطقة القرن الإفريقي والشرق الأوسط، كما ساهم هذا التدويل في زيادة تعقيد الأزمة وتحويلها إلى ملف يحظى باهتمام قوى دولية ومنظمات متعددة.

¹ Prime Minister Abiy Ahmed Declares the Grand Ethiopian Renaissance Dam (GERD) a Symbol of Sacrifice and Renewal, FDRE Government communication service , August 25, 2025

أولاً: انتقال أزمة السد من الإطار الإقليمي إلى الساحة الدولية

في المراحل الأولى من أزمة سد النهضة كانت المفاوضات تدار أساساً داخل الإطار الإفريقي وبين الدول الثلاث المعنية، غير أن تعثر جولات التفاوض وغياب اتفاق نهائي حول قواعد الملء والتشغيل دفع بالأزمة نحو الساحة الدولية، حيث بدأت القضية تطرح داخل مؤسسات دولية وإقليمية مختلفة، وقد ساهم هذا الانتقال في منح الأزمة بعداً سياسياً أوسع، إذ لم تعد مرتبطة فقط بحقوق المياه بل أصبحت متصلة بالاستقرار الإقليمي والأمن الدولي في منطقة شديدة الحساسية جيوسياسياً¹.

ثانياً: دور الاتحاد الإفريقي في إدارة الأزمة

حاول الاتحاد الإفريقي منذ تصاعد الخلافات أن يقدم نفسه كإطار إفريقي لمعالجة النزاع بعيداً عن التدخلات الخارجية، حيث استضاف عدة جولات تفاوضية بين مصر والسودان وإثيوبيا، وقد ارتبط هذا الدور برغبة المنظمة الإفريقية في تأكيد مبدأ الحلول الإفريقية للمشكلات الإفريقية، غير أن استمرار الخلافات التقنية والقانونية والسياسية بين الأطراف حد من قدرة الاتحاد على الوصول إلى تسوية نهائية، وهو ما أظهر حدود الوساطة الإفريقية في ظل تعقد المصالح المرتبطة بالأزمة².

ثالثاً: تدخل القوى الدولية في ملف سد النهضة

أدى الطابع الاستراتيجي لمنطقة القرن الإفريقي إلى اهتمام عدد من القوى الدولية بأزمة سد النهضة، حيث تابعت الولايات المتحدة والصين وروسيا والاتحاد الأوروبي تطورات الملف باعتباره مرتبطاً بالاستقرار الإقليمي وممرات التجارة والطاقة، كما ارتبط هذا الاهتمام بالمصالح الاقتصادية والاستثمارية لهذه القوى داخل إفريقيا، وقد انعكس ذلك في محاولات

¹ محمود محمد محمود برعي ، مرجع نفسه ، ص 249 .

² عبد الله راشد سلامة العرقان ، منشور صالح محمود العمري ، مرجع نفسه ، ص 566.

الوساطة والضغط الدبلوماسي التي رافقت مراحل التفاوض المختلفة، الأمر الذي جعل الأزمة جزءا من التنافس الدولي غير المباشر داخل القارة الإفريقية¹.

رابعاً: توظيف الخطاب السياسي والإعلامي في تدويل الأزمة

لعب الخطاب السياسي والإعلامي دوراً مهماً في نقل أزمة سد النهضة إلى المجال الدولي، حيث حرصت كل دولة على تقديم روايتها الخاصة أمام الرأي العام العالمي والمؤسسات الدولية، وقد ركزت إثيوبيا على تقديم السد باعتباره مشروعاً للتنمية والوحدة الوطنية، وفي هذا السياق صرح رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد قائلاً:

“A drop of blood, a drop of sweat, a drop of tears, and a drop of water”

وتكشف هذه العبارة عن توظيف البعد الرمزي والسيادي للمشروع في الخطاب السياسي الإثيوبي، بهدف كسب الدعم الداخلي والخارجي وإظهار السد باعتباره مشروعاً يعبر عن حق إثيوبيا في التنمية، في مقابل تركيز مصر والسودان على البعد القانوني والأمني للأزمة أمام المجتمع الدولي².

خامساً: تأثير الأزمة على توازنات القرن الإفريقي

ساهمت أزمة سد النهضة في إعادة تشكيل التوازنات السياسية داخل منطقة القرن الإفريقي، حيث ارتبط المشروع الإثيوبي بطموحات إقليمية تتعلق بتعزيز النفوذ السياسي والاقتصادي لإثيوبيا، وقد أدى ذلك إلى تفاعل دول الجوار مع الأزمة وفق حساباتها الأمنية والاستراتيجية، خاصة في ظل حساسية المنطقة وما تشهده من تنافسات إقليمية وصراعات

¹ مرجع نفسه.

² Prime Minister Abiy Ahmed Declares the Grand Ethiopian Renaissance Dam (GERD) a Symbol of Sacrifice and Renewal, FDRE Government communication service , August 25, 2025.

حدودية، وهو ما جعل قضية السد تتجاوز بعدها المائي لتصبح عنصرا مؤثرا في معادلات الاستقرار الإقليمي داخل شرق إفريقيا¹.

سادسا: انعكاسات الأزمة على الأمن الإقليمي والدولي

أثارت أزمة سد النهضة مخاوف متزايدة بشأن تأثير النزاعات المائية على الأمن الإقليمي والدولي، خاصة مع تصاعد الخطابات السياسية والتوترات الدبلوماسية بين الأطراف، وقد دفعت هذه المخاوف العديد من القوى الدولية إلى الدعوة نحو التوصل إلى اتفاق يضمن الاستقرار داخل حوض النيل، كما أعادت الأزمة طرح قضية المياه باعتبارها من القضايا الاستراتيجية التي يمكن أن تؤثر مستقبلا في العلاقات الدولية، وهو ما يعكس التحول المتزايد للمياه من مورد طبيعي إلى عنصر من عناصر الأمن العالمي².

إن النزاع لم يعد مقتصرًا على خلاف فني أو قانوني بين دول الحوض، بل تحول إلى قضية ذات أبعاد جيوسياسية وإقليمية ودولية معقدة، حيث تشابكت فيها اعتبارات الأمن المائي مع حسابات النفوذ الإقليمي والتنافس الدولي داخل إفريقيا، وقد أدى هذا التدويل إلى توسيع دائرة الفاعلين المؤثرين في الأزمة، كما جعل مستقبل التسوية مرتبطا ليس فقط بإرادة الدول المعنية، بل أيضا بالتوازنات السياسية والإستراتيجية على المستويين الإقليمي والدولي.

IX. المبحث الثالث: التمويل الذاتي كمدخل لتعزيز القوة/المكانة الجيوسياسية

اعتمدت إثيوبيا في بناء سد النهضة على التمويل الذاتي باعتباره وسيلة لإبراز استقلال قرارها السياسي والاقتصادي أمام القوى الإقليمية والدولية، وقد منح هذا الأسلوب المشروع بعدا سياديا يعكس رغبة الدولة في تأكيد مكانتها داخل القارة الإفريقية وحوض النيل، كما ساهم التمويل الداخلي في تعزيز صورة إثيوبيا كقوة صاعدة تسعى إلى توظيف مواردها الطبيعية لتحقيق النفوذ والتنمية.

¹ عبد الله راشد سلامة العرقان ، منثور صالح محمود العمري ، مرجع نفسه ، ص 564 .

² محمود محمد محمود برعي ، مرجع نفسه ، ص 260 .

X. **المطلب الأول: التمويل: مفهومه، ابعاده الاستراتيجية في المشاريع الكبرى**

أصبحت مسألة التمويل من أهم العناصر المرتبطة بالمشاريع الكبرى في العلاقات الدولية المعاصرة، إذ لم يعد ينظر إليه باعتباره مجرد وسيلة اقتصادية لتوفير الموارد المالية، بل تحول إلى أداة استراتيجية ترتبط بإثبات النفوذ والسيادة وتعزيز المكانة الإقليمية للدول، وقد برز هذا البعد بشكل واضح في مشاريع البنية التحتية الضخمة التي تسعى الدول من خلالها إلى تحقيق أهداف اقتصادية وسياسية وجيوسياسية في آن واحد، لذلك ارتبط التمويل في كثير من الحالات بمفاهيم الاستقلال الوطني وإعادة بناء القوة داخل النظام الإقليمي والدولي.

أولاً: مفهوم التمويل في المشاريع الاستراتيجية الكبرى

يقصد بالتمويل في إطار المشاريع الكبرى مختلف الآليات والموارد المالية التي تعتمد عليها الدول أو المؤسسات لتنفيذ المشروعات ذات الطابع الاقتصادي أو الاستراتيجي، ويشمل ذلك التمويل الحكومي والقروض والاستثمارات الخارجية والتمويل الذاتي، غير أن خصوصية المشاريع الكبرى تجعل التمويل يتجاوز البعد الاقتصادي البحت، إذ يصبح مرتبطاً بقدرة الدولة على تعبئة مواردها وإظهار إمكانياتها السياسية والتنظيمية، لذلك ينظر إلى نمط التمويل باعتباره مؤشراً على طبيعة القوة التي تمتلكها الدولة ومدى استقلال قرارها الاقتصادي والسيادي¹.

ثانياً: البعد السياسي للتمويل في العلاقات الدولية

يرتبط التمويل في المشاريع الكبرى بأبعاد سياسية واضحة، لأن الجهة الممولة غالباً ما تمتلك قدرة على التأثير في توجهات المشروع وقراراته، لذلك تسعى العديد من الدول إلى تقليل الاعتماد على التمويل الخارجي تقادياً للضغوط السياسية المحتملة، وقد ظهر هذا

¹ عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات تمويل المشروعات الكبرى، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 55-63.

الاتجاه بشكل واضح في عدد من المشاريع القومية الكبرى التي ارتبطت بفكرة السيادة الوطنية، حيث أصبح التمويل أداة لإبراز الاستقلال السياسي ورفض التبعية الاقتصادية للقوى الدولية والمؤسسات المالية الأجنبية¹.

ثالثا: التمويل كوسيلة لتعزيز الشرعية الوطنية

تسعى الدول في بعض الأحيان إلى توظيف التمويل الداخلي للمشاريع الكبرى من أجل تعزيز التماسك الوطني وربط المواطنين بالمشروع السياسي للدولة، حيث يتحول المشروع إلى رمز جماعي تشارك فئات المجتمع في دعمه وتمويله، مما يمنحه بعدا رمزيا يتجاوز قيمته الاقتصادية المباشرة، وقد ظهر هذا النمط في عدد من المشاريع القومية التي قدمت باعتبارها تجسيدا للإرادة الوطنية والقدرة على الاعتماد على الذات في مواجهة التحديات الخارجية².

رابعا: الابعاد الجيوسياسية للتمويل في المشاريع الكبرى

لم يعد التمويل مسألة مالية منفصلة عن التوازنات الدولية، بل أصبح جزءا من أدوات الصراع والتنافس الجيوسياسي بين الدول، خاصة في المشاريع المرتبطة بالطاقة والمياه والبنية التحتية، حيث يمنح التمويل القدرة على توجيه النفوذ وبناء التحالفات الاقتصادية والسياسية، كما يسمح للدول بإظهار قدرتها على تنفيذ مشاريع استراتيجية دون الارتهان الكامل للقوى الخارجية، وهو ما يفسر ارتباط كثير من المشاريع الكبرى بخطابات السيادة والاستقلال الوطني³.

خامسا: التمويل الذاتي ودلالته في بناء القوة الوطنية

يحمل التمويل الذاتي دلالات سياسية واستراتيجية عميقة، لأنه يعكس قدرة الدولة على تعبئة مواردها الداخلية وتحويلها إلى أدوات لتحقيق أهداف قومية كبرى، كما يمنح المشروع

¹ سمير أمين، الاقتصاد السياسي للتنمية، دار ابن خلدون، بيروت، ص 144 - 151.

² علي الدين هلال، النظم السياسية العربية وقضايا التنمية، مركز المحروسة، القاهرة، ص 203 - 210.

³ محمد عبد السلام، الجغرافيا السياسية للعلاقات الدولية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص 122 - 129.

بعدا سياديا يرسخ صورة الدولة القادرة على اتخاذ قراراتها بعيدا عن الضغوط الخارجية، ولذلك غالبا ما يرتبط التمويل الذاتي بخطابات وطنية تؤكد معاني التضحية والصمود، وقد عبر الخطاب الإثيوبي عن هذا المعنى من خلال التأكيد على أن بناء سد النهضة جاء نتيجة مشاركة الشعب في تمويل المشروع ودعمه باعتباره قضية وطنية جامعة¹.

سادسا: تأثير نمط التمويل في صورة الدولة إقليمي ودوليا

يؤثر نمط التمويل بشكل مباشر في صورة الدولة داخل محيطها الإقليمي والدولي، حيث ينظر إلى الدول القادرة على تمويل مشاريعها الكبرى ذاتيا باعتبارها أكثر استقلالية وقوة في اتخاذ القرار، كما يمنحها ذلك قدرة أكبر على التفاوض وبناء النفوذ، وفي المقابل فإن الاعتماد المفرط على التمويل الخارجي قد يخلق انطبعا بوجود تبعية اقتصادية أو سياسية، لذلك أصبح التمويل في حد ذاته أحد مؤشرات المكانة الجيوسياسية للدول في النظام الدولي المعاصر².

لم يعد التمويل مجرد أداة اقتصادية لتغطية النفقات، بل تحول إلى عنصر مؤثر في بناء القوة السياسية والجيوسياسية للدول، حيث أصبحت طريقة تمويل المشاريع الكبرى تعكس طبيعة التوازن بين الاستقلال والتبعية، كما تكشف عن قدرة الدولة على تعبئة مواردها وتعزيز شرعيتها الداخلية ومكانتها الخارجية، وهو ما يفسر الأهمية المتزايدة للتمويل الذاتي في المشاريع ذات الطابع السيادي والاستراتيجي.

XI. المطلب الثاني: التمويل الذاتي كأداة لإثبات وتعزيز الاستقلالية لاثيوبيا

برز التمويل الذاتي في التجربة الإثيوبية المرتبطة بسد النهضة باعتباره أكثر من مجرد وسيلة لتغطية تكاليف المشروع، إذ تحول إلى أداة سياسية ورمزية استخدمتها الدولة لإبراز

¹ هاني رسلان، سد النهضة والسياسة المائية الإثيوبية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ص 56 - 63.

² عبد الخالق عبد الله، تحولات القوة في العلاقات الدولية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ص 174 - 181.

قدرتها على اتخاذ قراراتها الاستراتيجية بصورة مستقلة، بعيدا عن الضغوط الخارجية والمؤسسات المالية الدولية، وقد ارتبط هذا التوجه بخطاب وطني ركز على فكرة الاعتماد على الذات وربط المشروع بمسار النهضة الوطنية، وهو ما جعل التمويل الذاتي جزءا من بناء صورة إثيوبيا كدولة تسعى إلى تعزيز سيادتها الاقتصادية والسياسية داخل القارة الإفريقية.

أولاً: التمويل الذاتي كوسيلة لتجنب الضغوط الخارجية

اتجهت إثيوبيا منذ المراحل الأولى لمشروع سد النهضة إلى الاعتماد بدرجة كبيرة على التمويل الداخلي، بعد أن واجه المشروع صعوبات مرتبطة بالحصول على تمويل خارجي بسبب حساسية الملف المائي والخلافات السياسية المرتبطة به، وقد سمح هذا الخيار للحكومة الإثيوبية بتقليص احتمالات تدخل الجهات المانحة في توجيه المشروع أو فرض شروط سياسية وفنية عليه، كما منحها هامشا أوسع من الحرية في إدارة السد وفق رؤيتها الوطنية، الأمر الذي جعل التمويل الذاتي أداة لتعزيز استقلال القرار السياسي الإثيوبي¹.

ثانياً: تعبئة المجتمع الإثيوبي حول مشروع السد

اعتمدت الحكومة الإثيوبية على حملات واسعة لتعبئة المواطنين من أجل المساهمة في تمويل السد، سواء عبر شراء السندات أو المساهمات المالية المباشرة، وقد أدى ذلك إلى تحويل المشروع من مجرد منشأة هندسية إلى قضية وطنية جامعة، حيث ارتبط في الوعي الشعبي بفكرة الكرامة الوطنية والتنمية الاقتصادية، كما ساعدت هذه التعبئة على تعزيز التماسك الداخلي وإظهار المشروع باعتباره تعبيراً عن إرادة جماعية تسعى إلى تحقيق نهضة إثيوبيا الحديثة بالاعتماد على إمكانياتها الذاتية².

¹ عبد الله راشد سلامة العرقان ، منشور صالح محمود العمري ، مرجع نفسه ، ص 562 .

² المرجع نفسه.

ثالثا: البعد الرمزي للتمويل الذاتي في الخطاب الإثيوبي

حرص الخطاب السياسي الإثيوبي على تقديم التمويل الذاتي باعتباره رمزا للصمود الوطني والقدرة على تجاوز التحديات الاقتصادية والسياسية، وفي هذا السياق أكد رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد أن مشروع سد النهضة يمثل ثمرة تضحيات جماعية شارك فيها الشعب الإثيوبي بمختلف فئاته، كما ارتبط المشروع بخطاب يؤكد أن التنمية الحقيقية لا يمكن أن تتحقق إلا بالاعتماد على الموارد الوطنية والإرادة الداخلية، وهو ما منح التمويل الذاتي بعدا رمزيا يتجاوز المسألة الاقتصادية نحو بناء شرعية وطنية قائمة على فكرة الاستقلال والسيادة¹.

رابعا: التمويل الذاتي وتعزيز صورة الدولة القوية

ساهم نجاح إثيوبيا في مواصلة تمويل مشروع ضخم مثل سد النهضة في تعزيز صورتها كدولة قادرة على إدارة مشاريع استراتيجية كبرى رغم التحديات الاقتصادية والسياسية، وقد انعكس ذلك على مكانتها داخل إفريقيا، حيث تم تقديم التجربة الإثيوبية باعتبارها نموذجا للدولة التي تسعى إلى تحقيق التنمية اعتمادا على إمكانياتها الذاتية، كما منح هذا المسار أدیس أبابا قدرة أكبر على التفاوض وإظهار نفسها كقوة إقليمية تمتلك إرادة سياسية مستقلة².

خامسا: العلاقة بين التمويل الذاتي والسيادة الاقتصادية

يرتبط التمويل الذاتي في التجربة الإثيوبية بفكرة السيادة الاقتصادية، حيث سعت الدولة إلى تقليل الاعتماد على المؤسسات المالية الدولية والقروض الأجنبية في مشروع تعتبره استراتيجيا، وقد ساعد هذا التوجه على تقديم السد باعتباره مشروعا وطنيا غير خاضع للتأثير الخارجي، كما عزز الخطاب الرسمي الذي يؤكد حق إثيوبيا في استغلال مواردها الطبيعية

¹ Prime Minister Abiy Ahmed Declares the Grand Ethiopian Renaissance Dam (GERD) a Symbol of Sacrifice and Renewal, FDRE Government communication service , August 25, 2025.

² محمد السيد سليم، الأمن الإقليمي في إفريقيا وقضية مياه النيل، دار الفكر العربي، القاهرة، ص 172 - 179.

لتحقيق التنمية، وهو ما جعل التمويل الذاتي جزءا من رؤية أشمل ترتبط بإعادة بناء الاستقلال الاقتصادي للدولة الإثيوبية¹.

سادسا: تأثير التمويل الذاتي في إدارة التفاوض حول السد

منح التمويل الذاتي إثيوبيا هامشا أوسع في إدارة المفاوضات المتعلقة بسد النهضة، إذ لم تكن مرتبطة بشكل مباشر بجهات مانحة تستطيع ممارسة ضغوط قوية على قراراتها، وقد ساعد ذلك الحكومة الإثيوبية على الحفاظ على مواقف تفاوضية أكثر ثباتا خلال مراحل الخلاف مع مصر والسودان، كما عزز قدرتها على تقديم المشروع باعتباره شأنا سياديا داخليا، وهو ما انعكس على طبيعة الخطاب السياسي والتفاوضي المرتبط بالسد².

برز التمويل الذاتي كأداة لإثبات وتعزيز الاستقلالية لإثيوبيا ، أي لم يكن مجرد خيار اقتصادي، بل شكل جزءا أساسيا من الاستراتيجية السياسية والجيوسياسية للدولة الإثيوبية، حيث استخدم لتعزيز السيادة الوطنية وتدعيم صورة الدولة القادرة على الاعتماد على نفسها في تنفيذ مشاريعها الكبرى، كما ساهم في منح إثيوبيا هامشا أوسع في إدارة علاقاتها الإقليمية والتفاوضية، وهو ما جعل التمويل الذاتي يرتبط مباشرة ببناء القوة والاستقلال داخل التجربة الإثيوبية الحديثة.

XII. المطلب الثالث: تأثير المكانة الجيوسياسية لإثيوبيا في إفريقيا نتيجة التمويل الذاتي

ساهم اعتماد إثيوبيا على التمويل الذاتي في مشروع سد النهضة في إحداث تحول مهم في صورتها ومكانتها داخل القارة الإفريقية، حيث لم يعد ينظر إليها فقط باعتبارها دولة من دول المنبع، بل بدأت تقدم نفسها كقوة إقليمية قادرة على تنفيذ مشاريع استراتيجية كبرى اعتمادا على إمكانياتها الداخلية، وقد ارتبط هذا التحول بتنامي الدور الإثيوبي داخل المؤسسات الإفريقية وتزايد حضورها السياسي والاقتصادي في شرق إفريقيا، وهو ما جعل

¹ رملی مخلوف ، مرجع نفسه ، ص 487 – 488 .

² مرجع نفسه .

التمويل الذاتي يتجاوز بعده المالي ليصبح عاملا مؤثرا في إعادة تشكيل المكانة الجيوسياسية للدولة الإثيوبية داخل القارة.

أولاً: تعزيز صورة إثيوبيا كقوة إفريقية صاعدة

أدى نجاح إثيوبيا في تمويل مشروع سد النهضة داخليا إلى تعزيز صورتها داخل إفريقيا باعتبارها دولة قادرة على إدارة مشاريع تنموية ضخمة دون اعتماد كامل على التمويل الخارجي، وقد ساهم ذلك في تقديمها كنموذج للدولة الإفريقية التي تسعى إلى بناء قوتها اعتمادا على مواردها الذاتية، كما عزز هذا التوجه حضورها السياسي داخل القارة ومنحها مكانة رمزية مرتبطة بفكرة النهوض الإفريقي والاستقلال الاقتصادي، الأمر الذي ساعدها على توسيع نفوذها داخل محيطها الإقليمي¹.

ثانياً: توظيف مشروع السد في تعزيز القيادة الإقليمية

استخدمت إثيوبيا مشروع سد النهضة كوسيلة لإبراز قدرتها على قيادة مشاريع البنية التحتية والطاقة داخل شرق إفريقيا، حيث قدمت السد باعتباره مشروعاً لا يخدم إثيوبيا فقط بل يساهم أيضاً في دعم التنمية الإقليمية من خلال تصدير الكهرباء وتعزيز الترابط الاقتصادي بين الدول الإفريقية، وقد ساعد هذا الخطاب في دعم موقعها داخل التفاعلات الإفريقية وإظهارها كفاعل إقليمي يمتلك رؤية تنموية تتجاوز حدوده الوطنية².

ثالثاً: التمويل الذاتي ودعم الحضور الإثيوبي داخل الاتحاد الإفريقي

استفادت إثيوبيا من البعد الرمزي للتمويل الذاتي في تدعيم حضورها السياسي داخل الاتحاد الإفريقي، خاصة وأن أديس أبابا تمثل المقر الرئيسي للاتحاد، وقد سمح نجاح مشروع السد للحكومة الإثيوبية بتقديم نفسها كدولة تمتلك القدرة على تحقيق التنمية

¹ بن مشيرح أسماء ، إثيوبيا في ميزان القوة الإفريقي: بين التحديات الأمنية ومكاسب سد النهضة ، المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية و الاجتماعية ، المجلد 7 ، العدد 2 ، 2023 ، ص 22 .

² محمود محمد محمود برعي ، مرجع نفسه ، ص 203 .

والاستقرار اعتمادا على الإرادة الوطنية، وهو ما منحها مساحة أوسع للتأثير في بعض القضايا الإفريقية، كما عزز صورتها كدولة تسعى إلى الدفاع عن المصالح الإفريقية بعيدا عن الهيمنة الخارجية¹.

رابعاً: انعكاس التمويل الذاتي على الخطاب الإفريقي حول التنمية

ساهمت التجربة الإثيوبية في إعادة إحياء الخطاب الإفريقي الداعي إلى الاعتماد على الذات في تمويل المشاريع التنموية، حيث تم تقديم سد النهضة كنموذج لمشروع وطني اعتمد بدرجة كبيرة على المساهمات الداخلية، وقد ارتبط هذا الطرح بخطابات سياسية ركزت على أهمية بناء إفريقيا لقدراتها الاقتصادية بعيدا عن التبعية، كما دعم هذا التصور صورة إثيوبيا باعتبارها دولة تحاول تجسيد فكرة التنمية الإفريقية المستقلة داخل الواقع العملي².

خامساً: تنامي النفوذ الاقتصادي الإثيوبي في شرق إفريقيا

ساعد مشروع سد النهضة وما ارتبط به من تمويل ذاتي في تعزيز الطموحات الاقتصادية الإثيوبية داخل شرق إفريقيا، خاصة في مجال الطاقة الكهربائية، حيث سعت إثيوبيا إلى توظيف السد كمركز إقليمي لإنتاج وتصدير الكهرباء نحو الدول المجاورة، وقد منحها ذلك إمكانية بناء علاقات اقتصادية جديدة قائمة على المصالح المشتركة، كما ساهم في توسيع نفوذها داخل الإقليم من خلال ربط عدد من الدول بشبكات الطاقة الإثيوبية³.

يتبين من خلال دراسة تأثير التمويل الذاتي على المكانة الجيوسياسية لإثيوبيا في إفريقيا أن هذا النمط من التمويل لعب دورا يتجاوز الجوانب الاقتصادية، حيث تحول إلى وسيلة لتعزيز صورة الدولة وبناء نفوذها الإقليمي داخل القارة، كما ساهم في تقديم إثيوبيا كقوة إفريقية صاعدة تسعى إلى تحقيق التنمية اعتمادا على إمكانياتها الذاتية، وهو ما انعكس على

¹ رضوى سيد أحمد محمود عمار ، السياسة الإثيوبية إتجاه نهر النيل من منظور القوة الجيواقتصادية المائية ، كلية السياسة والاقتصاد ، جامعة بني سويف ، 2022 ، ص 151 .

² عبد الله راشد سلامة العرقان ، منثور صالح محمود العمري ، مرجع نفسه ، ص 562.

³ رضوى سيد أحمد محمود عمار ، مرجع نفسه ، ص 161 .

حضورها السياسي والاقتصادي داخل إفريقيا، وجعل مشروع سد النهضة جزءا من استراتيجية أوسع لإعادة بناء المكانة الإقليمية للدولة الإثيوبية.

خلاصة الفصل:

شكل سد النهضة نقطة تحول تاريخية في طبيعة العلاقات داخل حوض النيل، فقد أدى إلى انتقال إدارة الملف من الاعتماد على الاتفاقيات القانونية التقليدية إلى بروز منطق القوة المائية والتأثير الجيوسياسي، كما ساهم في إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية بين دول المنبع والمصب. إضافة إلى ذلك، عكس اعتماد إثيوبيا على التمويل الذاتي رغبتها في تعزيز مكانتها السياسية وإثبات قدرتها على فرض حضورها داخل القارة الإفريقية الأمر الذي مكنها لتكون قوة إقليمية صاعدة على اعتبار أن هذا ما يلعب دورا في العلاقات الدولية المعاصرة، ومن ثم أصبح سد النهضة قضية تتجاوز البعد التنموي لتتحول إلى ملف استراتيجي يعكس تغير موازين القوة في المنطقة ومستقبل العلاقات بين دول حوض النيل.

الفصل الثالث

أثار بناء و تشغيل سد النهضة على
التوازنات الجيوسياسية الاقليمية والآفاق
المستقبلية

الفصل الثالث آثار بناء و تشغيل سد النهضة على التوازنات الجيوسياسية الإقليمية و الآفاق المستقبلية

يصنف سد النهضة ضمن أبرز القضايا التي أثرت على طبيعة العلاقات الإقليمية في منطقة حوض النيل، لما يحمله من أبعاد سياسية واقتصادية واستراتيجية ترتبط بمصالح دول المنبع والمصب على حد سواء. فقد أدى بناء وتشغيل السد إلى بروز تحولات واضحة في موازين القوى والتفاعلات الجيوسياسية بين الدول المعنية، خاصة إثيوبيا ومصر والسودان، حيث أصبحت قضية المياه محورياً أساسياً في رسم السياسات الإقليمية والتعاون أو التوتر بينها. كما أثار المشروع نقاشات واسعة حول مستقبل الأمن المائي وسبل إدارة الموارد المشتركة بطريقة تحقق التنمية وتحافظ على الاستقرار الإقليمي. ومن هذا المنطلق تبرز أهمية دراسة آثار سد النهضة على التوازنات الجيوسياسية والآفاق المستقبلية التي قد تشهدها المنطقة في ظل استمرار المفاوضات والتحديات القائمة.

الفصل الثالث آثار بناء و تشغيل سد النهضة على التوازنات الجيوسياسية الإقليمية و الآفاق المستقبلية

ا. المبحث الأول: آثار سد النهضة على قطاعي الطاقة والزراعة في المنطقة.

يمثل سد النهضة مشروعاً استراتيجياً له تأثير مباشر على قطاعي الطاقة والزراعة في دول حوض النيل، إذ تسعى إثيوبيا من خلاله إلى تعزيز إنتاج الكهرباء ودعم التنمية الاقتصادية. وفي المقابل تبرز مخاوف لدى بعض الدول من تأثيره على الحصص المائية الضرورية للأنشطة الزراعية، خاصة في فترات الجفاف ونقص الموارد المائية. كما أن اختلاف المصالح بين الدول جعل من قضية السد موضوعاً يرتبط بالأمن الغذائي والتنمية المستدامة في المنطقة.

II. المطلب الأول: آثار سد النهضة على قطاع الطاقة وتعزيز القدرات الكهرومائية الاثيوبية.

يمثل سد النهضة مشروعاً استراتيجياً تسعى من خلاله إثيوبيا إلى تطوير قدراتها في مجال إنتاج الطاقة الكهرومائية وتحقيق نقلة اقتصادية داخلية. وقد أصبح السد مرتبطاً بطموح الدولة في توفير الكهرباء وتوسيع مشاريع التنمية الصناعية والخدمية. كما ساهم في إبراز أهمية الطاقة كعامل مؤثر في العلاقات الإقليمية داخل حوض النيل. لذلك برزت قضية السد باعتبارها أكثر من مجرد مشروع مائي، بل أداة لتعزيز المكانة الاقتصادية والسياسية لإثيوبيا.

الفصل الثالث آثار بناء و تشغيل سد النهضة على التوازنات الجيوسياسية الإقليمية و الآفاق المستقبلية

أولا : تحليل القدرة الإنتاجية لسد النهضة وأثرها على شبكة الكهرباء المحلية الإثيوبية
والاقليلية في منطقة حوض الدنيا.

يعد سد النهضة الإثيوبي من اكبر المشاريع الكهرومائية في افريقيا ومن اكثرها تأثيرا
على توازن الطاقة في منطقة حوض النيل، اذ يمثل تحولا استراتيجيا في السياسة الطاقوية
الاثيوبية التي انتقلت من الاعتماد المحدود على محطات صغيرة الى مشروع ضخم متعدد
التوربينات، ويقوم هذا السد على رؤية تقوم على استغلال الموارد المائية للنيل الازرق
بهدف انتاج الكهرباء وتوسيع قاعدة التنمية الاقتصادية، كما يرتبط المشروع بسياق اقليمي
معقد يتداخل فيه البعد الاقتصادي بالسياسي والمائي، مما يجعل دراسة قدرته الانتاجية
امرا محوريا لفهم انعكاساته على اثيوبيا ودول الجوار.

1. القدرة الانتاجية لسد النهضة

تقدر القدرة الانتاجية لسد النهضة بحوالي 6000 ميغاواط عند التشغيل الكامل وهو ما
يجعله من اكبر السدود الكهرومائية في القارة، ويعتمد على خزان ضخم بسعة تقارب 74
مليار متر مكعب يسمح بتنظيم التدفقات المائية بشكل موسع، ويضم مجموعة من
التوربينات المصممة للعمل بشكل تدريجي وفق مراحل ملء الخزان، وتكمن اهمية هذه
القدرة في كونها لا تمثل مجرد رقم تقني بل تعبير عن تحول هيكلي في منظومة الطاقة
الاثيوبية، حيث يتيح هذا الحجم من الانتاج امكانية تغطية جزء كبير من الطلب الداخلي

الفصل الثالث آثار بناء و تشغيل سد النهضة على التوازنات الجيوسياسية الإقليمية و الآفاق المستقبلية

مع فتح افاق للتصدير الاقليمي، كما يعكس توجه الدولة نحو جعل الطاقة الكهرومائية
العمود الفقري لاقتصادها.¹

2. الاثر على شبكة الكهرباء المحلية الاثيوبية

يشكل سد النهضة نقطة تحول في بنية الشبكة الكهربائية الاثيوبية التي كانت تعاني
من محدودية في الانتاج وعدم استقرار في التزويد قبل دخول السد تدريجيا في الخدمة،
حيث يساهم في رفع القدرة الاجمالية للبلاد بشكل كبير مما ينعكس على تقليص العجز
الكهربائي خاصة في المدن الكبرى مثل اديس ابابا وديبري برهان، كما يساهم في تحسين
استقرار التيار الكهربائي وتقليل الانقطاعات المتكررة التي كانت تعيق النشاط الصناعي
والخدمي، ومن جهة اخرى يدعم السد برامج الكهرباء الريفية التي تهدف الى ربط المناطق
النائية بالشبكة الوطنية، مما ينعكس على تحسين مؤشرات التنمية البشرية والاقتصادية،
كما يعزز قدرة الدولة على تنفيذ مشاريع صناعية كثيفة الاستهلاك للطاقة وهو ما يرتبط
مباشرة باستراتيجيات النمو الاقتصادي طويل المدى.²

¹ أجود محمد عيد كليس ، السياسة المائية الإثيوبية وأثرها على دولتي السودان ومصر: دراسة حالة سد النهضة ،
مجلة الدراسات الإفريقية ، المجلد 3 ، العدد 7 ، 2019 ، ص 208
² عزمي محمد الغايش ، التأثيرات الاقتصادية لسد النهضة الإثيوبي على التنمية الاقتصادية لإثيوبيا و مصر المخاوف
و الفرص المتاحة ، دكتوراه إقتصاد ، مجلة كلية الدراسات الإسلامية و العربية للبنات بالإسكندرية ، العدد 38 ،
الإصدار الثاني ، مصر ، ص 23 – 25

الفصل الثالث آثار بناء و تشغيل سد النهضة على التوازنات الجيوسياسية الإقليمية و الآفاق المستقبلية

3. الاثر على الشبكة الاقليمية في حوض النيل

يمثل سد النهضة في بعده الاقليمي اداة محتملة لاعادة تشكيل سوق الطاقة في شرق افريقيا حيث يمكن ان تتحول اثيوبيا الى مصدر رئيسي لتصدير الكهرباء نحو السودان وجنوب السودان وكينيا، ويعزز ذلك مشاريع الربط الكهربائي الاقليمي التي تهدف الى خلق شبكة طاقة قوية متكاملة بين دول حوض النيل، كما يمكن ان يساهم في استقرار الشبكات الاقليمية من خلال تنويع مصادر التزويد وتقليل الاعتماد على المحطات الحرارية التقليدية، غير ان هذا الدور يظل مرهونا بمدى تطور البنية التحتية لنقل الكهرباء عبر الحدود وبوجود اتفاقات سياسية واقتصادية واضحة تنظم عملية التبادل الطاقوي، مما يجعل الاثر الاقليمي للسد مشروطا بعوامل تقنية ودبلوماسية متداخلة.¹

4. التحديات التقنية والاقتصادية لاندماج السد في المنظومة الطاقوية

رغم القدرات الكبيرة لسد النهضة الا ان دمجها الكامل في الشبكة الوطنية والاقليمية يواجه تحديات بنيوية تتمثل في ضعف شبكات النقل الكهربائي في بعض المناطق الاثيوبية مما يحد من قدرة توزيع الطاقة المنتجة بكفاءة، كما ان الحاجة الى تحديث محطات التحويل وخطوط الجهد العالي تمثل تحديا ماليا وتقنيا كبيرا، بالاضافة الى ان استقرار الانتاج يعتمد بشكل مباشر على انتظام تدفق المياه الموسمية مما يجعل التوليد

¹ مرجع نفسه ، ص 25 – 26

الفصل الثالث آثار بناء و تشغيل سد النهضة على التوازنات الجيوسياسية الإقليمية و الآفاق المستقبلية

عرضة للتقلبات المناخية والجفاف، كما تبرز تحديات تتعلق بإدارة الخزان بين أهداف التخزين وأهداف التوليد، وهو ما يتطلب توازنا دقيقا في التشغيل لضمان استدامة الإنتاج الطاقوي على المدى الطويل.¹

يمثل سد النهضة مشروعا محوريا في إعادة تشكيل قطاع الطاقة في إثيوبيا ويعزز من قدرتها على تلبية الطلب المحلي وفتح آفاق للتكامل الإقليمي في مجال الكهرباء، غير أن تحقيق هذه الأهداف يبقى مرتبطا بمدى تطوير البنية التحتية الكهربائية وتعزيز التعاون الإقليمي واستقرار العوامل الطبيعية المرتبطة بتدفقات النهر.

ثانيا : دراسة تأثير حبس المياه على تدفقات المياه على كفاءة السدود السودانية و المصرية.

يصنف موضوع حبس المياه في خزان سد النهضة ضمن القضايا المحورية في دراسة التوازنات الهيدرولوجية في حوض النيل الأزرق، إذ يرتبط بشكل مباشر بتغيرات تدفق المياه نحو دول المصب خاصة السودان ومصر، وتبرز أهمية هذا الموضوع في كونه لا يقتصر على البعد المائي فقط بل يمتد ليشمل البعد الطاقوي المرتبط بكفاءة تشغيل السدود الكبرى مثل سد الروصيرص في السودان والسد العالي في مصر، كما تزداد حساسية هذا التأثير في سنوات الجفاف التي تنخفض فيها الإيرادات المائية بشكل ملحوظ

¹هالة السيد الهلالي ، الأمن المائي المصري دراسة في التهديدات و المخاطر و اليات المواجهة سد النهضة انموذجا ، مجلة كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، المجلد 20 ، العدد 2 ، 2019 ، ص 112

الفصل الثالث آثار بناء و تشغيل سد النهضة على التوازنات الجيوسياسية الإقليمية و الآفاق المستقبلية

مما يفرض تحديات كبيرة على انتاج الكهرباء واستقرار المنظومة المائية في الدول المتأثرة.

1. تأثير حبس المياه على النظام الهيدرولوجي في النيل الأزرق

يؤدي ملء خزان سد النهضة الى تعديل نمط التدفقات الطبيعية لنهر النيل الأزرق حيث يتم تحويل جزء من المياه الى التخزين بدل المرور المباشر نحو السودان ومصر، هذا التغيير يخلق حالة من اعادة توزيع التدفق الزمني للمياه وليس فقط كميتها، اذ تصبح التدفقات اكثر انتظاما على المدى الطويل ولكن اقل فورية خلال فترات الملء، ويظهر هذا الاثر بشكل واضح في السنوات التي تشهد انخفاضاً في معدلات الامطار مما يزيد من الضغط على دول المصب التي تعتمد على التدفق الطبيعي الموسمي، كما يؤثر ذلك على توقيت وصول المياه الى السدود السودانية والمصرية وبالتالي على قدرتها التشغيلية في توليد الطاقة.¹

2. تأثير الحبس على كفاءة سد الروصيرص في السودان

يعد سد الروصيرص من اهم السدود السودانية المرتبطة مباشرة بتدفقات النيل الأزرق حيث يعتمد بشكل كبير على انتظام وصول المياه من المنابع، ومع وجود عمليات ملء سد النهضة يتغير نمط التدفق الداخل الى بحيرة الروصيرص مما قد يؤثر على قدرة السد

¹مبارك الأمين حامد ، الأمن المائي و أثره الاقتصادي على السودان و مصر (دراسة حالة سد النهضة الإثيوبي) ، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا ، جامعة النيلين ، 2017 ، ص 107

الفصل الثالث آثار بناء و تشغيل سد النهضة على التوازنات الجيوسياسية الإقليمية و الآفاق المستقبلية

على تشغيل التوربينات بكفاءة ثابتة، ففي فترات انخفاض التدفق يمكن ان يتراجع مستوى المياه خلف السد مما يقلل من القدرة التوليدية للكهرباء، كما ان عدم الانتظام في التدفقات قد يفرض على مشغلي السد تعديلات مستمرة في التشغيل، ومع ذلك يمكن ان يساهم الانتظام النسبي للتدفقات بعد اكتمال الملء في تحسين الاستقرار على المدى البعيد اذا تم تنسيق التشغيل بين السدين بشكل فعال.¹

3. تأثير حبس المياه على السد العالي في مصر خلال سنوات الجفاف

يرتبط السد العالي بشكل وثيق بتوازن المياه في بحيرة ناصر التي تمثل المخزون الاستراتيجي لمصر، وفي سنوات الجفاف يصبح تأثير اي انخفاض في تدفقات النيل الازرق اكثر وضوحا على مستوى التخزين وبالتالي على انتاج الكهرباء، حيث يؤدي انخفاض الواردات المائية الى تقليل منسوب البحيرة مما يحد من القدرة التشغيلية للتوربينات، كما ان فترات الملء في سد النهضة قد تتزامن مع سنوات شح مائي مما يضاعف الضغط على ادارة الموارد المائية في مصر، ورغم ذلك يتمتع السد العالي بقدرة تخزينية كبيرة تسمح بامتصاص جزء من الصدمات المائية على المدى القصير، الا ان

¹ مرجع نفسه

الفصل الثالث آثار بناء و تشغيل سد النهضة على التوازنات الجيوسياسية الإقليمية و الآفاق المستقبلية

الاستمرارية في انخفاض التدفقات قد تؤثر على كفاءة التوليد الكهربائي على المدى المتوسط.¹

4. انعكاسات سنوات الجفاف على التوازن الطاقوي في حوض النيل

تعد سنوات الجفاف من أكثر الفترات حساسية في العلاقة بين سد النهضة وسدود المصب حيث ينخفض مجموع الإيرادات المائية بشكل كبير مما يقلل من حجم المياه المتاحة للتوليد الكهربائي، وفي هذه الحالة تتزايد أهمية إدارة مشتركة ومنسقة بين الدول لضمان توزيع عادل وفعال للمياه، كما تظهر الحاجة إلى اعتماد نماذج تشغيل مرنة للسدود تسمح بتقليل خسائر الطاقة، ومن جهة أخرى يمكن أن يؤدي الجفاف إلى زيادة الاعتماد على مصادر طاقة بديلة في السودان ومصر لتعويض النقص في التوليد الكهرومائي، مما يبرز البعد الاستراتيجي للمياه كعامل حاسم في أمن الطاقة الإقليمي.²

5. إمكانية التأثير الإيجابي عبر التنظيم المشترك للتدفقات

رغم التحديات المرتبطة بحبس المياه إلا أن وجود سد النهضة يمكن أن يوفر في حال التنسيق الجيد فرصة لتنظيم أفضل للتدفقات المائية على مدار العام، حيث يمكن أن يساهم التخزين في تقليل الفيضانات خلال موسم الأمطار وتوفير تدفقات أكثر استقراراً

¹ مجدي عبد الهادي، سد النهضة بين مصر وإثيوبيا: أبعاد الأزمة والمواجهة، مركز الجزيرة للدراسات، 2019، ص 8

² أجود محمد عبد كليس، مرجع نفسه، ص 214

الفصل الثالث آثار بناء و تشغيل سد النهضة على التوازنات الجيوسياسية الإقليمية و الآفاق المستقبلية

في فترات الجفاف، وهذا قد ينعكس ايجابا على تشغيل السدود السودانية والمصرية اذا تم الاتفاق على آليات تشغيل مشتركة، كما يمكن ان يؤدي الى تحسين كفاءة استخدام المياه في توليد الكهرباء على مستوى الحوض ككل، غير ان تحقيق هذا السيناريو يرتبط بشكل مباشر بالتعاون الفني والمؤسسي بين الدول الثلاث.¹

يتضح من خلال دراسة تاثير حبس المياه على تدفقات النيل الازرق ان سد النهضة يمثل عاملا مؤثرا في اعادة تشكيل ديناميكية المياه والطاقة في حوض النيل، حيث ينعكس ذلك بشكل مباشر على كفاءة تشغيل سد الروصيرص والسد العالي خاصة في سنوات الجفاف، ومع ذلك فان حجم هذا التاثير يبقى مرتبطا بمدى التنسيق في ادارة الموارد المائية وقدرة الدول على بناء اطار تعاوني يوازن بين متطلبات التنمية في دول المنبع والمصب.

III. المطلب الثاني: اثر سد النهضة على قطاع الزراعة والأمن الغذائي في المنطقة

أدى بناء سد النهضة إلى إثارة نقاش واسع حول مستقبل الموارد المائية وانعكاساتها على النشاط الزراعي في دول حوض النيل. فالزراعة ترتبط بشكل مباشر باستقرار تدفقات المياه وتوفرها خلال مختلف الفصول، خاصة بالنسبة للدول التي تعتمد على الري النهري. كما أن أي تغير في إدارة المياه يمكن أن يؤثر على الإنتاج الزراعي والأمن

¹مبارك الأمين حامد ، مرجع نفسه ، ص 111 – 112

الفصل الثالث آثار بناء و تشغيل سد النهضة على التوازنات الجيوسياسية الإقليمية و الآفاق المستقبلية

الغذائي للسكان. ومن هنا أصبحت العلاقة بين السد والزراعة من أبرز القضايا المطروحة في المنطقة.

أولاً: التوسع الزراعي وازدهار الزراعة الخضراء.

يشكل سد النهضة الاثيوبي نقطة تحول بنيوية في العلاقة بين الموارد المائية والنشاط الزراعي في اثيوبيا، حيث لم يعد الماء مجرد مورد طبيعي خاضع للتقلبات الموسمية، بل اصبح جزءا من منظومة قابلة للتنظيم والتوجيه لخدمة اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويأتي هذا التحول في سياق دولة تعاني من هشاشة زراعية مرتبطة بالاعتماد الكبير على الامطار غير المنتظمة، كما يمتد تأثير هذا المشروع الى مستوى اقليمي من خلال اعادة تنظيم تدفقات النيل الازرق بما ينعكس على انماط الانتاج الزراعي والامن الغذائي في حوض النيل ككل، مما يجعل العلاقة بين السد والزراعة علاقة اعادة تشكيل وليس مجرد تأثير مباشر.

1. دور سد النهضة في دعم التوسع الزراعي في اثيوبيا

يساهم سد النهضة في احداث تغيير تدريجي في طبيعة النشاط الزراعي من خلال تنظيم تدفقات النيل الازرق وتقليل التذبذب الحاد بين الفيضانات والجفاف، حيث يؤدي هذا التنظيم الى خفض الخسائر الزراعية الناتجة عن الفيضانات التي كانت تتسبب في تآكل التربة وتدمير المحاصيل في بعض المواسم، وفي الوقت نفسه يوفر درجة من

الفصل الثالث آثار بناء و تشغيل سد النهضة على التوازنات الجيوسياسية الإقليمية و الآفاق المستقبلية

الاستقرار في توفر المياه تسمح بوضع خطط زراعية أكثر دقة وامتدادا زمنيا، مما يعزز إمكانية استصلاح اراض جديدة كانت تعتبر غير مستقرة زراعيًا في السابق، كما يشجع هذا الوضع على الانتقال من زراعة تعتمد على رد الفعل تجاه المناخ الى زراعة تعتمد على التخطيط المسبق للموارد المائية والانتاج الزراعي.¹

2. تعزيز مشاريع الزراعة المروية والزراعة المستدامة

يوفر سد النهضة قاعدة مائية أكثر انتظاما تسمح بتوسيع مشاريع الزراعة المروية بشكل تدريجي، حيث يصبح توفر المياه أكثر قابلية للتوقع مقارنة بالنظام الطبيعي السابق الذي كان يعتمد على الامطار الموسمية غير المنتظمة، وهذا التحول يفتح المجال امام انشاء شبكات ري حديثة تعتمد على توزيع منظم للمياه بدل الاعتماد العشوائي على المصادر الطبيعية، كما يساهم في رفع كفاءة استخدام المياه من خلال تقليل الفاقد في عمليات السقي وتحسين طرق الري مثل الري بالتنقيط والري بالرش، وهو ما يؤدي الى زيادة الانتاجية الزراعية لكل وحدة ماء مستخدمة، وتظهر الزراعة المستدامة في هذا السياق كاتجاه يوازن بين زيادة الانتاج والحفاظ على الموارد الطبيعية من خلال ترشيد الاستهلاك المائي وتقليل الضغط على التربة والمياه الجوفية.²

¹ عبد الكريم بشلة ، التنمية المستدامة في ظل استمرار الصراع المائي بين مصر و إثيوبيا : الإنجازات والتحديات (2011 – 2024) ، مجلة السياسة العالمية، المجلد 9 ، العدد 1 ، 2025 ، ص 302 – 303

² مرجع نفسه ، ص 303

الفصل الثالث آثار بناء و تشغيل سد النهضة على التوازنات الجيوسياسية الإقليمية و الآفاق المستقبلية

3. تأثير السد على ازدهار الزراعة الخضراء

يساهم استقرار التدفقات المائية الناتج عن سد النهضة في تقليل الاعتماد المفرط على المياه الجوفية التي كانت تشكل بديلا رئيسيا خلال فترات الجفاف، وهو ما يحد من المشكلات البيئية المرتبطة باستنزاف هذه الموارد مثل انخفاض منسوب المياه الجوفية وتملح التربة، كما يسمح هذا الاستقرار بتطوير نماذج زراعية تعتمد على التخطيط البيئي طويل المدى، حيث يمكن اختيار محاصيل تتناسب مع الموارد المائية المتاحة وتقليل الزراعات ذات الاستهلاك العالي للمياه، كما يفتح المجال امام اعتماد تقنيات زراعية حديثة تعتمد على البيانات المناخية في تحديد احتياجات الري، وتبرز الزراعة الخضراء هنا كنموذج انتاج يدمج بين رفع الكفاءة الاقتصادية وتقليل الاثر البيئي للنشاط الزراعي، مما يعيد صياغة العلاقة بين الزراعة والبيئة على اساس الاستدامة بدل التوسع غير المنظم.¹

4. انعكاسات التوسع الزراعي على الامن الغذائي

يرتبط التوسع الزراعي الناتج عن تحسين ادارة الموارد المائية بزيادة القدرة على انتاج الغذاء بشكل اكثر استقرارا وانتظاما، حيث يؤدي توفر المياه بشكل اكثر موثوقية الى تقليل التذبذب في حجم الانتاج الزراعي المرتبط بالتغيرات المناخية، مما ينعكس على

¹عزمي محمد الغايش ، مرجع نفسه ، ص 26

الفصل الثالث آثار بناء و تشغيل سد النهضة على التوازنات الجيوسياسية الإقليمية و الآفاق المستقبلية

استقرار الامدادات الغذائية في الاسواق المحلية، كما يساهم في تقليل الاعتماد على الاستيراد الغذائي وتعزيز مستوى الاكتفاء الذاتي النسبي، بالإضافة الى ذلك يؤدي التوسع الزراعي الى تنشيط الاقتصاد الريفي من خلال خلق فرص عمل في مجالات الزراعة والصناعات الغذائية وسلاسل التوزيع، غير ان هذا الاثر يظل مرتبطا بقدرة الدولة على تحويل الاستقرار المائي الى منظومة زراعية متكاملة تشمل البنية التحتية والتخزين والتسويق والسياسات الداعمة للإنتاج.¹

5. التحديات المرتبطة بالتوسع الزراعي المعتمد على السد

رغم ما يوفره سد النهضة من امكانيات لتحسين الوضع الزراعي الا ان تحويل هذه الامكانيات الى واقع فعلي يواجه مجموعة من التحديات الهيكلية، من بينها ضعف البنية التحتية للري في العديد من المناطق الريفية مما يحد من قدرة استغلال الموارد المائية بكفاءة، كما ان تطوير شبكات ري حديثة يتطلب استثمارات مالية وتقنية كبيرة قد لا تكون متاحة بشكل سريع، اضافة الى محدودية انتشار التقنيات الزراعية الحديثة بين صغار المزارعين، كما ان التغيرات المناخية تظل عاملا مؤثرا على انتظام الموارد المائية حتى في وجود السد، فضلا عن ان الطابع الاقليمي المشترك لنهر النيل يضيف بعدا سياسيا

¹ عبد الكريم بشلة ، مرجع نفسه ، ص 303

الفصل الثالث آثار بناء و تشغيل سد النهضة على التوازنات الجيوسياسية الإقليمية و الآفاق المستقبلية

يربط القرارات الزراعية الداخلية بالتفاهات المائية بين دول الحوض، مما يجعل التخطيط

الزراعي عملية مركبة تجمع بين العوامل الطبيعية والاقتصادية والسياسية.¹

ان سد النهضة لا يؤدي بشكل مباشر الى توسع زراعي فوري بقدر ما يعيد تشكيل البيئة المائية التي يقوم عليها النشاط الزراعي، حيث يوفر درجة من الاستقرار في تدفقات المياه تسمح بتطوير الزراعة المروية وتحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية، كما يساهم في دعم التحول نحو الزراعة الخضراء وتعزيز الامن الغذائي من خلال رفع استقرار الانتاج الزراعي، غير ان تحقيق هذه النتائج يبقى رهينا بمدى قدرة الدولة على تطوير بنيتها التحتية الزراعية وتبني سياسات مائية وزراعية متكاملة تضمن استدامة هذا التحول على المدى الطويل.

ثانيا :الاثار السلبية المحتملة على حصص الاراضي الموسمية و عملية استصلاح الاراضي في مصر

يرتبط ملف سد النهضة في جانب منه بتغيرات محتملة في توزيع المياه على مستوى حوض النيل، وهو ما ينعكس بصورة مباشرة على دول المصب وعلى رأسها مصر التي تعتمد بدرجة كبيرة على التدفقات القادمة من النيل الازرق في تغذية منظومتها الزراعية، وتبرز اهمية هذا الموضوع في العلاقة بين استقرار الموارد المائية وقدرة الدولة على

¹ ازاهر حسن عبد الرحمن محمد، المخاطر الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لسد النهضة الإثيوبي على السودان- دراسة تحليلية 2013-2023 ، مجلة البحوث و الدراسات المعاصرة ، المجلد 3 ، العدد 1 ، 2025 ، ص 113.

الفصل الثالث آثار بناء و تشغيل سد النهضة على التوازنات الجيوسياسية الإقليمية و الآفاق المستقبلية

الحفاظ على حصص الأراضي الزراعية الموسمية وتنفيذ مشاريع استصلاح الأراضي، حيث يشكل أي تغير في توقيت أو كمية التدفقات عاملاً مؤثراً في التوازن الزراعي القائم منذ عقود.

1. تأثير حبس المياه على حصص الأراضي الزراعية الموسمية في مصر

يؤدي حبس المياه في خزان سد النهضة خلال فترات الملء إلى إعادة توزيع زمنية لتدفقات النهر نحو دول المصب، حيث قد تتخفض كميات المياه الواصلة في بعض المواسم خاصة خلال سنوات الجفاف، وهذا الانخفاض لا ينعكس فقط على كمية المياه بل على نمط توزيعها عبر الموسم الزراعي، وهو ما يؤثر على الأراضي الزراعية الموسمية التي تعتمد على انتظام الري في مراحل الزراعة المختلفة، كما أن أي اضطراب في توقيت وصول المياه قد يؤدي إلى تقليص المساحات المزروعة أو تغيير التركيبة المحصولية نحو محاصيل أقل استهلاكاً للمياه، وبالتالي تصبح حصص الأراضي الفعالة مرتبطة بمدى استقرار التدفقات المائية أكثر من ارتباطها بالمساحة النظرية المتاحة.¹

2. تأثير انخفاض التدفقات على كفاءة استصلاح الأراضي

تعد مشاريع استصلاح الأراضي في مصر من الركائز الأساسية لزيادة الرقعة الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي، غير أن هذه المشاريع تعتمد بشكل كبير على توفر مياه الري

¹ أجود محمد عبد كليس ، مرجع نفسه ، ص 211 .

الفصل الثالث آثار بناء و تشغيل سد النهضة على التوازنات الجيوسياسية الإقليمية و الآفاق المستقبلية

بشكل منتظم ومستدام، وعند حدوث انخفاض في التدفقات المائية نتيجة عمليات التخزين في سد النهضة او خلال سنوات الجفاف، تتأثر كفاءة هذه المشاريع من خلال زيادة الضغط على الموارد المائية المتاحة، مما قد يؤدي الى تقليص خطط التوسع الزراعي او اعادة جدولة بعض المشاريع، كما ان ارتفاع تكلفة توفير المياه البديلة مثل الاعتماد على اعادة استخدام المياه المعالجة او ضخ المياه الجوفية قد يحد من الجدوى الاقتصادية لبعض مشروعات الاستصلاح، وبالتالي تصبح قدرة التوسع الزراعي مرتبطة مباشرة باستقرار تدفقات النيل.¹

3. تأثير سنوات الجفاف على التوازن الزراعي في مصر

تتضاعف الآثار السلبية في سنوات الجفاف حيث ينخفض منسوب المياه في مجرى النيل بشكل عام مما يضعف قدرة السد العالي على تعويض النقص في الواردات المائية، وفي هذه الحالة يصبح التنافس على المياه بين الاستخدامات الزراعية والاستخدامات الحضرية والصناعية اكثر حدة، كما قد تضطر الدولة الى تقليل المساحات المزروعة او تغيير جداول الري بما يؤثر على انتاجية الاراضي، وتتعرض هذه الظروف على استقرار السوق الزراعي وعلى اسعار المنتجات الغذائية، مما يبرز حساسية النظام الزراعي المصري تجاه اي تغير في كميات التدفق المائي القادمة من اعلى الحوض.²

¹مجدي عبد الهادي، مرجع نفسه ، ص 5.

² مرجع نفسه ، ص 6 - 7.

الفصل الثالث آثار بناء و تشغيل سد النهضة على التوازنات الجيوسياسية الإقليمية و الآفاق المستقبلية

4. تأثير تغير انتظام التدفق على ادارة الري الزراعي

يعتمد النظام الزراعي في مصر على شبكات ري منظمة ترتبط بشكل مباشر بتدفقات النيل، وبالتالي فان اي تغير في انتظام هذه التدفقات يفرض تحديات على ادارة المياه داخل القنوات والترع، حيث يصبح من الضروري اعادة جدولة عمليات الري بشكل اكثر دقة لتجنب نقص المياه في مراحل النمو الزراعي الحرجة، كما قد تتأثر كفاءة توزيع المياه بين المناطق المختلفة مما يؤدي الى تفاوت في الانتاج الزراعي بين الاقاليم، ويؤدي ذلك الى زيادة الضغط على مؤسسات ادارة المياه من اجل تحقيق توازن بين الطلب الزراعي والموارد المتاحة، وهو ما يعكس تعقيد العلاقة بين الموارد المائية والاستقرار الزراعي.¹

5. انعكاسات محتملة على الامن الغذائي ومشاريع التوسع الزراعي

يؤدي الضغط على الموارد المائية الى انعكاسات مباشرة على خطط الامن الغذائي في مصر حيث قد تتأثر قدرة الدولة على تنفيذ مشاريع استصلاح الاراضي بالشكل المخطط له، كما قد يتم اعادة ترتيب الاولويات الزراعية نحو محاصيل اقل استهلاكاً للمياه مما يحد من التنوع الزراعي، وفي حال استمرار انخفاض التدفقات قد تواجه الدولة تحديات في الحفاظ على مستويات الانتاج الحالية، مما قد يزيد من الاعتماد على الاستيراد الغذائي،

¹محمد محمد الماحي و آخرون الآثار الاقتصادية لسد النهضة الإثيوبي على الميزان المائي المصري و القطاعات المستهلكة للمياه ، كلية الزراعة ، جامعة الإسكندرية ، المجلد 66 ، العدد 3 ، 2021 ، ص 83

الفصل الثالث آثار بناء و تشغيل سد النهضة على التوازنات الجيوسياسية الإقليمية و الآفاق المستقبلية

وبالتالي فان استقرار الامن الغذائي يصبح مرتبطا بشكل وثيق باستقرار الموارد المائية في حوض النيل ككل.¹

ان حبس المياه في سد النهضة يترتب عليه مجموعة من الآثار المحتملة على القطاع الزراعي في مصر خاصة فيما يتعلق بحصص الاراضي الموسمية ومشاريع استصلاح الاراضي، حيث يؤدي اي انخفاض في تدفقات النيل الى ضغط على منظومة الري وتقليص مرونة التوسع الزراعي، غير ان حجم هذه الآثار يظل مرتبطا بعوامل متعددة من بينها ادارة الموارد المائية والتنسيق الاقليمي والقدرة على التكيف مع التغيرات الهيدرولوجية.

IV. المبحث الثاني: سد النهضة وانعكاسه على التوازنات الجيوسياسية الإقليمية

أدى سد النهضة إلى إحداث تغيرات واضحة في طبيعة العلاقات السياسية بين دول المنطقة، حيث أصبح ملف المياه من أهم القضايا المؤثرة في التوازنات الجيوسياسية الإقليمية. وقد ساهم المشروع في بروز تحالفات ومواقف سياسية مختلفة تعكس سعي كل دولة إلى حماية مصالحها الاستراتيجية. كما زادت أهمية التفاوض والتعاون الإقليمي لتجنب تصاعد التوتر وضمان الاستقرار بين دول حوض النيل.

¹ عبد الكريم بشلة ، مرجع نفسه ، ص 304 – 305.

الفصل الثالث آثار بناء و تشغيل سد النهضة على التوازنات الجيوسياسية الإقليمية و الآفاق المستقبلية

V. المطلب الأول: إعادة تشكيل موازين القوة في منطقة حوض النيل.

ساهمت التطورات المرتبطة بسد النهضة في إحداث تغيرات واضحة داخل التوازنات الإقليمية في حوض النيل. فقد برزت إثيوبيا كفاعل أساسي يسعى إلى توظيف موارده المائية لتعزيز حضوره السياسي والاقتصادي. وفي المقابل تحاول باقي الدول حماية مصالحها المائية والحفاظ على استقرارها الاستراتيجي. لذلك أصبحت قضية السد مرتبطة بإعادة توزيع النفوذ ومظاهر القوة داخل الإقليم.

أولا : امكانية تحول إثيوبيا إلى قوة إقليمية في قطاعي الزراعة والطاقة.

يرتبط سد النهضة الاثيوبي بتحولات عميقة في بنية القوة داخل منطقة حوض النيل، حيث لا يقتصر تأثيره على الجانب المائي او البيئي فقط، بل يمتد ليعيد تشكيل موازين النفوذ الاقليمي بين دول المنبع والمصب، وتبرز اثيوبيا في هذا السياق كفاعل يسعى الى الانتقال من موقع الدولة ذات الموارد المحدودة في مجال الطاقة الى موقع الدولة القادرة على توظيف مواردها المائية في توليد الكهرباء وتوسيع القاعدة الزراعية، وهو ما يجعل المشروع اداة استراتيجية لبناء قوة اقليمية متعددة الابعاد.

1. التحول في القوة الطاقوية كمدخل للنفوذ الإقليمي

يساهم سد النهضة في تعزيز موقع اثيوبيا داخل منظومة الطاقة في شرق افريقيا من خلال رفع قدرتها على انتاج الكهرباء الكهرومائية بشكل غير مسبوق، حيث يشكل هذا

الفصل الثالث آثار بناء و تشغيل سد النهضة على التوازنات الجيوسياسية الإقليمية و الآفاق المستقبلية

التطور قاعدة اساسية لتحويل الطاقة الى اداة نفوذ اقتصادي وسياسي في المنطقة، فامتلاك فائض محتمل في انتاج الكهرباء يفتح المجال امام اثيوبيا لتصبح مصدر تصدير للطاقة نحو دول الجوار، وهو ما يعزز من مكانتها داخل شبكات الربط الكهربائي الاقليمية، كما ان هذا التحول يغير طبيعة الاعتماد الاقليمي بحيث تصبح بعض الدول المستوردة للطاقة مرتبطة جزئيا بالبنية التحتية الاثيوبية، مما يعزز من وزنها التفاوضي في القضايا الإقليمية.¹

2. انعكاس القدرة الطاقوية على التنمية الزراعية الداخلية

يرتبط صعود اثيوبيا كقوة اقليمية في قطاع الطاقة بقدرتها على دعم التحول الزراعي الداخلي، حيث يتيح توفر الكهرباء على نطاق اوسع تطوير تقنيات الري الحديثة وتشغيل المضخات الزراعية وتوسيع مشاريع الزراعة المروية، وهذا التداخل بين الطاقة والزراعة يؤدي الى اعادة هيكلة القطاع الزراعي نحو نماذج اكثر انتاجية واستدامة، كما يسمح بتقليل الاعتماد على الزراعة المطرية التقليدية التي كانت تمثل مصدر هشاشة اقتصادي، وبالتالي فان تعزيز الطاقة لا ينعكس فقط على الاقتصاد الصناعي بل يمتد ليشكل قاعدة لتحديث القطاع الزراعي ورفع انتاجيته.²

¹ ابن مشيرح أسماء ، اثيوبيا في ميزان القوة الافريقي بين التحديات الأمنية و المكاسب سد النهضة ، المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية و الاجتماعية ، المجلد 7 ، العدد 2 ، 2023 ، ص 18 .

² Dereje Tadesse Mekonnen, "Hydropower Development and Agricultural Transformation in Ethiopia", *International Journal of Energy Economics and Policy*, Vol. 10, No. 5, 2020, pp 314-316.

الفصل الثالث آثار بناء و تشغيل سد النهضة على التوازنات الجيوسياسية الإقليمية و الآفاق المستقبلية

3. توسيع القاعدة الزراعية كعنصر من عناصر القوة الإقليمية

يساهم استقرار الموارد المائية الناتج عن وجود السد في خلق امكانية لتوسيع الرقعة الزراعية داخل اثيوبيا بشكل تدريجي، وهو ما يعزز من قدرتها على تحسين امنها الغذائي وتقليل اعتمادها على الاستيراد، كما ان تطوير الزراعة المروية يتيح رفع حجم الانتاج الزراعي بما قد يفتح افاقا للتصدير في بعض المحاصيل، وهذا التحول يمنح اثيوبيا بعدا اقتصاديا اضافيا في الاقليم حيث لا تقتصر قوتها على الطاقة بل تمتد الى الغذاء، وهو ما يعزز موقعها التفاوضي في علاقاتها مع دول الجوار التي تعتمد على الواردات الغذائية او المائية.¹

4. التكامل بين قطاعي الطاقة والزراعة في بناء النفوذ الإقليمي

يظهر التحول الاثيوبي في حوض النيل من خلال التكامل بين قطاعي الطاقة والزراعة، حيث لا يعمل كل قطاع بشكل منفصل بل يتغذى احدهما على الاخر، فالكهرباء المنتجة من السد تدعم الزراعة المروية، بينما يؤدي التوسع الزراعي الى تعزيز الاستقرار الاقتصادي الداخلي، وهذا التداخل يساهم في بناء نموذج تنموي متكامل يعزز من قدرة الدولة على الصمود الاقتصادي ويزيد من قدرتها على التأثير في محيطها

¹ Tesfa Alemayehu, "The Grand Ethiopian Renaissance Dam and Ethiopia's Agricultural Transformation", *African Journal of Agricultural Research*, Vol. 16, No. 7, 2021, pp. 1026–1029.

الفصل الثالث آثار بناء و تشغيل سد النهضة على التوازنات الجيوسياسية الإقليمية و الآفاق المستقبلية

الإقليمي، كما ان هذا النموذج يعيد تعريف مفهوم القوة الإقليمية ليشمل القدرة على التحكم في الموارد الطبيعية واستثمارها بشكل فعال وليس فقط القوة العسكرية او السياسية.¹

5. التحديات التي تواجه تحول اثيوبيا الى قوة إقليمية

رغم المؤشرات الدالة على صعود اثيوبيا في قطاعي الطاقة والزراعة الا ان هذا التحول يواجه مجموعة من القيود، من بينها الحاجة الى بنية تحتية قوية لنقل الكهرباء داخليا وخارجيا، اضافة الى تحديات التمويل والاستثمار في القطاع الزراعي، كما ان الاعتماد على مورد مائي مشترك يجعل هذا الصعود مرتبطا بتوازنات اقليمية حساسة قد تتأثر بالعلاقات مع دول المصب، فضلا عن التغيرات المناخية التي قد تؤثر على استقرار الموارد المائية، مما يجعل قوة اثيوبيا الإقليمية قوة مشروطة وليست مطلقة.²

يمثل سد النهضة نقطة ارتكاز في مسار تحول اثيوبيا نحو موقع قوة اقليمية في قطاعي الطاقة والزراعة، حيث يساهم في بناء قاعدة اقتصادية تعتمد على استغلال الموارد المائية بشكل استراتيجي، غير ان هذا التحول يبقى مرتبطا بمدى قدرة الدولة على تجاوز التحديات التقنية والاقتصادية والإقليمية، وعلى تحويل هذا التفوق النسبي الى نفوذ مستدام داخل منطقة حوض النيل.

¹ Mulugeta Gebrehiwot Berhe, "Energy–Agriculture Nexus and Regional Development in Ethiopia", Energy Policy Journal, Vol. 148, 2021, pp. 113–117

² هالة السيد الهلالي ، مرجع نفسه ، ص 112

الفصل الثالث آثار بناء و تشغيل سد النهضة على التوازنات الجيوسياسية الإقليمية و الآفاق المستقبلية

ثانيا : تأثير السد على تراجع الدور التاريخي لمصر، في مقابل الصعود الاثيوبي

ارتبطت مكانة مصر داخل حوض النيل تاريخيا بعنصرين اساسيين هما التحكم شبه الكامل في تدفقات النهر عند نهايته، والاعتماد الوجودي على مياهه في الزراعة والاستقرار الاقتصادي، وهو ما جعلها لوقت طويل الفاعل الاقوى في منظومة النيل، غير ان دخول مشاريع مائية كبرى في اعالي الحوض وعلى رأسها سد النهضة ادى الى اعادة تشكيل تدريجية لهذه المعادلة، حيث لم يعد النهر يخضع لمنطق دولة المصب وحدها، بل اصبح مجالا مشتركا لعدة دول تمتلك القدرة على التأثير في تدفقه، مما فتح المجال امام صعود اثيوبي تدريجي داخل هذه المنظومة.

1. تراجع مركزية التحكم المائي التقليدي لمصر

كان النظام الهيدروليكي في حوض النيل يقوم تاريخيا على مركزية واضحة تتمثل في اعتماد مصر على انتظام تدفق المياه من اعالي النهر مع قدرة عالية على تنظيمها داخليا عبر السد العالي، غير ان ظهور سد النهضة ادخل عنصر جديد في معادلة التحكم المائي يتمثل في وجود خزان ضخم في اعالي الحوض قادر على تنظيم جزء مهم من التدفقات قبل وصولها الى مصر، وهذا التحول لا يعني فقدان السيطرة بشكل كامل لكنه يعيد توزيع عناصر التحكم بين المنبع والمصب، حيث اصبحت ادارة النهر عملية

الفصل الثالث آثار بناء و تشغيل سد النهضة على التوازنات الجيوسياسية الإقليمية و الآفاق المستقبلية

تشاركية جزئياً بدل ان تكون احادية الجانب، مما ادى الى تراجع نسبي في قدرة مصر على الانفراد بصياغة قواعد استخدام مياه النيل كما كان الحال في السابق.¹

2. تأثير تغير التدفقات على المكانة الزراعية والاقتصادية لمصر

يرتبط الدور التاريخي لمصر بقدرتها على تحويل استقرار النيل الى قاعدة زراعية كثيفة ومستقرة مكنت من قيام حضارة زراعية طويلة الامد، غير ان اي تغير في انتظام التدفقات سواء من خلال التخزين او التذبذب الموسمي يؤثر بشكل مباشر على هذا النموذج، حيث تصبح عملية التخطيط الزراعي اكثر حساسية لتغير كميات المياه المتاحة، مما يفرض قيودا على التوسع في استصلاح الاراضي الجديدة ويؤثر على مرونة اختيار المحاصيل الزراعية، كما ان الضغط على الموارد المائية يؤدي الى اعادة توجيه السياسات الزراعية نحو ترشيد الاستهلاك بدلا من التوسع الافقي، وهذا يعكس انتقالا تدريجيا من نموذج زراعي قائم على الوفرة النسبية الى نموذج يقوم على ادارة الندرة النسبية للمياه.²

¹ هالة السيد الهلالي ، مرجع نفسه ، ص 107 – 108
² مؤمن صلاح صالح محمد نصير ، تحديات مياه نهر النيل و سد النهضة الإثيوبي و اثرها على الامن المائي و الاقتصادي في مصر دراسة تحليلية ، مجلة بحوث الشرق الأوسط ، المجلد 14 ، العدد 129 ، 2026 ، ص 169 – 170 .

الفصل الثالث آثار بناء و تشغيل سد النهضة على التوازنات الجيوسياسية الإقليمية و الآفاق المستقبلية

3. صعود اثيوبيا كلاعب مائي وتنموي جديد

شهدت اثيوبيا خلال العقود الاخيرة تحولا تدريجيا في موقعها داخل حوض النيل من دولة منبع ذات تأثير محدود الى دولة تمتلك قدرة فعلية على التأثير في احد اهم روافد النهر، حيث منحها سد النهضة امكانية تنظيم جزء كبير من تدفقات النيل الازرق بما يتيح لها التحكم النسبي في توقيت وكمية المياه المتجهة نحو دول المصب، وهذا التطور لم ينعكس فقط على الجانب المائي بل امتد ليشمل بناء مشروع تنموي قائم على الطاقة الكهرومائية والزراعة المروية، مما جعل الموارد المائية اداة لرفع الوزن الاقتصادي والسياسي للبلاد، وبالتالي لم يعد دور اثيوبيا مقتصر على كونها مصدر المياه بل اصبحت فاعلا في ادارتها وتوجيه استخدامها.¹

4. اعادة تشكيل ميزان التفاوض في حوض النيل

ادى دخول سد النهضة الى تغيير طبيعة العلاقات داخل حوض النيل من نموذج يعتمد على توازن تاريخي غير متكافئ الى نموذج تفاوضي متعدد الاطراف، حيث لم يعد من الممكن اتخاذ قرارات مرتبطة بالنهر دون مراعاة مصالح الدول الواقعة في اعاليه، كما ان امتلاك اثيوبيا لاداة تنظيم التدفقات منحها قدرة اكبر على المشاركة في تحديد قواعد الاستخدام المائي، في حين اصبحت مصر مضطرة الى التعامل مع واقع جديد يقوم على

¹رضوى سيد احمد محمود عمار ، السياسة الاثيوبية تجاه نهر النيل من منظور القوة الجيواقتصادية المائية ، كلية السياسة و الاقتصاد ، جامعة بني سويف ، 2022 ، ص 149 – 150.

الفصل الثالث آثار بناء و تشغيل سد النهضة على التوازنات الجيوسياسية الإقليمية و الآفاق المستقبلية

التفاوض المستمر حول كميات المياه وتوقيت تدفقها، وهذا يعكس انتقالا من منطق السيطرة التاريخية الى منطق التوازنات الاقليمية المتغيرة التي تتطلب تنسيقا مستمرا بين الدول.¹

5. تحديات استمرار التحول في موازين القوة

رغم المؤشرات التي تعكس تراجعاً نسبياً في مركزية الدور المصري وصعوداً تدريجياً للدور الاثيوبي الا ان هذا التحول لا يزال غير مكتمل، حيث تمتلك مصر خبرة طويلة في ادارة الموارد المائية وبنية تحتية ضخمة مثل السد العالي وشبكات ري واسعة تتيح لها امتصاص جزء من الصدمات المائية، كما ان موقعها الجغرافي والديموغرافي يمنحها وزناً اقليمياً لا يمكن تجاوزه بسهولة، في المقابل تواجه اثيوبيا تحديات تتعلق بقدراتها الاقتصادية والبنية التحتية للنقل الكهربائي والزراعي، مما يجعل ميزان القوة في حوض النيل في حالة ديناميكية مستمرة وليس انتقالاً نهائياً.²

ساهم سد النهضة في اعادة تشكيل موازين القوة داخل حوض النيل من خلال تقليص مركزية التحكم المائي التي كانت تتمتع بها مصر تاريخياً، وفي المقابل دعم صعود اثيوبيا كلاعب اقليمي يمتلك ادوات تأثير مائية وتنموية متزايدة، غير ان هذا التحول يظل

¹حسين رمضان جويلي، محمود زكريا ، أزمة سد النهضة : دوافع التفاوض و مسارات الحل ، مجلة الدراسات الإفريقية ، المجلد 47 ، العدد 1 ، ج 1 ، 2025 ، ص 401 – 402.

² مرجع نفسه ، ص 410 – 411 .

الفصل الثالث آثار بناء و تشغيل سد النهضة على التوازنات الجيوسياسية الإقليمية و الآفاق المستقبلية

نسبيا وغير محسوم بشكل نهائي، لانه مرتبط بقدرة الدولتين على التكيف مع الواقع المائي الجديد وبمدى نجاح اليات التعاون او التنافس في ادارة مورد مائي مشترك وحيوي.

ثالثا : تغير خريطة الإختلافات بدخول اللاعب الصهيوني في اثيوبيا والصومال لاند.

شهدت منطقة القرن الافريقي خلال السنوات الاخيرة تحولات جيوسياسية متسارعة اعادت رسم خريطة العلاقات الاقليمية التقليدية، حيث لم يعد التنافس محصورا بين دول حوض النيل فقط، بل دخلت اطراف خارجية جديدة الى المشهد مما زاد من تعقيد التفاعلات السياسية والاقتصادية في المنطقة، ويبرز في هذا السياق الدور الاسرائيلي باعتباره فاعلا خارجيا يسعى الى توسيع حضوره عبر بوابات استراتيجية مثل اثيوبيا وصومال لاند، وهو ما ينعكس على توازنات القوة ويضيف بعدا جديدا للصراع والتعاون في القرن الافريقي

1. توسع النفوذ الاسرائيلي في اثيوبيا

يرتبط الحضور الاسرائيلي في اثيوبيا بمجموعة من الابعاد السياسية والاقتصادية والتقنية التي تهدف الى تعزيز التعاون في مجالات الزراعة والامن المائي والتكنولوجيا، حيث تسعى اسرائيل الى توظيف خبرتها في ادارة الموارد المائية في بيئة تعاني من تحديات مائية مشابهة، ويظهر هذا التعاون في مجالات الري الحديث والزراعة الذكية ونقل التقنيات الزراعية، كما يرتبط ايضا بتعزيز العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع

الفصل الثالث آثار بناء و تشغيل سد النهضة على التوازنات الجيوسياسية الإقليمية و الآفاق المستقبلية

اديس ابابا بما يسمح بترسيخ حضور استراتيجي داخل دولة تمثل مركز ثقل مائي في حوض النيل، وهذا التوسع يمنح إسرائيل موطئ قدم داخل معادلة المياه الاقليمية بشكل غير مباشر من خلال التعاون التقني والتموي.¹

2. الدور الاسرائيلي في صومال لاند واعادة تشكيل الممرات الاستراتيجية

يمتد النفوذ الاسرائيلي ايضا الى منطقة صومال لاند التي تتمتع بموقع استراتيجي على خليج عدن وبالقرب من اهم الممرات البحرية الدولية، حيث يتيح هذا الموقع امكانية التأثير في خطوط الملاحة والتجارة في المنطقة، ويظهر الاهتمام بهذه المنطقة في شكل تعاون اقتصادي وامني غير معلن بشكل واسع، يهدف الى تعزيز الحضور في منطقة ذات اهمية جيوسياسية عالية، كما ان هذا التواجد يساهم في اعادة تشكيل خريطة النفوذ في القرن الافريقي من خلال فتح قنوات جديدة للتأثير خارج الاطار التقليدي للدول الاقليمية الكبرى.²

¹ خالد وليد محمود ، التغلغل الإسرائيلي في القارة السمراء اثيوبيا دراسة حالة ، مركز الجزيرة للدراسات 2012 ،

ص 10 – 11

² ربيع أبو زامل ، الوصول الى خليج عدن و شن حروب بالوكالة .. حسابات إسرائيل في ارض الصومال ، الجزيرة للدراسات ، مقال منشور في 20 / 04 / 2026

الفصل الثالث آثار بناء و تشغيل سد النهضة على التوازنات الجيوسياسية الإقليمية و الآفاق المستقبلية

3. يؤدي دخول فاعلين خارجيين الى مشهد القرن الافريقي الى زيادة تعقيد العلاقات

داخل

حوض النيل، حيث لم تعد القضايا المائية والطاقوية محصورة بين دول الحوض فقط، بل اصبحت مرتبطة ايضا بمصالح قوى دولية تسعى الى تعزيز نفوذها من خلال الاستثمار في البنية التحتية والمشاريع التنموية، وهذا التداخل يضيف طبقة جديدة من التشابك في العلاقات الاقليمية، حيث تصبح القرارات المتعلقة بالمياه والطاقة جزءا من شبكة اوسع من المصالح الدولية، مما يزيد من صعوبة الوصول الى توافقات اقليمية مستقرة ويجعل التوازنات اكثر هشاشة.¹

4. انعكاسات التحالفات الجديدة على موقع الدول الإقليمية

يساهم تنامي العلاقات بين اثيوبيا وبعض القوى الخارجية في تعزيز موقعها داخل حوض النيل من خلال توفير دعم تقني واستثماري لمشاريعها الكبرى مثل سد النهضة، مما يعزز قدرتها على تثبيت مشروعها التنموي، وفي المقابل يخلق هذا الوضع حالة من التباين في موازين القوة بين دول الحوض، حيث تجد بعض الدول نفسها في موقع تفاوضي اكثر تعقيدا بسبب تعدد الاطراف المؤثرة، كما ان دخول فاعلين خارجيين يعيد

¹حسين رمضان جويلي ، محمود زكريا ، مرجع نفسه ، ص 506 – 507

الفصل الثالث آثار بناء و تشغيل سد النهضة على التوازنات الجيوسياسية الإقليمية و الآفاق المستقبلية

تشكيل طبيعة التحالفات داخل الاقليم ويجعلها اكثر مرونة وتغيرا حسب المصالح الاقتصادية والسياسية المتغيرة.²

ان دخول فاعلين خارجيين مثل اسرائيل الى اثيوبيا وصومال لاند ساهم في اعادة تشكيل خريطة التوازنات في القرن الافريقي، حيث لم تعد العلاقات محصورة بين دول الحوض فقط، بل اصبحت جزءا من شبكة اوسع من المصالح الدولية، مما زاد من تعقيد قضايا المياه والطاقة والامن الاقليمي، ويجعل مستقبل الاستقرار في المنطقة مرتبطا بمدى قدرة الدول الاقليمية على ادارة هذا التشابك المتزايد في المصالح

VI. المطلب الثاني: الاستقطاب الدولي وظهور القوى الجديدة

لم تعد أزمة سد النهضة مقتصرة على الإطار الإقليمي فقط، بل أصبحت محط اهتمام العديد من القوى الدولية والإقليمية الساعية إلى توسيع نفوذها في إفريقيا. وقد ساهم الموقع الاستراتيجي للقرن الإفريقي وأهمية الموارد المائية والطاقة في جذب تدخلات متعددة بأشكال سياسية واقتصادية مختلفة. كما أدى هذا التنافس إلى زيادة تعقيد الأزمة وتشابك المصالح بين الأطراف المختلفة. ولهذا أصبح ملف السد مرتبطا بتوازنات دولية تتجاوز حدود حوض النيل.

²الصادق جرایة ، المنظورات القانونية و السياسية للصراع الدولي حول مياه نهر النيل ، دراسة في أزمة سد النهضة بين اثيوبيا و مصر ، مجلة العلوم القانونية و السياسية ، المجلد 13 ، العدد 2 ، 2022 ، ص 76 – 77

الفصل الثالث آثار بناء و تشغيل سد النهضة على التوازنات الجيوسياسية الإقليمية و الآفاق المستقبلية

أولا : دور القوى الكبرى الولايات المتحدة، الصين، إيطاليا، ألمانيا، الكيان الصهيوني ، تركيا، روسيا، الإمارات ...تغذية النزاع في المنطقة.

أصبح ملف سد النهضة من اكثر الملفات المائية التي تحولت من نزاع اقليمي محدود الى ساحة لتقاطع المصالح الدولية، حيث لم يعد مرتبطا فقط بعلاقات دول حوض النيل، بل اصبح جزءا من شبكة اوسع من التفاعلات الجيوسياسية التي تشمل قوى كبرى واقليمية تسعى الى توسيع نفوذها في افريقيا، ويعكس هذا الوضع انتقال قضية المياه من كونها مسألة تقنية الى كونها قضية استراتيجية ترتبط بالطاقة والامن الغذائي والممرات التجارية، مما جعل المنطقة فضاء مفتوحا لتداخل التأثيرات الخارجية.

1. الدور الامريكي في ادارة التوازنات الإقليمية

تتعامل الولايات المتحدة مع ملف سد النهضة باعتباره جزءا من منظومة الاستقرار في القرن الافريقي وليس مجرد نزاع مائي، حيث تسعى الى منع تحول الخلاف بين الدول الثلاث الى صراع مفتوح قد يؤثر على امن المنطقة، لذلك تعتمد في تدخلها على سياسة الضغط الدبلوماسي وادارة التفاوض بدلا من فرض حلول نهائية، كما يرتبط هذا الدور باعتبارات استراتيجية تتعلق بموقع القرن الافريقي في التجارة العالمية ومكافحة النفوذ

الفصل الثالث آثار بناء و تشغيل سد النهضة على التوازنات الجيوسياسية الإقليمية و الآفاق المستقبلية

المنافس، وهو ما يجعل تدخلها عاملاً مؤثراً في توجيه مسار المفاوضات دون ان يؤدي بالضرورة الى حل جذري للنزاع.¹

2. التنافس الصيني والاوربي في مشاريع البنية التحتية

تلعب الصين دوراً محورياً في دعم مشاريع البنية التحتية في اثيوبيا من خلال التمويل الكبير لمشاريع الطاقة والنقل وربط المدن والمناطق الاقتصادية، وهو ما يعزز قدرة الدولة على تنفيذ مشاريع كبرى مثل سد النهضة من حيث الدعم غير المباشر للمنظومة التنموية ، في المقابل تركز بعض الدول الاوروبية مثل المانيا وايطاليا على تقديم الدعم التقني والتمويل التنموي في مجالات الطاقة المتجددة وادارة الموارد المائية، ويؤدي هذا التعدد في مصادر التمويل الى خلق بيئة تنافسية غير مباشرة بين القوى الدولية، حيث يصبح لكل طرف نفوذ جزئي داخل منظومة التنمية الاثيوبية، مما ينعكس على تعقيد مسار اتخاذ القرار في القضايا المرتبطة بالمياه والطاقة.²

3. الدور الروسي كفاعل داعم للتمدد الاستراتيجي

تعمل روسيا على تعزيز حضورها في افريقيا من خلال سياسة توسع تدريجية تشمل مجالات الطاقة والتسليح والتعاون التقني مع عدد من دول القرن الافريقي، بما فيها

¹ هالة حمدي غرابية ، اتجاهات خطاب المواقع الإخبارية الأمريكية و الروسية نحو أزمة سد النهضة ، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام ، المجلد 21 ، العدد 4 ، ج 1 ، 2022 ، ص 337 – 338 .

² صادق جراية ، مرجع نفسه ، ص 77.

الفصل الثالث آثار بناء و تشغيل سد النهضة على التوازنات الجيوسياسية الإقليمية و الآفاق المستقبلية

اثيوبيا، حيث يهدف هذا التوجه الى بناء نفوذ استراتيجي مواز للقوى الغربية في المناطق ذات الاهمية الجيوسياسية، كما ان هذا الحضور يساهم في زيادة تعدد الفاعلين الدوليين في ملف سد النهضة، مما يقلل من قابلية فرض حلول ثنائية او احادية، ويعزز من طبيعة النزاع كمف متعدد الاطراف تتداخل فيه الحسابات الاقتصادية والأمنية.¹

4. تأثير الكيان الصهيوني في البعد التقني والأمني

يمتد الحضور الاسرائيلي في منطقة القرن الافريقي عبر قنوات متعددة تشمل التعاون الزراعي والتقني والأمني، حيث يتم التركيز على نقل تقنيات الري الحديثة والزراعة الذكية وإدارة الموارد المائية، وهو ما يمنح هذا الفاعل دورا غير مباشر في التأثير على البنية التحتية المرتبطة بالمياه، كما يرتبط هذا الحضور ببناء علاقات استراتيجية مع بعض دول المنطقة بما يعزز من موقعه داخل معادلة القرن الافريقي، ويضيف بعدا تقنيا وامنيا جديدا الى النزاع المائي الذي لم يعد محصورا في الاطار التقليدي بين الدول.²

5. تعدد القوى وتأثيره على تعقيد النزاع

يؤدي تعدد الفاعلين الدوليين في ملف سد النهضة الى تحويل النزاع من قضية اقليمية ذات اطراف محددة الى ملف دولي متعدد المستويات، حيث تتداخل فيه المصالح

¹هالة حمدي غرابية ، مرجع نفسه ، ص 337 – 338.

²عصبي حليلة السعدية ، الاستراتيجية الإسرائيلية المائية في حوض النيل بين التاصيل الفكري و الواقع العملي ، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية ، المجلد 16 ، العدد 1 ، 2023 ، ص 17 – 18 .

الفصل الثالث آثار بناء و تشغيل سد النهضة على التوازنات الجيوسياسية الإقليمية و الآفاق المستقبلية

الاقتصادية مع الاعتبارات الاستراتيجية والامنية، مما يجعل مسار التفاوض اكثر تعقيدا و اقل قابلية للحسم السريع، كما ان اختلاف اهداف هذه القوى بين دعم التنمية او توسيع النفوذ او ضمان الاستقرار يخلق تباينا في المواقف يزيد من صعوبة الوصول الى توافق شامل، وبالتالي يصبح النزاع اكثر ارتباطا بتوازنات القوى الدولية منه بالاتفاقات الاقليمية فقط.¹

ساهم تدخل القوى الكبرى في منطقة حوض النيل في اعادة تشكيل طبيعة النزاع حول سد النهضة، حيث انتقل من كونه خلافا مائيا بين دول محدودة الى ملف دولي معقد تتداخل فيه المصالح الاقتصادية والاستراتيجية والامنية، مما جعل المنطقة فضاء مفتوحا لتنافس النفوذ العالمي، وهو ما يزيد من صعوبة الوصول الى تسوية نهائية ويجعل مستقبل النزاع مرتبطا بتوازنات دولية متغيرة بقدر ارتباطه بالتفاهات الاقليمية

ثانيا : دور الاتحاد الأفريقي و القوى الأفريقية وتحديات الوساطة) بما فيها الوساطة الجزائرية...)

يعتبر النزاع حول سد النهضة من اكثر القضايا المائية تعقيدا في القارة الافريقية، ليس فقط بسبب طبيعته الفنية المرتبطة بتوزيع المياه وتوليد الطاقة، بل ايضا بسبب حساسيته السياسية وارتباطه بموازن القوة داخل حوض النيل، وقد دفع هذا الوضع الى

¹دواجي محمد حسان، الأمن المائي الإقليمي في ظل أزمة سد النهضة، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد 6، العدد 2، 2022، ص 480-484.

الفصل الثالث آثار بناء و تشغيل سد النهضة على التوازنات الجيوسياسية الإقليمية و الآفاق المستقبلية

تفعيل اليات الوساطة الافريقية باعتبارها الخيار الاقرب جغرافيا وسياسيا لحل النزاع، حيث برز الاتحاد الافريقي كإطار مؤسسي يسعى الى تنظيم التفاوض بين اثيوبيا ومصر والسودان، الى جانب بعض التحركات الدبلوماسية التي قامت بها دول افريقية اخرى من بينها الجزائر، غير ان تعقيد الملف جعل نتائج هذه الوساطات محدودة نسبيا.

1. دور الاتحاد الافريقي في ادارة مسار التفاوض

تولى الاتحاد الافريقي دورا محوريا في محاولة احتواء النزاع من خلال اعادة توطین المفاوضات داخل الاطار الافريقي بدل الاعتماد على وساطات دولية خارجية، وقد جاء هذا التوجه انسجاما مع مبدأ الحلول الافريقية للمشاكل الافريقية، حيث عمل الاتحاد على رعاية جولات تفاوضية متكررة بين الدول الثلاث بهدف الوصول الى اتفاق حول قواعد ملء وتشغيل السد، كما سعى الى توفير منصة مؤسساتية للحوار المستمر وتجنب التصعيد السياسي، غير ان هذا الدور واجه صعوبات مرتبطة بغياب آليات تنفيذ ملزمة لقراراته، مما جعل الوساطة تعتمد بشكل كبير على حسن نية الاطراف دون وجود ضمانات قوية للالتزام.¹

¹إسراء أبو بكر أحمد عيسى، "دور الاتحاد الأفريقي في تسوية أزمة سد النهضة"، مجلة المركز الديمقراطي العربي، 2022، ص 15-17.

الفصل الثالث آثار بناء و تشغيل سد النهضة على التوازنات الجيوسياسية الإقليمية و الآفاق المستقبلية

2. مساهمات القوى الافريقية في تقريب وجهات النظر

الى جانب الاتحاد الافريقي، لعبت بعض الدول الافريقية ادوارا دبلوماسية مساندة تهدف الى تخفيف حدة التوتر بين اطراف النزاع، حيث قامت بعض الدول ذات الثقل السياسي والاقليمي بمحاولات غير مباشرة لتشجيع الحوار وتجنب التصعيد، كما تم طرح مقاربات تقنية تتعلق بتبادل البيانات الهيدرولوجية وتنسيق ادارة الموارد المائية، غير ان هذه المبادرات ظلت في الغالب محدودة من حيث التأثير العملي بسبب غياب سلطة تنفيذية موحدة داخل القارة، اضافة الى اختلاف مصالح الدول الافريقية نفسها تجاه اطراف النزاع، مما جعل مساهماتها اقرب الى الدعم السياسي منها الى الحلول العملية الملزمة.¹

3. تحديات الوساطة الافريقية في ظل تعقيد النزاع

تواجه الوساطة الافريقية في ملف سد النهضة مجموعة من التحديات البنيوية التي تحد من فعاليتها، من اهمها غياب الالتزام القانوني لقرارات الاتحاد الافريقي واعتماد العملية التفاوضية على التوافق السياسي غير المستقر بين الاطراف الثلاثة، كما ان الطابع الفني المعقد للنزاع يجعل من الضروري الجمع بين الخبرة التقنية والارادة السياسية، وهو ما يصعب تحقيقه في اطار وساطة اقليمية محدودة الامكانات، بالاضافة الى ذلك فان تباين

¹ مرجع نفسه ، ص 15-18.

الفصل الثالث آثار بناء و تشغيل سد النهضة على التوازنات الجيوسياسية الإقليمية و الآفاق المستقبلية

الاولويات بين دول المنبع والمصب يزيد من صعوبة الوصول الى حلول وسط، مما يؤدي الى ببطء مسار التفاوض واستمراره لفترات طويلة دون نتائج حاسمة.¹

4. الوساطة الجزائرية ودورها الدبلوماسي

تتبنى الجزائر في سياستها الخارجية مقاربة قائمة على دعم الحلول السلمية للنزاعات الافريقية وتعزيز الحوار بين الدول، وقد انعكس هذا التوجه في موقفها من ملف سد النهضة من خلال دعمها لجهود الوساطة الافريقية وتشجيع الحلول التوافقية التي تراعي مصالح جميع الاطراف، كما ساهمت في طرح رؤية تقوم على ضرورة التوازن بين حقوق دول المنبع واحتياجات دول المصب، غير ان دورها ظل في اطار الدعم الدبلوماسي غير المباشر دون تدخل تنفيذي في مسار التفاوض، مما يجعل تأثيرها مرتبطا اكثر بالدعم السياسي والمعنوي داخل المنظومة الافريقية.²

لعب الاتحاد الافريقي والقوى الافريقية بما فيها الجزائر دورا مهما في محاولة احتواء النزاع حول سد النهضة من خلال تعزيز الحوار بين الدول الثلاث وتوفير اطار تفاوضي افريقي، غير ان هذا الدور ظل محدود الفعالية بسبب غياب الالزام القانوني وتعدد

¹سامي جاد واصل، "أزمة سد النهضة الإثيوبي في ضوء أحكام القانون الدولي"، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 9، العدد 2، 2023، ص 156-157.

²رؤوف بوسعيدية، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 9، 2016، ص 154.

الفصل الثالث آثار بناء و تشغيل سد النهضة على التوازنات الجيوسياسية الإقليمية و الآفاق المستقبلية

الأطراف المتدخلة وتعقيد الجوانب الفنية للنزاع، مما يجعل الوساطة الأفريقية جزءاً من مسار طويل ومتدرج وليس حلاً نهائياً قابلاً للحسم السريع.

VII. المبحث الثالث: الآفاق المستقبلية للأزمة: رؤية تقييمية استشرافية

تظل أزمة سد النهضة من القضايا المفتوحة على عدة احتمالات مستقبلية ترتبط بمدى نجاح الأطراف المعنية في الوصول إلى حلول توافقية. فاستمرار الحوار والتفاوض يمكن أن يسهم في تحقيق التعاون المشترك والاستفادة المتبادلة من الموارد المائية، بينما قد يؤدي غياب التفاهم إلى زيادة التوترات الإقليمية. لذلك تبرز الحاجة إلى تبني رؤية مستقبلية تقوم على التعاون واحترام المصالح المشتركة لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة.

VIII. المطلب الأول : هندسة الحلول التقنية

تتطلب أزمة سد النهضة البحث عن حلول تقنية قادرة على التقليل من حدة الخلافات بين دول الحوض وتحقيق قدر من التوازن في استغلال الموارد المائية. وتشمل هذه الحلول تنظيم عمليات الملء والتشغيل وتبادل البيانات الفنية والتنسيق المستمر بين الدول المعنية. كما أن الاعتماد على المقاربة التقنية قد يساعد في تخفيف التوتر السياسي وخلق فرص للتعاون المشترك. لذلك أصبحت الحلول الفنية جزءاً أساسياً في أي مسار يهدف إلى تسوية الأزمة بشكل مستدام.

الفصل الثالث آثار بناء و تشغيل سد النهضة على التوازنات الجيوسياسية الإقليمية و الآفاق المستقبلية

أولاً: تعزيز السلام عن طريق المشاريع المشتركة وأهمية الإدارة المشتركة للأرباح و المخاطر سيما التدهور البيئي.

يرتبط النزاع حول سد النهضة بكونه جزءاً من منظومة مائية مشتركة لا يمكن فصلها بين دول المنبع والمصب، حيث أن طبيعة النيل الأزرق تجعل من أي مشروع مائي كبير عاملاً مؤثراً على باقي الدول، ولذلك ظهرت الحاجة إلى مقاربات تقنية تتجاوز منطق الصراع التقليدي نحو منطق التعاون القائم على تقاسم المنافع، وتعد فكرة المشاريع المشتركة من أهم هذه المقاربات باعتبارها وسيلة لتحويل النهر من مصدر توتر سياسي إلى فضاء للتكامل الاقتصادي والبيئي بين الدول.

1. المشاريع المشتركة كآلية لبناء الثقة بين دول الحوض

تقوم المشاريع المشتركة على فكرة تحويل الموارد المائية من عنصر تنازع إلى عنصر تعاون تدريجي بين الدول، حيث تسمح هذه المشاريع بخلق مصالح متبادلة تجعل كل طرف مرتبطاً بالآخر في إدارة النهر، ويمكن أن تشمل هذه المشاريع مجالات متعددة مثل توليد الكهرباء بشكل تكاملي، أو إدارة الفيضانات بشكل مشترك، أو تطوير مشاريع زراعية تعتمد على التنسيق بين الدول، ويؤدي هذا النوع من التعاون إلى بناء ثقة تدريجية بين الأطراف من خلال العمل التقني المشترك بدل الاختصار على المفاوضات السياسية،

الفصل الثالث آثار بناء و تشغيل سد النهضة على التوازنات الجيوسياسية الإقليمية و الآفاق المستقبلية

كما يساهم في تقليل الفجوة في التصورات بين الدول حول كيفية استخدام الموارد المائية بشكل عادل ومستدام.¹

2. ادارة الارباح المائية والطاقوية في اطار تكاملي

تقوم الادارة المشتركة على مبدأ اساسي يتمثل في الانتقال من تقاسم المياه ككمية ثابتة الى تقاسم المنافع الناتجة عن استخدامها، حيث لا ينظر الى النهر كمورد محدود فقط بل كمصدر متعدد الارباح يشمل الطاقة الكهربائية الناتجة عن السدود، وتحسين الانتاج الزراعي، وتقليل اضرار الفيضانات، وتوفير استقرار مائي يساعد على التنمية، ومن خلال هذا المنطق يصبح الهدف هو تعظيم هذه الارباح على مستوى الحوض ككل ثم توزيعها بطريقة تحقق نوعا من التوازن بين الدول، مما يقلل من حدة النزاع حول الحصص المباشرة للمياه ويحول النقاش الى كيفية تحسين كفاءة الاستخدام الجماعي للموارد.²

3. ادارة المخاطر البيئية الناتجة عن السدود

تعد المخاطر البيئية من اكثر الجوانب حساسية في المشاريع المائية الكبرى، حيث يمكن ان يؤدي تغيير النظام الطبيعي لتدفق النهر الى تأثيرات على التربة الزراعية وجودة المياه والتنوع البيولوجي، كما يمكن ان يسبب اضطرابات في عمليات الترسيب الطبيعية

¹أوعشرين ابتسام ، دور المشاريع التنموية الكبرى في اعادة بعث التنمية والأمن في منطقة حوض النيل-المحفظات والمعوقات"-سد النهضة نموذجا" ، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ، المجلد 8 ، العدد 2 ، 2021 ، ص 448 - 449

²مرجع نفسه ، ص 458

الفصل الثالث آثار بناء و تشغيل سد النهضة على التوازنات الجيوسياسية الإقليمية و الآفاق المستقبلية

التي تؤثر على خصوبة الاراضي في بعض المناطق، ولذلك يصبح من الضروري اعتماد ادارة مشتركة لهذه المخاطر تقوم على المراقبة المستمرة للبيئة المائية وتبادل البيانات بين الدول حول مستويات المياه وجودتها، كما يسمح هذا التعاون باتخاذ قرارات تشغيلية اكثر توازنا تأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي الى جانب البعد الاقتصادي، مما يحد من الآثار السلبية المحتملة على المدى الطويل.¹

4. دور التنسيق الفني في تقليل حدة النزاع

يساهم التركيز على الجانب الفني في معالجة النزاع في تخفيف الطابع السياسي الحاد الذي يميز ملف سد النهضة، حيث ان القضايا المرتبطة بكميات المياه ومواعيد التخزين والتشغيل يمكن ان تعالج بشكل اكثر فعالية داخل اطار لجان فنية مشتركة، ويؤدي هذا النوع من التنسيق الى خلق فهم مشترك للمعطيات الهيدرولوجية بين الدول بدل الاعتماد على تفسيرات سياسية مختلفة، كما يساعد على تقليل سوء الفهم حول تأثيرات السد على دول المصب، ويجعل عملية اتخاذ القرار اكثر ارتباطا بالبيانات العلمية والنماذج الهيدرولوجية، مما يرفع من فرص التوصل الى حلول وسط قابلة للتطبيق.²

¹محمود أبو العينين ، محمود زكريا ، مرجع نفسه ، ص 249 – 250

² مرجع نفسه ، ص 244

الفصل الثالث آثار بناء و تشغيل سد النهضة على التوازنات الجيوسياسية الإقليمية و الآفاق المستقبلية

5. التحديات التي تواجه المشاريع المشتركة

رغم ان المشاريع المشتركة تمثل خيارا عمليا لتقليل التوتر في حوض النيل الا ان تطبيقها يواجه مجموعة من العقبات، من بينها ضعف الثقة السياسية بين دول الحوض نتيجة تراكمات تاريخية من الخلافات، واختلاف الاولويات التنموية بين دول المنبع التي تركز على التوسع في استخدام الموارد ودول المصب التي تركز على الحفاظ على الحصص التقليدية، كما ان غياب مؤسسة اقليمية قوية تمتلك صلاحيات تنفيذية ملزمة يجعل الالتزام بالاتفاقات امرا غير مضمون، اضافة الى تأثير التغيرات المناخية التي تزيد من عدم استقرار الموارد المائية وتجعل التخطيط المشترك اكثر تعقيدا.¹

يتطلب تعزيز السلام في حوض النيل الانتقال من منطق التنازع حول المياه الى منطق التعاون القائم على المشاريع المشتركة والادارة التشاركية للمنافع، حيث يسمح هذا النهج بتحويل النهر الى مجال للتكامل الاقتصادي والبيئي بدل كونه مصدرا للصراع، غير ان نجاح هذا النموذج يبقى مرتبطا بمدى قدرة الدول على بناء الثقة وتطوير مؤسسات مشتركة فعالة قادرة على ادارة الارباح والمخاطر وخاصة البيئية بشكل متوازن ومستدام.

¹أوعشرين ابتسام ، مرجع نفسه ، ص 458

الفصل الثالث آثار بناء و تشغيل سد النهضة على التوازنات الجيوسياسية الإقليمية و الآفاق المستقبلية

ثانيا : نحو اتفاق وميثاق اقليمي يحفظ حقوق تقاسم حصص المياه بين دول المنبع و دول المصب.

يبرز ملف سد النهضة كواحد من اكثر الملفات المائية تعقيدا في افريقيا بسبب غياب اطار قانوني اقليمي شامل ينظم العلاقة بين دول حوض النيل بشكل واضح وملزم، حيث تعتمد هذه العلاقة حتى الان على مجموعة من الاتفاقات الجزئية والتفاهات السياسية التي لا تغطي جميع جوانب ادارة النهر، وهو ما يؤدي الى استمرار حالة عدم اليقين بين دول المنبع والمصب، لذلك تبرز الحاجة الى صياغة ميثاق اقليمي شامل يضع قواعد ثابتة لتقاسم المياه ويضمن الاستغلال العادل والمنصف لهذا المورد الحيوي في ظل تزايد الطلب عليه وتفاقم التغيرات المناخية.

1. الحاجة الى اطار قانوني اقليمي ملزم

يعاني حوض النيل من غياب منظومة قانونية موحدة تنظم استخدام المياه بين الدول المتشاطئة، حيث تعتمد كل دولة على تفسيرات مختلفة لمبدأ الحقوق المائية، فدول المصب تستند الى مبدأ الحقوق التاريخية في حين تؤكد دول المنبع على مبدأ السيادة المطلقة على الموارد الطبيعية داخل حدودها، وهذا التباين يخلق حالة من التناقض القانوني المستمر، لذلك يصبح بناء اطار قانوني اقليمي ملزم ضرورة اساسية لضبط العلاقة بين الاطراف، بحيث يحدد بشكل واضح قواعد الاستخدام العادل والمعقول للمياه،

الفصل الثالث آثار بناء و تشغيل سد النهضة على التوازنات الجيوسياسية الإقليمية و الآفاق المستقبلية

ويمنع الاضرار الجسيم بالدول الاخرى، مع وضع آليات واضحة وشفافة لتسوية النزاعات في حال حدوث خلافات بين الدول.¹

2. مبدأ تقاسم الحصص بين العدالة المائية والتنمية

تعد مسألة تقاسم حصص المياه من اكثر القضايا حساسية في حوض النيل بسبب ارتباطها المباشر بالامن المائي والغذائي للدول، حيث ترى دول المصب ان استقرار حصتها من المياه شرط اساسي للحفاظ على استقرارها الزراعي والاقتصادي، بينما تعتبر دول المنبع ان حقها في التنمية يتطلب استغلال مواردها الطبيعية بشكل اوسع، ولذلك فان اي ميثاق اقليمي فعال يجب ان يقوم على مبدأ التوازن بين العدالة المائية وحق التنمية، بحيث يتم الاعتراف بحق جميع الدول في التنمية دون ان يؤدي ذلك الى الاضرار الجسيم بمصالح الدول الاخرى، وهو ما يتطلب مرونة قانونية تسمح بالتكيف مع التغيرات المستقبلية في الموارد والاحتياجات.²

3. تنظيم تشغيل السدود ضمن منظومة إقليمية

يمثل تنظيم تشغيل السدود الكبرى في حوض النيل، وعلى رأسها سد النهضة، احد العناصر الاساسية لتحقيق الاستقرار المائي في المنطقة، حيث ان غياب التنسيق في

¹نبيل محمد خليل إبراهيم العزازی، الجوانب القانونية لأزمة سد النهضة في ضوء مبادئ القانون الدولي العام، مصر المعاصرة، العدد 543، 2021، ص 106.

²بن حامو زينب، بن عودة محمد الأمين، إقتسام مياه حوض النيل مابين نصوص الإتفاقيات الدولية وسياسات القوى الإقليمية و الدولية، مجلة مدارات سياسية، المجلد 8، العدد 1، 2024، ص 163 – 164.

الفصل الثالث آثار بناء و تشغيل سد النهضة على التوازنات الجيوسياسية الإقليمية و الآفاق المستقبلية

عمليات الملاء والتفريغ يمكن ان يؤدي الى اضطرابات في تدفقات المياه نحو دول المصب، خاصة في فترات الجفاف، بينما يساهم التنسيق الاقليمي في تقليل هذه المخاطر من خلال وضع جداول تشغيل مشتركة تراعي الاحتياجات المختلفة للدول، كما يسمح بتحقيق كفاءة اعلى في استخدام المياه المخزنة ويقلل من الهدر، ويعزز القدرة على التنبؤ بالتدفقات المائية مما يساعد الدول على تحسين التخطيط الزراعي والاقتصادي بشكل اكثر دقة واستقراراً.¹

4. آليات فض النزاعات داخل الميثاق الإقليمي

يشكل وجود آليات فعالة لتسوية النزاعات جزءا اساسيا من اي ميثاق اقليمي ناجح، حيث يمكن ان يؤدي غياب هذه الاليات الى انهيار الاتفاقات او عدم الالتزام بها، ولذلك يمكن ان يتضمن الميثاق انشاء لجان فنية وقانونية دائمة تتولى مراقبة تنفيذ الاتفاقات بين الدول، بالاضافة الى اعتماد آليات تحكيم اقليمي في حال فشل المفاوضات المباشرة، مما يضمن وجود مسار مؤسسي واضح لحل الخلافات، كما يساهم ذلك في تقليل احتمالات التصعيد السياسي ويعزز الثقة بين الدول من خلال وجود قواعد واضحة وشفافة للتعامل مع النزاعات.²

¹ سامي جاد عبد الرحمان واصل ، أزمة سد النهضة الإثيوبي في ضوء أحكام القانون الدولي ، مجلة الدراسات القانونية و الاقتصادية ، 2023 ، ص 160

² نبيل محمد خليل إبراهيم العزازي، مرجع نفسه ، ص 118

الفصل الثالث آثار بناء و تشغيل سد النهضة على التوازنات الجيوسياسية الإقليمية و الآفاق المستقبلية

5. تحديات بناء ميثاق اقليمي في حوض النيل

رغم الاهمية الكبيرة لوجود ميثاق اقليمي ينظم تقاسم المياه في حوض النيل، الا ان تحقيقه يواجه مجموعة من التحديات المعقدة، من بينها اختلاف الرؤى بين دول المنبع والمصب حول مفهوم العدالة المائية، وغياب توافق سياسي شامل حول قواعد التوزيع، اضافة الى التأثيرات الخارجية التي قد تؤثر على مواقف بعض الدول من خلال الدعم الاقتصادي او السياسي، كما ان التفاوت في القدرات الاقتصادية والتقنية بين دول الحوض يزيد من صعوبة الوصول الى صيغة متوازنة، مما يجعل عملية بناء هذا الميثاق عملية طويلة تتطلب ارادة سياسية قوية وتنازلات متبادلة لضمان نجاحها.¹

ان بناء ميثاق اقليمي شامل لتقاسم حصص المياه في حوض النيل يمثل خيارا استراتيجيا ضروريا لتحقيق الاستقرار المائي والحد من النزاعات المتكررة بين دول المنبع والمصب، حيث يمكن لهذا الميثاق ان يوفر اطارا قانونيا وتنظيميا يضمن التوازن بين حقوق التنمية في دول المنبع واحتياجات الامن المائي في دول المصب، غير ان نجاحه يبقى مرتبطا بقدرة الدول على تجاوز الخلافات التاريخية وبناء الثقة واعتماد مقاربة تعاونية مرنة ومستدامة.

¹سامي جاد عبد الرحمان واصل ، مرجع نفسه ، ص 161

الفصل الثالث آثار بناء و تشغيل سد النهضة على التوازنات الجيوسياسية الإقليمية و الآفاق المستقبلية

خلاصة الفصل:

على اعتبار الأهمية التي تكتسيها الموارد المائية حالياً وبشدة مستقبلاً فلفقد سعت إثيوبيا من خلال هذا المشروع إلى تحقيق أهداف اقتصادية وتنموية تعتمد أساساً على تعزيز إنتاج الطاقة الكهربائية ودعم مسار التنمية الداخلية، في حين أبدت دولتا المصب، خاصة مصر والسودان، مخاوف مرتبطة بتأثيرات السد على الأمن المائي والقطاع الزراعي والاستقرار الاقتصادي. ما أدى إلى بروز تحولات واضحة في طبيعة العلاقات الإقليمية، حيث أصبحت المياه عاملاً أساسياً في تحديد ملامح التوازنات الجيوسياسية والتحالفات السياسية داخل المنطقة. ورغم استمرار الخلافات والتباين في المواقف بين الأطراف المعنية، إلا أن الأزمة أظهرت في الوقت نفسه أهمية الحوار والتفاوض كوسيلة لتفادي التصعيد وتحقيق قدر من التفاهم المشترك. فمستقبل المنطقة يبقى مرتبطاً بمدى قدرة الدول على إدارة مواردها المائية بطريقة عقلانية تقوم على التعاون واحترام المصالح المتبادلة، بعيداً عن منطق الصراع والتوتر. ومن هنا تبرز ضرورة تعزيز آليات التعاون الإقليمي والعمل على إيجاد حلول متوازنة تحقق التنمية وتحافظ على الأمن والاستقرار، بما يضمن مستقبلاً أكثر استقراراً لشعوب دول حوض النيل.

الخاتمة

خاتمة

تشكل أزمة سد النهضة إحدى أبرز القضايا التي أعادت صياغة التفاعلات السياسية والاقتصادية داخل حوض النيل، نظرا لما ترتب عنها من تحولات مست مختلف جوانب التنمية والأمن الإقليمي. وقد بينت الدراسة أن المشروع لم يعد مجرد منشأة مائية لإنتاج الكهرباء، بل أصبح أداة استراتيجية استعملتها إثيوبيا لتعزيز حضورها الإقليمي وإعادة بناء مكانتها داخل إفريقيا الشرقية، في ظل تزايد أهمية الموارد المائية والطاقة في العلاقات الدولية المعاصرة. كما أظهرت الدراسة أن تداخل البعد التنموي مع الاعتبارات الجيوسياسية جعل من السد قضية تتجاوز الإطار الفني إلى صراع يرتبط بالنفوذ والتوازنات الإقليمية ومستقبل الأمن المائي في المنطقة.

اختبار فرضيات الدراسة (نتائج الدراسة):

وقد طرحت الباحثة مجموعة من الفرضيات، من أجل قياس مدى صحتها، لتصل إلى ما يلي:

أما الفرضية الأولى: إذا توسّعت الطاقة الانتاجية لمشروع سد النهضة الإثيوبي على الصعيدين الكهربائي والمائي، فإن مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إثيوبيا يرتفع ارتفاعاً دالا وواضحا.

فقد أثبتنا صحتها في الفصل الأول، حيث سد النهضة ساهم في تعزيز القدرات الكهرومائية الإثيوبية بشكل كبير، الأمر الذي مكّن إثيوبيا من التوجه نحو بناء قاعدة اقتصادية أكثر تنوعا تقوم على دعم قطاع الطاقة وتقليص أزمة الكهرباء التي عانت منها البلاد لفترات طويلة.

في ما يخص الفرضية الثانية، كلما اتسعت المخرجات الاستراتيجية لمشروع سد النهضة كلما تزايدت حدة التفاعلات الجيوسياسية بين دول المنبع ودول المصب، بما ينعكس على بنية العلاقات التعاونية والتنازعية في حوض النيل.

خاتمة

فقد أثبتنا صحتها النسبية، إذ قمنا بدراسة مختلف مخرجات بناء سد النهضة، ووصلنا بعد إيراد مجموعة من البيانات الكمية وغير الكمية إلى نتيجة تفيد بدور السد في تشكيل موازين القوى داخل حوض النيل، بعدما انتقلت إثيوبيا من موقع الدولة الهامشية نسبياً إلى فاعل إقليمي مؤثر يمتلك أدوات ضغط مرتبطة بالمياه والطاقة .

أما فيما يخص الفرضية الثالثة: إذا تراكمت اسهامات سد النهضة في تعظيم النفوذ المائي والطاقي لإثيوبيا على المستوى الإقليمي، فإن ذلك يُفضي إلى إعادة تشكيل التوازنات السياسية داخل حوض النيل، عبر ترسيخ مكانة إثيوبيا بوصفها قوة إقليمية صاعدة.

- فبعد دراسة نتائج بناء السد والملئ والتشغيل، تبين لنا ان هذا الأخير تسبب في تصاعد المخاوف المصرية المرتبطة بالأمن المائي بل وإلى منافسة جيوسياسية بين الدولتين إضافة إلى الجانب السواني من جهة أخرى، خاصة في ما يتعلق بتأثيرات الحصص المائية والأنشطة الزراعية والاقتصادية .

استنتاجات عامة:

- أدى المشروع إلى توسيع فرص التنمية الصناعية داخل إثيوبيا من خلال توفير الطاقة اللازمة للمصانع والمناطق الصناعية، وهو ما ساعد على جذب الاستثمارات ورفع معدلات النمو الاقتصادي .
- لعب السد دورا مهما في دعم التحول الزراعي عبر توسيع مشاريع الري الحديثة وتقليل الاعتماد على الزراعة المطرية التقليدية، مما ساهم في تعزيز الأمن الغذائي ورفع الإنتاج الزراعي .
- ارتبط المشروع بخطاب وطني إثيوبي ركز على السيادة والاستقلال الاقتصادي، حيث تحول السد إلى رمز سياسي يعكس قدرة الدولة على تمويل مشاريعها الكبرى بعيدا عن الهيمنة الخارجية .
- كشف مسار الأزمة عن تراجع فعالية المرجعيات القانونية التقليدية المنظمة لمياه النيل أمام تصاعد منطق القوة المائية وفرض الوقائع الجديدة على الأرض .
- أدى تزايد التدخلات الدولية والإقليمية في الأزمة إلى تحويلها من نزاع إقليمي محدود إلى قضية ذات أبعاد دولية ترتبط بالمصالح الاستراتيجية للقوى الكبرى في إفريقيا والبحر الأحمر .
- برزت أهمية التكامل بين قطاعي الطاقة والزراعة في دعم النفوذ الإقليمي لإثيوبيا، حيث ساهم الربط بين الإنتاج الكهربائي والتوسع الزراعي في تعزيز الاستقرار الاقتصادي الداخلي .

خاتمة

- أظهرت الدراسة أن مشاريع الربط الكهربائي والتعاون الاقتصادي بين دول حوض النيل يمكن أن تشكل مدخلا لتخفيف التوترات وتحويل الموارد المائية من مصدر صراع إلى مجال للتعاون المشترك .
- أكدت الدراسة أن غياب اتفاق قانوني شامل وملزم بين الأطراف الثلاثة ساهم في استمرار حالة التوتر وعدم الاستقرار السياسي داخل المنطقة .

قائمة الأشكال

الصورة 01: سد النهضة الاثيوبي.....21

الصورة 02: توربينات توليد الكهرباء في سد النهضة.....23

قائمة المصادر و المراجع

أولاً: المراجع العربية

الكتب العربية

- **خالد وليد محمود، التغلغل الإسرائيلي في القارة السمراء: إثيوبيا دراسة حالة،**
مركز الجزيرة للدراسات، 2012 .
- **رضوى سيد أحمد محمود عمار، السياسة الإثيوبية اتجاه نهر النيل من منظور القوة**
الجيواقتصادية المائية، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، 2022.
- **سمير أمين، الاقتصاد السياسي للتنمية، دار ابن خلدون، بيروت.**
- **عبد الخالق عبد الله، تحولات القوة في العلاقات الدولية، مركز الإمارات للدراسات**
والبحوث الاستراتيجية.
- **عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات تمويل المشروعات الكبرى، الدار الجامعية**
الإسكندرية.
- **علي الدين هلال، النظم السياسية العربية وقضايا التنمية، مركز المحروسة، القاهرة .**
- **مجدي عبد الهادي، سد النهضة بين مصر وإثيوبيا: أبعاد الأزمة والمواجهة، مركز**
الجزيرة للدراسات، 2019.
- **محمد السيد سليم، الأمن الإقليمي في إفريقيا وقضية مياه النيل، دار الفكر العربي**
القاهرة.
- **محمد عبد السلام، الجغرافيا السياسية للعلاقات الدولية، دار المعرفة الجامعية ،**
الإسكندرية.

قائمة المصادر و المراجع

- **محمد مصطفى**، الاتفاقيات الدولية المنظمة لتوزيع مياه النيل، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، 2017.
 - **مبارك الأمين حامد**، الأمن المائي وأثره الاقتصادي على السودان ومصر (دراسة حالة سد النهضة الإثيوبي) رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، 2017 .
 - **هاني رسلان**، سد النهضة والسياسة المائية الإثيوبية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجي.
- ◆ **المقالات والدراسات العربية**
- **جود محمد عيد كليس**، السياسة المائية الإثيوبية وأثرها على دولتي السودان ومصر 2019، دراسة حالة سد النهضة، مجلة الدراسات الإفريقية، المجلد 3، العدد 7.
 - **أحمد قاسم شياح، علي محمود شكر**، المبادئ الأساسية الحاكمة لبناء السدود على الأنهار الدولية وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لعام 1997، مجلة العلوم الإنسانية 2025، والطبيعية، المجلد 6، العدد 2.
 - **إسراء أبو بكر أحمد عيسى**، دور الاتحاد الإفريقي في تسوية أزمة سد النهضة مجلة المركز الديمقراطي العربي، 2022.
 - **أوعشرين ابتسام**، دور المشاريع التنموية الكبرى في إعادة بعث التنمية والأمن في منطقة حوض النيل - المحفزات والمعوقات - "سد النهضة أنموذجا"، المجلة 2021، الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 8، العدد 2
 - **بن حامو زينب، بن عودة محمد الأمين**، اقتسام مياه حوض النيل ما بين نصوص الاتفاقيات الدولية وسياسات القوى الإقليمية والدولية، مجلة مدارات سياسية، المجلد 2024، العدد 1، 8.

قائمة المصادر و المراجع

- **بن مشيرح أسماء**، إثيوبيا في ميزان القوة الإفريقي: بين التحديات الأمنية ومكاسب سد النهضة، المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية 2025 ، المجلد 7، العدد 2.
- **حسين رمضان جويلي، محمود زكريا**، أزمة سد النهضة: دوافع التفاوض ومسارات 2025 ،الحل، مجلة الدراسات الإفريقية، المجلد 47، العدد 1.
- **رؤوف بوسعدية**، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية، مجلة الباحث 2016 ،للدراسات الأكاديمية، العدد 9.
- **زاهر حسن عبد الرحمن محمد**، المخاطر الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لسد النهضة الإثيوبي على السودان - دراسة تحليلية 2013-2023، مجلة البحوث 2025 ،والدراسات المعاصرة، المجلد 3، العدد 1.
- **زكرياء وهبي**، القوة الإقليمية: إشكالية تداخل المفهوم وكيفية توظيف المؤشرات 2024 ،الجزائر نموجا، مجلة السياسة العالمية، المجلد 8، العدد 2.
- **سامي جاد عبد الرحمان واصل**، أزمة سد النهضة الإثيوبي في ضوء أحكام القانون 2023 ،الدولي، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 9، العدد 2.
- **سامح محمود عطا وآخرون**، التكامل الإقليمي بين دول حوض النيل: الأسس 2025 ،القانونية والتحديات، مجلة الدراسات الإفريقية، المجلد 47، العدد 3.
- **السر العجمي، محمود زكريا**، العلاقة بين مبدأ الانتفاع المنصف والمعقول ومبدأ عدم الإضرار في الأنهار الدولية مع التطبيق على مياه نهر النيل، المجلد 48، العدد 1 2026.
- **الصادق جراية**، المنظورات القانونية والسياسية للصراع الدولي حول مياه نهر النيل ،دراسة في أزمة سد النهضة بين إثيوبيا ومصر، مجلة العلوم القانونية والسياسية 2022 ،المجلد 13، العدد 2.

قائمة المصادر و المراجع

- **عبد الكريم بشلة**، التنمية المستدامة في ظل استمرار الصراع المائي بين مصر
مجلة السياسة العالمية، المجلد ،(2011-2024) وإثيوبيا: الإنجازات والتحديات
2025، العدد 1.
- **عزمي محمد الغايش**، التأثيرات الاقتصادية لسد النهضة الإثيوبي على التنمية
الاقتصادية لإثيوبيا ومصر: المخاوف والفرص المتاحة، مجلة كلية الدراسات
الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، العدد 38، الإصدار الثاني.
- **عصبي حليلة السعدية**، الاستراتيجية الإسرائيلية المائية في حوض النيل بين
التأصيل الفكري والواقع العملي، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 16، العدد
2023، 1.
- **غنية بوخرص**، أزمة سد النهضة وتداعياتها على مصر والسودان، المجلة الجزائرية
2023، للأمن والتنمية، المجلد 12، العدد 3.
- **مايسة خليل حسن**، التعددية القطبية ومستقبل التوازنات الجيوسياسية: تحليل تأثير
القوى الكبرى على الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط، المركز الديمقراطي العربي
للدراستات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، مصر، 2025.
- **محمود محمد محمود برعي**، سد النهضة الإثيوبي والأوضاع المائية لدول حوض
2020، النيل، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد 76، العدد 76.
- **محمد محمد الماحي وآخرون**، الآثار الاقتصادية لسد النهضة الإثيوبي على الميزان
المائي المصري والقطاعات المستهلكة للمياه، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية المجلد
2021، العدد 3، 66.
- **مؤمن صلاح صالح محمد نصير**، تحديات مياه نهر النيل وسد النهضة الإثيوبي
وأثرها على الأمن المائي والاقتصادي في مصر: دراسة تحليلية، مجلة بحوث الشرق
2026، الأوسط، المجلد 14، العدد 129.

قائمة المصادر و المراجع

- منشور صالح محمود العمري، سد النهضة ومخاطره على الأمن المائي المصري
المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية، 2010-2021،
2022، والاجتماعية، المجلد 14، العدد 1.
- نبيل محمد خليل إبراهيم الغزالي، الجوانب القانونية لأزمة سد النهضة في ضوء
2021، مبادئ القانون الدولي العام، مصر المعاصرة، العدد 543.
- هالة السيد الهلالي، الأمن المائي المصري: دراسة في التهديدات والمخاطر وآليات
المواجهة سد النهضة أنموذجا، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 20
2019، العدد 2.
- هالة حمدي غرابية، اتجاهات خطاب المواقع الإخبارية الأمريكية والروسية نحو أزمة
سد النهضة، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، المجلد 21، العدد 4 2022.

ثانيا: المراجع الأجنبية

- Abtew, W., & Dessu, S. B., The Grand Ethiopian Renaissance Dam on the Blue Nile, Springer, 2019.
- Aalen, L., Ethnic Federalism in a Dominant Party State: The Ethiopian Experience from 1991–2000, Chr. Michelsen Institute (CMI), 2002.
- Mohamed Salman Tayie, The Hydropolitics of the Nile River Basin, The Handbook of Environmental Chemistry, 2016.
- Convention on the Law of the Non Navigational Uses of International Watercourses, adopted by the UN General Assembly on 21 May 1997 (entered into force 17 Aug 2014).

قائمة المصادر و المراجع

- FAO, The State of Food and Agriculture: Climate Change, Agriculture and Food Security, 2016.
- World Bank, Grand Ethiopian Renaissance Dam Project.

المقالات والدراسات الأجنبية

- Glickman, C., “Development of the Grand Ethiopian Renaissance Dam”, Council on Foreign Relations, 2016.
- Müller Mahn, D., et al., “The Water Energy Food Nexus beyond ‘Technical Quick Fix’: The Case of Hydro Development in the Blue Nile Basin, Ethiopia”, Frontiers in Water, Vol. 4, 2022.
- Aynalem, D., “Competing Frames over the Grand Ethiopian Renaissance Dam: A Multimodal Analysis of Media Representations”, Frontiers in Communication, 2025.
- Tayia, A., et al., “The Evolution of the Nile Regulatory Regime: A History of Cooperation and Conflict”, Water History, Vol. 13, 2021.
- Ayferam, G., “The Grand Ethiopian Renaissance Dam (GERD): Geopolitical Implications”, Ethiopian Journal of Water Science and Technology, Vol. 5, 2024.
- Wheeler, Kevin G., et al., “Cooperative Filling Approaches for the Grand Ethiopian Renaissance Dam”, Water International, Vol. 41, No. 4, 2016.

- Mansour, A., et al., “Hydropower Generation in Merowe Dam in Response to Grand Ethiopian Renaissance Dam (GERD)”, University of Khartoum Engineering Journal, Vol. 6, No. 1, 2023.
- Ron Matthews & Vlado Vivoda, “‘Water Wars’: Strategic Implications of the Grand Ethiopian Renaissance Dam”, Conflict, Security & Development, 2023.
- Salman, S. M. A., “The Grand Ethiopian Renaissance Dam: The Road to the Declaration of Principles and Beyond”, Water International, Vol. 46, Issue 4, 2021.
- Meron Teferi Taye, et al., “The Grand Ethiopian Renaissance Dam: Source of Cooperation or Contention?”, Journal of Water Resources Planning and Management, Vol. 142, No. 11, 2016.
- Tessema, T. A., “Recent Developments in the Grand Ethiopian Renaissance Dam and Its Effects on Ethiopia–Egypt Relations”, The Thinker Journal, Vol. 103, No. 2, 2025.
- Mujib Ahmad Azizi & Jorge Leandro, “Factors Affecting Transboundary Water Disputes: Nile Basin Case”, Water, Vol. 17, No. 4, 2025.
- Rowida Farh, “The Grand Ethiopian Renaissance Dam (GERD) Crisis and Sudan’s Position”, Middle Eastern Studies, Vol. 12, No. 2, 2020.

- Almesafri, A., et al., “Waters of Contention: The GERD and Its Impact on Nile Basin Cooperation and Conflict”, Water, Vol. 16, No. 15, 2024.
- Essam Heggy, et al., “Grand Ethiopian Renaissance Dam Can Generate Sustainable Hydropower While Minimizing Downstream Water Deficit during Prolonged Droughts”, Communications Earth & Environment, Vol. 5, 2024.
- Ashebir Dingeto Hailu, “Ethiopia Hydropower Development and Nile Basin Hydro Politics”, AIMS Energy, Vol. 10, Issue 1, 2022.
- Peng Li, et al., “Identify the Impacts of the Grand Ethiopian Renaissance Dam on Watershed Sediment and Water Yields Dynamics”, Sustainability, Vol. 14, No. 13, 2022.
- Ahmed Kamara, “Environmental and Economic Impacts of the Grand Ethiopian Renaissance Dam in Africa”, Water, Vol. 14, No. 3, 2022.
- Wang, F., & Debel, M. T., “Investing in the Relationship between Industrial Output, Renewable Energy, and Sustainable Economic Development in Ethiopia: Does Clean Energy Matter?”, Energy Policy, Vol. 207, 2025.

- Tesfay, A. H., et al., “Sustainability Challenges of Hydropower and Its Implication on Ethiopia’s Economy”, International Journal of Sustainable Engineering, Vol. 17, No. 1, 2024.
- Ahmed, Shamseddin M., et al., “The Performance of Irrigation Schemes in Sudan Affected by Climate Variability and the Grand Ethiopian Renaissance Dam”, Agronomy, Vol. 15, No. 1, 2025.
- Cascão, Ana Elisa & Nicol, Alan, “GERD: New Norms of Cooperation in the Nile Basin?”, Water International, Vol. 41, No. 4, 2016.
- Gebreluel, Goitom, “Ethiopia’s Grand Renaissance Dam: Ending Africa’s Oldest Geopolitical Rivalry?”, The Washington Quarterly, Vol. 37, No. 2, 2014.
- Cascão, Ana Elisa, “Changing Power Relations in the Nile River Basin: Unilateralism vs. Cooperation?”, Water Alternatives, Vol. 2, No. 2, 2009.
- Assefa, A. H., & Gedifew, B. T., “Symbolic Values and Implications of the Grand Ethiopian Renaissance Dam Project in Ethiopian Identity Politics”, SKHID, Vol. 1, No. 2, 2021.
- Md. Alam Hossain Mondal & Claudia Ringler, “Long Term Optimization of Regional Power Sector Development: Potential for Cooperation in the Eastern Nile Region?”, Energy, Vol. 201, 2020.

- Eltahir Elabbas, et al., “African Power Pools and Regional Electricity Market Design: Taking Stock of Regional Integration in Energy Sectors”, Energy Research & Social Science, Vol. 105, 2023.
- Diriba, H., & Li, F., “Energy Sector Status and Hydropower Development in the Eastern Nile Basin”, Open Access Library Journal, Vol. 8, No. 4, 2021.
- Karekezi, S., & Kithyoma, W., “Promoting Regional Energy Cooperation for Sustainable Development in Eastern Africa”, Energy Policy, Vol. 129, 2019.
- Sadoff, C. W., & Grey, D., “Cooperative Water Management: The Role of Benefit-Sharing in Transboundary River Basins”, Water Policy, Vol. 7, No. 5, 2005.
- Teshome, W. B., “Transboundary Water Cooperation in Africa: The Case of the Nile Basin Initiative (NBI)”, Alternatives: Turkish Journal of International Relations, Vol. 7, No. 4, 2008.
- Arfanuzzaman, M., “Transboundary Water Cooperation and Joint River Basin Management are Pivotal for Climate Resilient Development in South Asia”, World Development Perspectives, Vol. 38, 2025.

- Rawia Tawfik, “The Grand Ethiopian Renaissance Dam: A Benefit Sharing Project in the Eastern Nile?”, Water International, Vol. 41, No. 4, 2016.
- Jewaro, A. K., “From Conflict to Cooperation? Lessons from the GERD for Transboundary Water Diplomacy”, International Journal of Water Management and Diplomacy, Vol. 1, No. 9, 2025.
- Negash Kahsay, G., et al., “The Economic Significance of the Grand Ethiopian Renaissance Dam (GERD) to the Eastern Nile Economies: A CGE Modeling Approach”, Ethiopian Economics Association, 2020.
- Dereje Tadesse Mekonnen, “Hydropower Development and Agricultural Transformation in Ethiopia”, International Journal of Energy Economics and Policy, Vol. 10, No. 5, 2020.
- Tesfa Alemayehu, “The Grand Ethiopian Renaissance Dam and Ethiopia’s Agricultural Transformation”, African Journal of Agricultural Research, Vol. 16, No. 7, 2021.
- Mulugeta Gebrehiwot Berhe, “Energy–Agriculture Nexus and Regional Development in Ethiopia”, Energy Policy Journal, Vol. 148, 2021.

الملاحق

الملاحق

"تفاهق حول إعلان مبادئ"

بين جمهورية مصر العربية وجمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية وجمهورية السودان حول سد النهضة الإثيوبي العظيم

ديباجة:

تقديرأ للاحتياج المتزايد لجمهورية مصر العربية، جمهورية أثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية، وجمهورية السودان لمواردهم المائية العابرة للحدود، وإدراكا لأهمية نهر النيل كمصدر الحياة ومصدر حيوي لتنمية شعوب مصر وإثيوبيا والسودان، ألزمت الدول الثلاث أنفسها بالمبادئ التالية بشأن سد النهضة:

1-مبدأ التعاون:

— التعاون علي أساس التفاهم المشترك، المنفعة المشتركة، حسن النوايا، المكاسب للجميع، ومبادئ القانون الدولي.
— التعاون في تفهم الاحتياجات المائية لدول المنبع والمصب بمختلف مناحيها.

2- مبدأ التنمية، التكامل الإقليمي والاستدامة:

— الغرض من سد النهضة هو توليد الطاقة، المساهمة في التنمية الاقتصادية، الترويج للتعاون عبر الحدود والتكامل الإقليمي من خلال توليد طاقة نظيفة و مستدامة يعتمد عليها.

3- مبدأ عدم التسبب في ضرر ذي شأن:

— سوف تتخذ الدول الثلاث كافة الإجراءات المناسبة لتجنب التسبب في ضرر ذي شأن خلال استخدامها للنيل الأزرق/ النهر الرئيسي.

— على الرغم من ذلك، ففي حالة حدوث ضرر ذي شأن لإحدى الدول، فإن الدولة المتسببة في إحداث هذا الضرر عليها، في غياب اتفاق حول هذا الفعل، اتخاذ كافة الإجراءات المناسبة بالتنسيق مع الدولة المتضررة لتخفيف أو منع هذا الضرر، ومناقشة مسألة التعويض كلما كان ذلك مناسباً.

4- مبدأ الاستخدام المنصف والمناسب:

— سوف تستخدم الدول الثلاث مواردها المائية المشتركة في أقاليمها بأسلوب منصف ومناسب.
— لضمان استخدامهم المنصف والمناسب، سوف تأخذالدول الثلاث في الاعتبار كافة العناصر الاستراتيجية ذات الصلة الواردة أدناه، وليس على سبيل الحصر:

أ- العناصر الجغرافية، والجغرافية المائية، والمائية، والمناخية، والبيئية وباقي العناصر ذات الصلة الطبيعية.

ب-الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية لدول الحوض المعنية

ج-السكان الذين يعتمدون علي الموارد المائية في كل دولة من دول الحوض.

د-تأثيرات استخدام أو استخدامات الموارد المائية فبإحدى دول الحوض على دول الحوض الأخرى.

هـ-الاستخدامات الحالية والمحتملة للموارد المائية.

و-عوامل الحفاظ والحماية والتنمية واقتصاديات استخدام الموارد المائية، وتكلفة الإجراءات المتخذة في هذا الشأن.

ز-مدي توفر البدائل، ذات القيمة المقارنة، لاستخدام مخطط أو محدد؛

ح-مدي مساهمة كل دولة من دول الحوض في نظام نهر النيل؛

ط-امتداد ونسبة مساحة الحوض داخل إقليم كل دولة من دول الحوض.

الملاحق

5-مبدأ التعاون في الملء الأول وإدارة السد:

– تنفيذ توصيات لجنة الخبراء الدولية، واحترام المخرجات النهائية للتقرير الختامي للجنة الثلاثية للخبراء حول الدراسات الموصي بها في التقرير النهائي للجنة الخبراء الدولية خلال المراحل المختلفة للمشروع.

– تستخدم الدول الثلاث، بروح التعاون، المخرجات النهائية للدراسات المشتركة الموصي بها في تقرير لجنة الخبراء الدولية والمتفق عليها من جانب اللجنة الثلاثية للخبراء، بغرض:

*الاتفاق على الخطوط الإرشادية وقواعد الملء الأول لسد النهضة والتي ستشمل كافة السيناريوهات المختلفة، بالتوازي مع عملية بناء السد.

*الاتفاق على الخطوط الإرشادية وقواعد التشغيل السنوي لسد النهضة، والتي يجوز لمالك السد ضبطها من وقت لآخر.

*إخطار دولتي المصب بأية ظروف غير منظورة أو طارئة تستدعي إعادة الضبط لعملية تشغيل السد.

-لضمان استمرارية التعاون والتنسيق حول تشغيل سد النهضة مع خزانات دولتي المصب، سوف تنشئ الدول الثلاث، من خلال الوزارات المعنية بالمياه، آلية تنسيقية مناسبة فيما بينهم.

-الإطار الزمني لتنفيذ العملية المشار إليها أعلاه سوف يستغرق خمسة عشر شهراً منذ بداية إعداد الدراستين الموصى بهما من جانب لجنة الخبراء الدولية.

6-مبدأ بناء الثقة:

-سيتم إعطاء دول المصب الأولوية في شراء الطاقة المولدة من سد النهضة.

7-مبدأ تبادل المعلومات والبيانات:

-سوف توفر كل من مصر وإثيوبيا والسودان البيانات والمعلومات اللازمة لإجراء الدراسات المشتركة للجنة الخبراء الوطنيين، وذلك بروح حسن النية وفي التوقيت الملائم.

8-مبدأ أمان السد:

-تقدر الدول الثلاث الجهود التي بذلتها إثيوبيا حتى الآن لتنفيذ توصيات لجنة الخبراء الدولية المتعلقة بأمان السد.

-سوف تستكمل إثيوبيا، بحسن نية، التنفيذ الكامل للتوصيات الخاصة بأمان السد الواردة في تقرير لجنة الخبراء الدولية.

9-مبدأ السيادة ووحدة إقليم الدولة:

-سوف تتعاون الدول الثلاث على أساس السيادة المتساوية، وحدة إقليم الدولة، المنفعة المشتركة وحسن النوايا، بهدف تحقيق الاستخدام الأمثل والحماية المناسبة للنهر.

10-مبدأ التسوية السلمية للمنازعات:

-تقوم الدول الثلاث بتسوية منازعاتهم الناشئة عن تفسير أو تطبيق هذا الاتفاق بالتوافق من خلال المشاورات أو التفاوض وفقاً لمبدأ حسن النوايا. إذا لم تنجح الأطراف في حل الخلاف من خلال المشاورات أو المفاوضات، فيمكن لهم مجتمعين طلب التوفيق، الوساطة أو إحالة الأمر لعناية رؤساء الدول/رئيس الحكومة.

وقع هذا الاتفاق حول إعلان المبادئ في الخرطوم، السودان في 23 من شهر مارس ٢٠١٥ بين جمهورية مصر العربية، جمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية وجمهورية السودان.

عن جمهورية مصر العربية
عبد الفتاح السيسي رئيس الجمهورية

الملاحق

عن جمهورية أثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية
هيلاماريام ديسالين رئيس الوزراء

عن جمهورية السودان
عمر حسن البشير رئيس الجمهورية

الخرطوم، جمهورية السودان، 23 أيار/مارس 2015